العدد الخامس
السنة الثالثة - المجلد الأول

المحرَّم ١٤٤١هـ
سبتمبر ٢٠١٩مـ

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

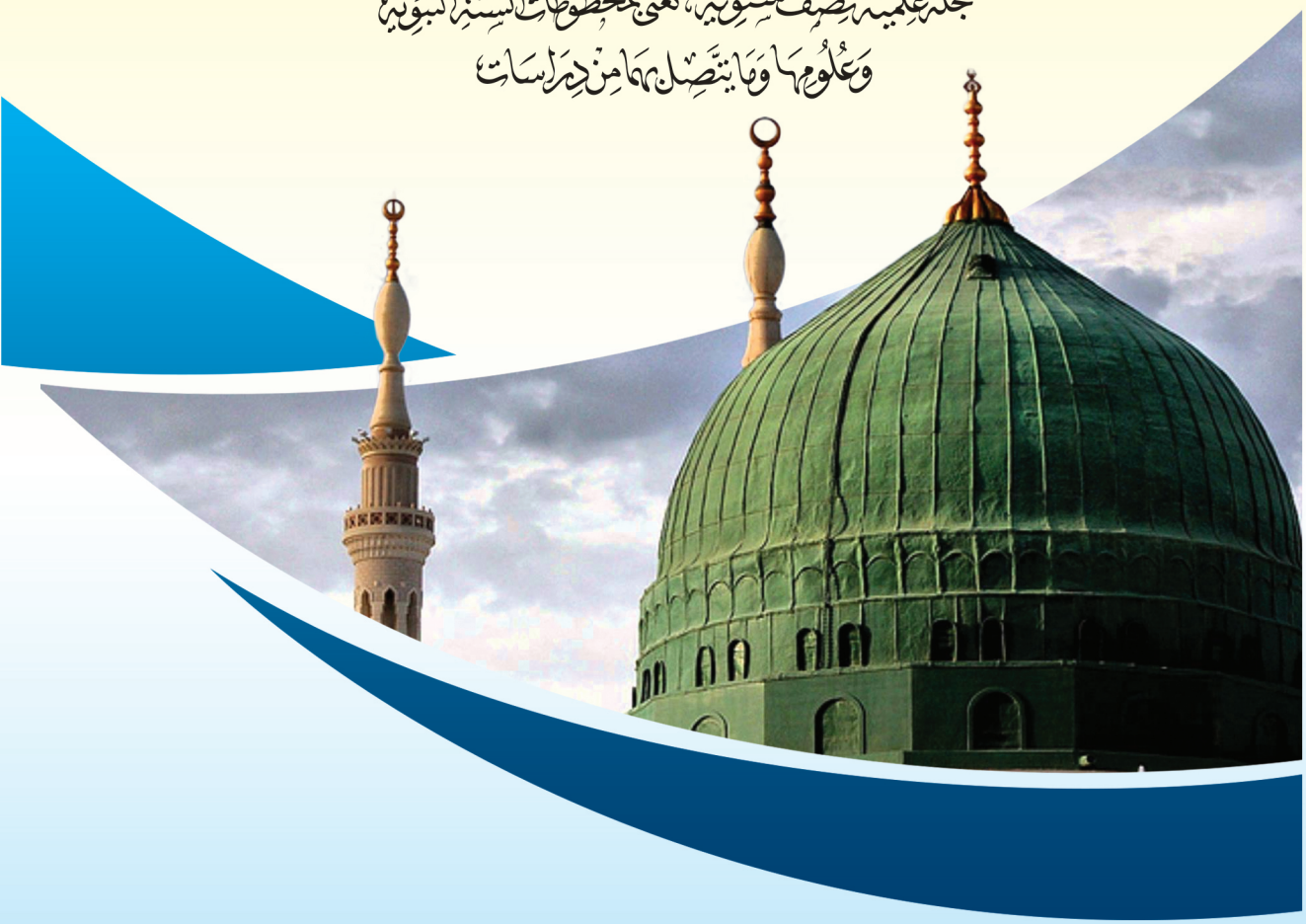

وقف السنة والتراث النبوي

قال عبد الله بن المبارك ﷺ :

« الإسنادُ من الدِّين ، ولولا الإسناد لقَال مَنْ شَاء ما شَاء»

رواه مسلم

بابٌ يُعنىٰ بالدِّراسات المُتَّصِلة بتخريج

الأحاديث والكلام عليها رواية ودراية

الأحاديث التي صَحَّحَهَا الحَاكِم وَوَصَفَها بالغَرَابة: جمعًا ودِرَاسَة

عبد الفتاح محمود سُرور

المقدِّمة

إنَّ الحمد للَّه نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد اللَّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ. أما بعد:

فإن المتتبع لكتب المتقدمين يدرك أنَّ الأئمة كانوا يكرهون الغرائب، والأفراد ولو كان رواتها من الثقات، خاصة إذا كانت تلك الروايات لا يعرفها المعروفون ممن يحرصون على جمع الأحاديث، والتفتيش عن كنوزها، وقد استفاض عن أئمة الحديث ذم الغرائب والحث على رواية مشاهير الأحاديث.

قال الإمام أبو داود السجستاني: «والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئًا من الحديث إلَّا أنَّ تمييزها لا يقدر عليه كل الناس والفخر بها أنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه ولا يحتج بالحديث الذي قد احتج به إذا كان الحديث غريبًا شاذًّا»[(١)].

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص: ٢٩).

ويقول العراقي: «وأما الغريب الذي ليس بصحيح فهو الغالب على الغرائب. وقد روينا عن أحمد بن حنبل، قال: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامتها عن الضعفاء». وروينا عن مالك قال: شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس. وروينا عن عبد الرزاق قال: كنا نرى أن غريب الحديث خير، فإذا هو شر»[(١)].

أما الغريب عند الحاكم، فقد قسمه إلى ثلاثة أنواع:

١ـ غرائب الصحاح.

٢ـ وغرائب الشيوخ.

٣ـ وغرائب المتون.

وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الأول.

وما يخصنا هو غرائب الصِّحاح، ومعنى قول النقاد في حديث بأنه: «صحيح غريب». وهل هو وصف يلزم منه الضعف أم لا؟

فيقرر أهل العلم بالحديث أنه لا تلازم بين الغرابة والضعف، فقد اتفق المحدثون على تصحيح حديث عمر أن النبي ﷺ قال: «إنما الأعمال بالنيات».

لأن الأئمة يستغربون الأحاديث لمعانٍ: منها أن يتفرد الثقة عن أقرانه، فيستغربه الأئمة، وقد يضعفونه، وقد يقبلونه.

وقال السخاوي[(٢)]: «الصحة تجامع الغرابة. وأمثلة ذلك فيها كثيرة، مثل حديث: «النهي عن بيع الولا»، فإنه لم يصح إلا من رواية عبد اللَّه بن دينار، عن ابن عمر، حتى قال مسلم عقِبه: الناس كلهم في هذا الحديث عيال عليه».

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة: ألفية العراقي (٢/٧٧).

(٢) فتح المغيث (١/٢٤٧).

ثم ذكر قول مسلم: «روى الزهري نحو تسعين فردا لا يشاركه أحد في روايتها كلها إسنادها قوي».

فالغرابة لا تنافي الصحة، ويجوز أن يكون الحديث صحيحا غريبا بأن يكون كل واحد من رجاله ثقة؛ لأن الغرابة ليست مرادفة للضعف، يعني ليس كل غريب ضعيفًا، وليس كل غريب صحيحًا.

ولذلك كثيرًا ما نجد الترمذي يقول: «هذا حديث صحيح غريب»، أو «هذا حديث صحيح حسن غريب»، فجمع في الوصف بين الغرابة وبين الصحة والحسن للدلالة على أن الغرابة لا تتعارض مع الصحة أو الحسن.

فإذا قال الناقد في حديث: «صحيح غريب»، فمعناه أن الحديث قد جمع بين الصحة والغرابة أي تفرد الراوي به، كحديث: (إنما الأعمال بالنيات)، فقد قال عنه الترمذي: حديث صحيح غريب.

وكذلك يتصرف الحاكم فيصف تفرد الراوي بقوله صحيح غريب، ويعني به صحة سنده.

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

كان اختيار هذا الموضوع لأمور، منها:

- جلالة المصنف، ومساهماته في هذا الفن تأصيلا وتطبيقا.

- الجدل المعروف حول كتاب «المستدرك» نفسه، وأحكام المصنف فيه على الأحاديث.

فأردت الكشف عن بعض أحكام المصنف في هذه الجزئية المتعلقة بحكمه على الرواية بالغرابة والصحة وبيان مراده بذلك.

وأما أهمية الموضوع:

فلأنه يُشْكِلُ وصف الصحيح بالغرابة على بعض القراء، فأردت تجلية هذا المعنى حسب مصطلح أهل الحديث.

ويهدف البحث إلى إبراز وجوه الغرابة بنوعيها: في السند والمتن فيما أورده، وهل صحَّ قوله أم لا؟ ومدى تأثير هذا الوصف في ثبوت الحديث.

وجعلت البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة:

المقدمة: فذكرت فيها ترجمة موجزة للحاكم مع تعريف موجز بالمستدرك. وذكرت فيها كراهة العلماء للغرائب، ومعنى اقتران الصحة بالغرابة عنهم، وبينت موافقة المصنف لهم، ثم ذكرت أسباب اختيار الموضوع وأهميته.

المبحث الأول: تعريف الغريب وموقف الحاكم منه ومعناه وأقسامه.

المبحث الثاني: دراسة الأحاديث التي جمع الحاكم فيها بين الوصف بالغرابة والصِّحة

وتشمل ثمانية وثلاثين (٣٨) حديثًا، جمع الحاكم فيها بين الوصف بالغرابة والصحة، وهو شرط الجمع.

الخاتمة: فذكرتُ فيها أهم النتائج.

والله ولي التوفيق.

مقدمة

أولًا: ترجمة موجزة للحاكم.

اسمه ونسبه:

هو محمد بن عبد اللَّه بن محمد بن حمدويه الإمام، الحافظ، الناقد، العلامة، شيخ المحدثين، أبو عبد اللَّه بن البيع الضبي، الطهماني، النيسابوري، الشافعي، صاحب التصانيف.

مولده:

في نيسابور يوم الاثنين، ثالث شهر ربيع الأول، سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة.

رحلاته العلمية:

رحل في طلب علم الحديث الشريف من صغره بعناية والده وخاله، وأول سماعه كان في سنة ثلاثين، وقد استملى على أبي حاتم بن حبان في سنة أربع وثلاثين وهو ابن ثلاث عشرة سنة.

ولحق الأسانيد العالية بخراسان والعراق وما وراء النهر، وسمع من نحو ألفي شيخ، ينقصون أو يزيدون، فإنه سمع بنيسابور وحدها من ألف نفس، وارتحل إلى العراق وهو ابن عشرين سنة، فقدم بعد موت إسماعيل الصفار بيسير. وصنف وخرج، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وكان من بحور العلم على تشيع قليل فيه.

شيوخه:

روى عن الأئمة والمحدثين، ومن أشهرهم:

محمد بن علي المذكر، ومحمد بن يعقوب الأصم، ومحمد بن يعقوب بن الأخرم، ومحمد بن عبد اللَّه بن أحمد الأصبهاني الصفار نزيل نيسابور، ومحمد بن أحمد بن محبوب المروزي، وأبي حامد أحمد بن علي بن حسنويه المقريء، والحسن بن يعقوب البخاري، والقاسم بن القاسم السياري.

تلامذته:

روى عنه الأئمة الكبار ومن أشهرهم: أبو الحسن الدارقطني وهو من شيوخه، وأبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو العلاء محمد بن علي الواسطي، ومحمد بن أحمد بن يعقوب، وأبو ذر عبد بن أحمد الهروي، وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وأبو يعلى الخليل بن عبد اللَّه القزويني.

ثناء العلماء عليه:

وقد أثنى عليه كثير من العلماء والمحدثين، قال أبو يعلى الخليلي: ذاكر الحفاظ والشيوخ، وكتب عنهم أيضا، وناظر الدارقطني فرضيه، وهو ثقة واسع العلم، بلغت تصانيفه الكتب الطوال، والأبواب، وجمع الشيوخ المكثرين والمقلين قريبا من خمس مئة جزء، ويستقصي في ذلك، يؤلف الغث والسمين، ثم يتكلم عليه، فيبين ذلك.

مصنفاته:

وله المصنفات الممتعة النافعة الغريبة، وهي كثيرة ومهمة.

وقد شرع الحاكم في التصنيف سنة سبع وثلاثين، فاتفق له من التصانيف ما

لعله يبلغ قريبا من ألف جزء من تخريج (الصحيحين)، والعلل والتراجم والأبواب والشيوخ، ثم المجموعات، مثل (معرفة علوم الحديث)، و(مستدرك الصحيحين)، و(تاريخ النيسابوريين)، وكتاب (مزكي الأخبار)، و(المدخل إلى علم الصحيح)، وكتاب (الإكليل)، و(فضائل الشافعي)، وغير ذلك.

◉ **وفاته:** توفي في ثامن صفر سنة خمس وأربع مئة.

ثانيًا: تعريف موجز بالمستدرك.

قال الذهبي: «في «المستدرك» شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح وحسن وجيد، وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب، وفي غضون ذلك أحاديث نحو المئة يشهد القلب ببطلانها، كنت قد أفردت منها جزءا، وحديث الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملا وتحريرا »[(١)].

والتمس الحافظ ابن حجر العذر للحاكم في تخريجه للضعفاء، فقال: قيل في الاعتذار عنه إنه عند تصنيفه للمستدرك كان في أواخر عمره. وذكر بعضهم أنه حصل له تغير وغفلة في آخر عمره، ويدل على ذلك أنه ذكر جماعة في كتاب الضعفاء له وقطع بترك الرواية عنهم ومنع من الاحتجاج بهم ثم أخرج أحاديث بعضهم في مستدركه وصححها.

من ذلك: أنه أخرج حديثًا لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وقال فيه: صحيح الإسناد، وهو أول حديث ذكرته لعبد الرحمن بن زيد بن أسلم.

(١) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٥).

وكان قد ذكره في الضعفاء فقال: إنه روى عن أبيه أحاديث موضوعة لا تخفى على من تأملها من أهل الصنعة أن الحمل فيها عليه. وقال في آخر الكتاب: فهؤلاء الذين ذكرتهم في هذا الكتاب ثبت عندي جرحهم؛ لأنني لا أستحل الجرح إلا مبينا ولا أجيزه تقليدا، والذي أختار لطالب العلم أن لا يكتب حديث هؤلاء أصلا[1].

(١) انظر: الإرشاد (٣/ ٨٥١)، تاريخ بغداد (٣/ ٥٠٩)، المنتخب من السياق (١)، تاريخ الإسلام (٢٨/ ١٢٢)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٦٢)، ميزان الاعتدال (٣/ ٦٠٨)، لسان الميزان (٦/ ٢٩٨).

المبحث الأول

تعريف الغريب وموقف الحاكم منه ومعناه وأقسامه

◉ تعريف الغريب لغة واصطلاحًا.

١ - الغريب لغة:

مأخوذ من الغرابة تقول: غرب الشخص عن وطنه أي بعد، وجمعه غرباء.

ومادة (غَـرَبَ) عند اللغويين تفيد: الذَّهاب والتنحِّي عن الناس. وقد غَرَب عنَّا يَغْرُب غَرْبًا، وغَرَّب، وأغْرَب، وغرَّبه وأغربه إذا نحَّاه. والغَرْبة والغَرْب: النوى والبعد، والْخَبَر المُغرِب الَّذِي جَاءَ غَرِيبا حَادِثًا طَرِيفًا.

والغريب من الكلام: الغامضُ. وأغرب الرجل إذا جاء بشيء غريب.

ففي المادة دلالة على القلة والنُّدرة.

وقد فسَّر الأزهري حديث: «بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود غريبًا، فطوبى للغرباء» بقوله: «أراد أنَّ أهلَ الإسلامِ حين بدأ كانوا قليلًا، وهم فِي آخر الزَّمَان يَقلُّونَ إلا أَنهم خِيار»[(١)].

٢ - الغريب اصطلاحًا:

عرَّفه ابن الصلاح بقوله: «الحديث الذي يتفرد به بعض الرواة يوصف

---

(١) انظر: تاج العروس (٣/ ٤٨١)، لسان العرب (١/ ٦٣٨)، تهذيب اللغة (٨/ ١١٨)، المحكم والمحيط الأعظم (٥/ ٥٠٦).

بالغريب، وكذلك الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكره فيه غيره: إما في متنه، وإما في إسناده»[١].

ويقول ابن كثير: «الغريب: ما تفرد به واحد، وقد يكون ثقة، وقد يكون ضعيفا، ولكل حكمه»[٢].

ويحكم بالغرابة على الحديث إذا انفرد به راوٍ واحدٌ، ولو في طبقة واحدة من طبقاته؛ وأوضح مثال لهذا حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، فالعلماء يكادون يجمعون على أن هذا الحديث لم يرد من طريق صحيح غير طريق عمر بن الخطاب، وانفرد بروايته عن عمر علقمة بن وقاص الليثي، وانفرد بروايته عن علقمة محمد بن إبراهيم التيمي، وانفرد بروايته عن محمد بن إبراهيم التيمي يحيى بن سعيد الأنصاري، وبعد يحيى بن سعيد اشتهر وذاع.

وقد ورد من طرق ضعيفة عن النبي ﷺ، لكن لا يصححونها.

❁ أقسام الغريب.

١ - الغريب المطلق.

كما سبق في تعريف ابن الصلاح، وابن كثير أنه الحديث الذي يتفرد به الراوي سواء في المتن أو السند بشيء لا يشاركه فيه أحد.

ويقول ابن حجر الغرابة: تكون في أصل السند[٣].

وأشهر مثال على ذلك حديث: «إنما الأعمال بالنيات...»، فقد تفرد به عمر بن الخطَّاب رضي اللَّه عنه، ولم تصح رواية غيره.

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢٧٠).

(٢) الباعث الحثيث (ص: ١٦٧).

(٣) نزهة النظر (ص: ٧٨).

٢- الغريب النسبي:

قال الحافظ[١]: «سمي بذلك لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، وإن كان الحديث في نفسه مشهورا، ويقل إطلاق الفردية عليه».

وهو الذي يقول فيه ابن الصلاح: منه ما هو غريب إسنادا لا متنا، كالحديث الذي متنه معروف مروي عن جماعة من الصحابة، إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابي آخر كان غريبا من ذلك الوجه مع أن متنه غير غريب.

ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة، وهذا الذي يقول فيه الترمذي: «غريب من هذا الوجه»[٢].

◉ الغريب عند الحاكم.

قسم الحاكم الغريب إلى ثلاثة أنواع:

١. غرائب الصحاح.

مثاله: حديث جابر رضي اللَّه عنه: «كنا يوم الخندق نحفر الخندق فعرضت فيه كدية...»[٣]. قال الحاكم: فهذا حديث صحيح، وقد تفرد به عبد الواحد بن أيمن، عن أبيه، وهو من غرائب الصحيح[٤].

قلت: وجه الغرابة في تفرد عبد الواحد بن أيمن، عن أبيه، وإلا فقد رواه البخاري[٥] من طريق آخر عن جابر.

---

(١) نزهة النظر (ص: ٦٦).

(٢) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٢٧١).

(٣) أخرجه البخاري (٤١٠١).

(٤) معرفة علوم الحديث (ص: ٩٥).

(٥) (٤١٠٢).

٢ - غرائب الشيوخ.

مثاله: حديث: «لا يبع حاضر لباد»[(١)]. قال الحاكم: هذا حديث غريب لمالك بن أنس، عن نافع، وهو إمام يجمع حديثه، تفرد به عنه الشافعي، وهو إمام مقدم، لا نعلم أحدا حدث به عنه غير الربيع بن سليمان، وهو ثقة مأمون[(٢)].

قلت: وجه الغرابة في تفرد الشافعي به عن مالك، وهذا الحديث معروف عن ابن عمر رواه عنه: ابن دينار، ومجاهد... وإنما يستغرب من رواية الربيع بن سليمان عن الشافعي عن مالك، وتواصل التفرد دون مشاركة في طبقات السند.

قال ابن الصلاح: ومن ذلك غرائب الشيوخ في أسانيد المتون الصحيحة، قال السخاوي: يعني كأنْ ينفرد به من حديث شعبة بخصوصه غندر قال: وهو الذي يقول فيه الترمذي: غريب من هذا الوجه[(٣)].

٣ - غرائب المتون.

مثاله: حديث: «إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق...»[(٤)]. من طريق أبي عقيل يحيى بن المتوكل عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد اللَّه مرفوعا به.

قال الحاكم: «هذا حديث غريب الإسناد والمتن، فكل ما روي فيه فهو من الخلاف على محمد بن سوقة، فأما ابن المنكدر عن جابر فليس يرويه غير محمد بن سوقة، وعنه أبو عقيل، وعنه خلاد بن يحيى».

---

(١) أخرجه البخاري (٢١٤٠)، ومسلم (١١) ١٥١٥).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص: ٩٥).

(٣) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (٤/ ١٢).

(٤) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: ٩٥).

فالغرابة في تفرد الضعفاء بهذا المتن، فأبو عقيل ضعيف جدا، ويتفرد عن محمد بن سوقة وهو ثقة يجمع حديثه.

فالخلاصة أن الحاكم يطلق الغريب على ثلاثة أنواع:

فالنوع الأول عنده: سند معروف عند أهل الرواية لكن تفرد بمتن جديد، وهو صحيح.

والنوع الثاني: تفرد الحفاظ الأئمة سندا ومتنا، وهو صحيح أيضا.

والنوع الثالث: في مقابل الأول، سند جديد غير معروف عند أهل الرواية وتفرد بمتن جديد، وهو ضعيف.

وقال ابن حجر: «الأقسام الثلاثة التي ذكرها الحاكم داخلة في القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح، ولا سبيل إلى الإتيان بالثالث: لأن الفرد إما مطلق وإما نسبي»[(١)].

العلاقة بين الغريب والفرد:

الراجح من كلام المختصين أنهما واحد من جهة الاصطلاح، قال الحافظ[(٢)]: «الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا، إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي تفرد به فلان، أو أغرب به فلان».

إلا أنه ذكر الترادف اللغوي بينهما، وتعقبه المناوي بقوله: «قال الكمال بن أبي

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٧٠٣).

(٢) نزهة النظر (ص: ٥٧).

شريف: فيما زعمه من كونهما مترادفين لغة نظر، أي لأن الفرد في اللغة الوتر، وهو الواحد. والغريب من بعد عن وطنه، وأغرب فلان جاء بشيء غريب أو كلام غريب بعيد عن الفهم. هذا كلام أهل اللغة، فالقول بالترادف لغة باطل[١].

أسباب استغراب النقاد للرواية.

١ - غرابة السياق.

قد يكون الحديث مشهورا لكن يتفرد أحد رواته بسياق معين، فيعقب عليه الحفاظ بأنه غريب، فيظن من لا تمرس له بعلم الحديث أنها دعوى متعقبة لشهرة الحديث، وإنما يقصد بذلك غرابة السياق.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وقد يطلقون تفرد الشخص بالحديث ومرادهم بذلك تفرده بالسياق لا بأصل الحديث، وفي مسند البزار من ذلك جملة نبه عليها»[٢].

قال أبو عبد اللَّه الحاكم: «ثم نظرنا فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل رواية ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل عن أبي الطفيل فقلنا الحديث شاذ»[٣].

وهذا مثل ما أخرجه المصنف برقم (١٦٨٩) عن ابن عباس، رضي اللَّه عنهما، «أن النبي ﷺ شرب ماءً في الطواف». وقال: «هذا حديث غريب صحيح، ولم يخرجاه بهذا اللفظ».

وحديث (٢٦٥٨) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بذكر سجدة الشكر، وهو غريب صحيح في سجود الشكر».

---

(١) اليواقيت والدرر (١/ ٣٢٦).

(٢) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٨٠٧).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٩).

وحديث (٨١٧٢) وقال: «هذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه، وإنما يعرف من حديث عبد الملك بن عمير، عن عطية القرظي». وغيرها مما سنشبع الكلام عليه في محله.

٢- غرابة التركيب.

قد يحكم بعض الحفاظ على حديث بأنه غريب، ويقصدون غرابة تركيبه إذ لم يعهدوا مثل ذلك السند، ومثاله ما ذكره البخاري في حديث: «كفارة المجلس» الذي رواه موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، حيث قال: «لا أعلم في الدنيا بهذا الإسناد غير هذا الحديث»[(١)].

وهذا مثل ما أخرجه المصنف برقم (٧٤٢٨) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وهو غريب بمرة من رواية عبيد اللَّه بن وهب عن إبراهيم بن طهمان فإني لا أجد عنه غير رواية هذا الحديث الواحد».

وحديث (٨٣٢٣) وقال: «هذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه، لا أعلم أحدا حدث به غير عمر بن حفص بن غياث يرويه عنه الإمام أبو حاتم».

وحديث (٨٥٦٤) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وهو من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن المقبري غريب جدا».

وهذا كثير في كلام أهل النقد يستغربون تركيبة السلسلة السندية، فيقولون: فلان عن فلان لا يجيء.

◉ موقف الحاكم من تفرد الثقة الذي لم يخالف فيما تفرد به.

يكثر الحاكم من وصف الرواة بالتفرد وقبول ذلك منهم، فعنده تفرد الثقة صحيح مقبول.

(١) النكت على ابن الصلاح (٢/ ٧٤٥).

وقد اعتبر ما تفرد به الثقة من قبيل الشاذ، فقال: «فأما الشاذ فإنه الحديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة»[١].

وطريقة الحاكم هي ذاتها طريقة الشيخين من تفرد الثقة بالحديث، ووصفه بالشاذ لا يعني تضعيفه عنده فالشاذ عند الحاكم: «غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راوٍ، أو أرسله واحد فوصله واهم»[٢].

وقال ابن الصلاح: «ينظر في هذا الراوي المتفرد: فإن كان عدلا حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه قُبل ما انفرد به ولم يقدح الانفرادُ فيه»، إلى أن قال: «ثم هو دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الضابط المقبول تفرده استحسنا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيدا عن ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر»[٣].

وفي البحث سنقف عند الحاكم على أمثلة عملية توضِّح ما قعَّده.

(١) معرفة علوم الحديث (ص: ١١٩).

(٢) المرجع السابق.

(٣) معرفة أنواع علوم الحديث (ص: ٧٩).

المبحث الثاني

دراسةُ الأحاديث التي جَمَع الحَاكم فيها بين الوَصْف بالغرابة والصِّحة

وقفت على ثمانية وثلاثين (٣٨) حديثًا جمع الحاكم فيها بين الوصف بالغرابة والصحة، وهو شرطي في البحث، فجمعتها وتكلمتُ على سندها ومتنها، مبينا وجه حكمه عليها بالموافقة أو بالمخالفة، مظهرا دليل قولي.

الحديث الأول

١- حديث (١٩٢) أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَاضِي، بِمَرْوَ، ثنا الْحَارِثُ بْنُ أَبِي أُسَامَةَ، ثنا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، حَدَّثَنِي حُسَيْنُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الْمُؤْمِنُ مُكَفَّرٌ».

*** «قد اتفقا على عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن، وهذا حديث غريب صحيح، ولم يخرجاه لجهالة محمد بن عبد العزيز الزهري هذا».**

ضعيف.

قلتُ: وسيكرره المصنف (٧٦٤٠) عن محمد بن سعد العوفي، عن روح بن عبادة، عن محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف، وعبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن عامر بن سعد، عن أبيه.

لكن سقط منه شيخ محمد بن عبد العزيز: «حسن بن عثمان بن عبد الرحمن». كما في «إتحاف المهرة» (٥٠٦٩) حيث عزاه ابن حجر للمصنف كما هنا في الإيمان: عن محمد بن عبد العزيز، حدثني حسن بن عثمان بن عبد الرحمن بن عوف، وعبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف بهذا، وفي التوبة: عن محمد بن سعد العوفي، ثنا روح بن عبادة، به.

فلم يشر ابن حجر لوجود اختلاف في السند.

والحديث، أخرجه الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٦٩٠) حدثناه النجاد أنا أبو قلابة الرقاشي نا سهل بن بكار ثنا الحسن بن عثمان عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه.

وهذا السند فيه سقط وتحريف:

١- **فأما التحريف** ففيما جاء: «عن الزهري»، فلا دخل للزهري في الحديث. والحسن هذا هو ابن عثمان بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، فأقحمت «عن» سهوا.

٢- **وأما السقط**، فسقط منه: «محمد بن عبد العزيز». ومما يرجح ذلك أن البزار خرجه (١١٢٩): حدثنا محمد بن المثنى قال: نا سهل بن بكار قال: نا محمد بن عبد العزيز من ولد عبد الرحمن بن عوف عن الحسن بن عثمان عن عامر بن سعد عن أبيه.

وهذا السند كشف أن بين سهل بن بكار، والحسن بن عثمان: محمد بن عبد العزيز، وقد أسقطه الرقاشي، وهو أهل لذلك لسوء حفظه واختلاطه.

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن النبي ﷺ إلا سعد، ولا نعلم رُوي عن سعد إلا من هذا الوجه».

ويلاحظ في هذين الطريقين عدم ذكر: عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف مع الحسن، والظاهر أنه الأصح. وعبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن ثقة،

روى، عن أبيه، وسعيد بن المسيب والسائب بن يزيد، وعبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن وعروة.

ولم يذكروا له رواية عن عامر بن سعد، وأسقطه البعض، ولعله الأصح. انظر: الطبقات الكبرى -متمم التابعين- (ص: ٢٣٧)، تهذيب الكمال (١٧/ ٧١)، سير أعلام النبلاء (٦/ ٢٠٤)، التعديل والتجريح (٢/ ٨٦١)، تاريخ الإسلام (٣/ ٦٨٦)، تهذيب التهذيب (٦/ ١٦٤).

والحسن هذا ذكره البخاري: الحسن بن عثمان بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، القرشي.

حديثه في أهل المدينة. عن عامر بن سعد.

وذكره ابن أبي حاتم: روى عن: أنس بن مالك وابن الزبير. روى عنه: سعيد بن يحيى بن الحسن. انظر: الطبقات الكبرى- متمم التابعين- (ص: ٢٣٦)، التاريخ الكبير (٢/ ٣٠٠)، الجرح والتعديل (٣/ ٢٥)، الثقات (٤/ ١٢٣).

والظاهر أنه نفسه المذكور في طريق الحاكم باسم: حسين بن عثمان بن عبد الرحمن، فإنه خطأ، وصوابه حسن -بدون ياء-[(١)].

وهذا الراوي هو مدار الحديث فلا يصح تقوية الطريقين ببعضهما، كما فعل البعض ولم يتنبه[(٢)]. ومصداق ذلك في «إتحاف المهرة» (٥/ ١٣٦/ ٥٠٦٩) حيث ذكر السند وفيه الحسن وليس الحسين.

وأما سند المصنف، ففيه: محمد بن عبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، فهو علة هذا السند، قال البخاري: «منكر الحديث، ويقال: بمشورته جلد

(١) وهو هكذا في طبعة التأصيل (١٩٣)، ولم يذكروا مستندهم إلا «إتحاف المهرة»، والأولى اعتماد الموجود في المخطوط، فقد ذكروا أنهم استعانوا بعدد كبير منها.

(٢) انظر: الصحيحة (٥/ ٤٨٢).

الإمام مالك». وقال النسائي: «متروك الحديث». وقال الدارقطني: «ضعيف». وقال أبو حاتم: «هم ثلاثة إخوة محمد وعبد اللَّه وعمران، ليس لهم حديث مستقيم». وجاء في الميزان رمز البخاري [خ] في ترجمته وهو خطأ محض. انظر: الكامل (٦/ ٢٣٩)، المجروحين (٢/ ٢٦٣)، ضعفاء العقيلي (٤/ ١٠٤)، الميزان (٣/ ٦٢٨)، الضعفاء والمتروكين (١/ ٩٢).

وقال الدارقطني في «تعليقاته على المجروحين» (ص: ٢٣٩): «منكر الحديث». ثم ذكر له هذا الحديث مما يدل على نكارته عنده.

وجه الغرابة:

قلتُ: قوله: «غريب صحيح، ولم يخرجاه لجهالة محمد بن عبد العزيز الزهري هذا».

نعم هو غريب لضعف محمد بن عبد العزيز به وتفرده به، والتركيبة السندية كما بيناه، أما الصحة، فلا لما سبق من بيان ضعفه.

ولو سلمنا بحكمه عليه بالجهالة، فهذا يدل على أن الحاكم يصحح حديث المجهول كما هنا، فلم يجعل جهالة محمد بن عبد العزيز الزهري علة للحديث. فهو مثل ابن حبان تمامًا في ذلك فلا يعول على تصحيحاته لذلك. لكن محمد بن عبد العزيز ليس مجهولًا كما يقول، بل هو معروف، عرفه الأئمة لكن بالضعف الشديد كما مر، فهذه غفلة من الحاكم.

وقوله: «المؤمن مكفر»، قال الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٦٩٠): «معناه أنه مرزأ في نفسه وأهله، وأنه لا يزال ينكب وتصيبه المكاره فتكون كفارة لذنوبه».

الحديث الثاني

٢- حديث (٢٢٠) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدٍ الرَّازِيُّ، ثنا أَبُو زُرْعَةَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّازِيُّ، وَحدثنا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ

ابْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، إِمْلَاءً، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَيُّوبَ الْمُخَرِّمِيُّ. وَأَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْرَفِيُّ، بِمَرْوَ، ثنا أَبُو الْمُوَجِّهِ مُحَمَّدُ ابْنُ عَمْرٍو الْفَزَارِيُّ قَالُوا: ثنا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرْمِيُّ، ثنا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ وَاصِلٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ ثَابِتٍ الْبُنَانِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِلْأَنْبِيَاءِ مَنَابِرُ مِنْ ذَهَبٍ»، قَالَ: «فَيَجْلِسُونَ عَلَيْهَا وَيَبْقَى مِنْبَرِي لَا أَجْلِسُ عَلَيْهِ - أَوْ لَا أَقْعُدُ عَلَيْهِ - قَائِمًا بَيْنَ يَدَيْ رَبِّي مَخَافَةَ أَنْ يَبْعَثَ بِي إِلَى الْجَنَّةِ وَيُبْقِي أُمَّتِي مِنْ بَعْدِي، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا مُحَمَّدُ مَا تُرِيدُ أَنْ أَصْنَعَ بِأُمَّتِكَ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ عَجِّلْ حِسَابَهُمْ، فَيُدْعَى بِهِمْ فَيُحَاسَبُونَ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِشَفَاعَتِي، فَمَا أَزَالُ أُشَفَّعُ حَتَّى أُعْطَى صِكَاكًا بِرِجَالٍ قَدْ بُعِثَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ، وَآتِي مَالِكًا خَازِنَ النَّارِ، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، مَا تَرَكْتَ لِلنَّارِ لِغَضَبِ رَبِّكَ فِي أُمَّتِكَ مِنْ بَقِيَّةٍ».

* «هذا حديث صحيح الإسناد، غير أن الشيخين لم يحتجا بمحمد بن ثابت البناني، وهو قليل الحديث يجمع حديثه، والحديث غريب في أخبار الشفاعة ولم يخرجاه».

ضعيف.

قلتُ: أخرجه ابن أبي الدنيا في «حسن الظن بالله» (٦١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٥٩٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠/ ٣١٧/ ١٠٧٧١)، وفي «الأوسط» (٢٩٣٧)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (١٢١)، وابن بشران في «الأمالي» (٥٠٢)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٤٦٢)، وابن الفاخر في «موجبات الجنة» (٣٠٠)، وابن عساكر (٤/ ٩٥)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٨٢) من طريق سعيد بن محمد الخرمي عن أبي عبيدة الحداد عن محمد بن ثابت البناني عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن الحارث بن نوفل عن أبيه عن عبد اللَّه بن عباس.

وقال الطبراني: «لم يروه عن محمد بن ثابت إلا أبو عبيدة إبراهيم بن صالح الشيرازي».

وجه الغرابة:

قلتُ: قوله: «هذا حديث صحيح الإسناد... والحديث غريب».

نعم هو غريب: فغريب من جهة سياقه، وفيه عباراتٌ لا أصل لها، مثل ذكر المنابر والخوف، وإيكال أمر الأمة للنبي والصكوك ومجيئه النار، فكل هذا ينفرد به الحديث، ولم يرد ذلك في أحاديث الشفاعة.

وغريب من جهة السند: لتفرد محمد بن ثابت به، عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن الحارث، وهو الهاشمي أبي يحيى المدني ثقة. انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٢١)، التقريب (٣٤١٤).

أما صحيح، فلا. فمحمد بن ثابت ضعيف. انظر: تهذيب الكمال (٢٤/ ٥٤٧)، تهذيب التهذيب (٩/ ٨٢)، التقريب (٥٧٦٧). لكن المصنف ارتضاه كما في «سؤالات السجزي» (٣٣): «وسألته عن محمد بن ثابت البناني أهو ثقة؟ فقال: لا بأس به فإنه لم يأت بحديث منكر، لكن الشيخين لم يخرجاه، وهو عزيز الحديث أسند خمسة عشر حديثا».

والحديث ضعيف لأجله، وقال الذهبي في «التلخيص»: «الحديث منكر». وزاد في «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٨٣): «هذا حديث غريب منكر، تفرد به محمد بن ثابت أحد الضعفاء. قال البخاري: فيه نظر. وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. وروى له الترمذي وحده».

والحديث ضعفه عدد من الحفاظ به، منهم: الحافظ العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (٢/ ١٢٤٩)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/ ٣٨٠).

بينما ذكره الحافظ في «الفتح» (١١/ ٤٣٨) وعزاه لأحمد ساكتًا عليه.

قلت: لم أجده في المسند، وفي «الإتحاف» (٧/ ٣٢٨) له عزاه لابن خزيمة والحاكم فقط وأحمد من شرطه فيه، فلو كان موجودًا فيه كان مما يستدرك عليه. ولم أجده كذلك في أطراف المسند.

الحديث الثالث

٣- حديث (٢٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَنْبَرِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، ثنا رَوْحُ بْنُ أَسْلَمَ، ثنا شَدَّادٌ أَبُو طَلْحَةَ، ثنا أَبُو الْوَازِعِ جَابِرُ بْنُ عَمْرٍو الرَّاسِبِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَرْزَةَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «حَوْضِي مِنْ أَيْلَةَ إِلَى صَنْعَاءَ عَرْضُهُ كَطُولِهِ، فِيهِ مِيزَابَانِ يَصُبَّانِ مِنَ الْجَنَّةِ، أَحَدُهُمَا وَرِقٌ وَالْآخَرُ ذَهَبٌ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ وَأَبْرَدُ مِنَ الثَّلْجِ وَأَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ، وَأَلْيَنُ مِنَ الزُّبْدِ، فِيهِ أَبَارِيقُ عَدَدَ نُجُومِ السَّمَاءِ مَنْ شَرِبَ مِنْهُ لَمْ يَظْمَأْ حَتَّى يَدْخُلَ الْجَنَّةَ». قَالَ: وَزَادَ فِيهِ أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الْوَازِعِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «يَنْزُو فِي أَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ».

* «هذا حديث صحيح على شرط مسلم فقد احتج بحديثين عن أبي طلحة الراسبي، عن أبي الوازع، عن أبي برزة وهو غريب صحيح من حديث أيوب السختياني، عن أبي الوازع، ولم يخرجاه».

حسن، لكن الزيادة ضعيفة تفرد بها روح.

قلتُ: أخرجه البزار في «المسند» (٢٨٤٩) حدثنا محمد بن معمر، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٢١١٣) عن محمد بن يزيد أخو كرخويه، كلاهما عن روح بن أسلم به. وأخرجه أحمد (١٩٨٠٤) حدثنا أبو سعيد، وابن أبي عاصم في «السنة» (٧٢٢)، والروياني (٧٧٣)، وابن حبان (٦٤٥٨)، والبيهقي في «البعث»

(١٥٦) عن النضر بن شميل. والبزار في «المسند» (٢٨٤٩) عن الحجاج بن نصير. جميعهم عن شداد بن سعيد أبي طلحة حدثنا جابر بن عمرو، أبو الوازع، فذكره.

وقال البزار: «قال روح في حديثه: وزاد شداد بن سعيد عن أيوب عن أبي الوازع عن أبي برزة عن النبي ﷺ: «تنزوا في أيدي المؤمنين». ولا نعلم روى أيوب عن أبي الوازع إلا هذا الحديث، ولا رواه عن أيوب إلا شداد بن سعيد».

وروح بن أسلم الباهلي أبو حاتم البصري: ضعيف، انظر: تهذيب الكمال (٩/ ٢٣١)، التقريب (١٩٦٠)، تهذيب التهذيب (٣/ ٢٩١).

وجه الغرابة:

وقوله: «وهو غريب صحيح من حديث أيوب السختياني، عن أبي الوازع».

نعم هو غريب لتفرد شداد بن سعيد به. والتركيبة السندية لا تُعرف؛ ولهذا أشار البزار، فقال: «ولا نعلم روى أيوب عن أبي الوازع إلا هذا الحديث، ولا رواه عن أيوب إلا شداد بن سعيد». فهذا استنكار منه للسند.

وانفرد روح بن أسلم الباهلي بهذا السند عن شداد بن سعيد عن أيوب وهو وجه الغرابة؛ لأنه متكلم فيه، ولا يحتمل تفرده بهذا عن أيوب، وهو ممن يجمع حديثه. والزيادة التي في آخره.

ولم أجد لشداد بن سعيد رواية عن أيوب السختياني.

وقوله: «على شرط مسلم فقد احتج بحديثين...».

وقول اللالكائي: «صحيح على شرط مسلم».

قلتُ: لم يخرج مسلم رواية أبي طلحة عن أبي الوازع جابر بن عمرو الراسبي، وإنما خرج له عن غيلان بن جرير حديث أبى موسى أن النبى ﷺ قال: «ليجيئن ناس من المسلمين من أمتي بذنوب أمثال الجبال...».

قال المزي في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٣٩٨): «ليس له عنده غيره، وروى له الترمذي، عن أبى الوازع، عن عبد اللَّه بن مغفل، قال: قال رجل: يا رسول اللَّه إني أحبك في الله. فقال: إن كنت صادقا فأعد للفقر تجفافًا، للفقر أسرع إلى من يحبني من السيل إلى منتهاه. قال المزي: وليس له عنده غيره».

فيقال: إنه على شرط الترمذي.

وقال الحافظ في «التهذيب» (٤/ ٣١٦): «لكنه (أي حديثه عند مسلم) في الشواهد. وهو مختلف فيه: قال العقيلي: له غير حديث لا يتابع عليه. وقال ابن حبان في «الثقات» في الطبقة الرابعة: ربما أخطأ. وكان قد ذكره قبل في الطبقة الثالثة فلم يقل هذه اللفظة.

وقال الدارقطني: بصرى يعتبر به. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوى عندهم.

وقال النسائي في «الكنى»: أخبرنا أحمد بن علي بن سعيد، حدثنا القواريري، حدثنا يوسف بن يزيد، حدثنا شداد بن سعيد أبو طلحة بصري ثقة.

ووثقه ابن معين وأحمد والبزار، ومال البخاري لتضعيفه حيث قال: ضعفه عبد الصمد بن عبد الوارث». وقال الحافظ: صدوق يخطئ. انظر: تهذيب الكمال (٤/ ٤٥٦) وتهذيب التهذيب (٢/ ٣٩)، التقريب (٢٧٥٥).

الحديث الرابع

٤- حديث (٣٦٥) أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ الْفَقِيهُ، مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ، أَنْبَأَنَا عُبَيْدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَاتِمٍ الْحَافِظُ الْمَعْرُوفُ بِالْعِجْلِ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ زِيَادٍ سَبَلَانُ، ثنا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ، ثنا يُونُسُ وَهُوَ ابْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ يَهْلِكُونَ عِنْدَ الْحِسَابِ: جَوَادٌ، وَشُجَاعٌ، وَعَالِمٌ».

* «هذا حديث صحيح الإسناد على شرطهما، وهو غريب شاذ، إلا أنه مختصر من الحديث الأول شاهد له».

* ضعيف الإسناد.

قلتُ: إبراهيم بن زياد، لم يخرج له البخاري.

أخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٢)، ومن طريقه الشجري في «الأمالي» (٢٥٤٦) عن عثمان بن خرزاد، وأبو بكر بن نجيح البزاز في «الأول والثاني من حديثه» - مخطوط- (٦٩) حدثنا عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل، كلاهما عن إبراهيم بن زياد سبلان، عن عباد بن عباد، عن يونس بن عبيد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبي هريرة.

وعزاه ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٤/ ٦٩٣/ ١٨٥٠٦) للمصنف في العلم: إبراهيم بن زياد سبلان، ثنا عباد بن عباد، ثنا يونس - هو ابن عبيد- عنه، بهذا. وقال: صحيح الإسناد على شرطهما، غريب، مختصر من الحديث الأول، بمعنى حديث: سليمان بن يسار، عن أبي هريرة.

وإبراهيم بن زياد سَبَلان ثقة. رَوَى عَن:... وعباد بْن عباد المُهَلَّبيّ، قال أبو بكر أحمد بْن عثمان بْن سَعِيد الأحول المعروف بكرنيب: سمعت أحمد بْن حنبل يقول: إذا مات سبلان ذهب علم عباد بْن عباد.

وقال مهنا بن يحيى: سألت أحمد عن إبراهيم بن زياد سَبَلان، يكون في الكرخ. قال: لا بأس به، كان معنا عند هشيم، وقد سمع من عباد بن عباد المُهَلَّبيّ. انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٨٥)، تهذيب التهذيب (١/ ١٢٠)، التقريب (١٧٥).

وعباد بن عباد كذا جاء مهملا، واختلفت في تعيينه، فقيل: هو المُهَلَّبيّ هذا، وجاء محددا عند أبي بكر محمد بن العباس بن نجيح البزاز (٦٩) فصرح أنه المهلبي وهذا ثقة. ومما يؤكده أن المُهَلَّبيّ هو المذكور في شيوخه دون الأرسوفي.

كذلك فله اختصاص بالمُهَلَّبيّ كما يظهر من كلام الإمام أحمد.

وقيل: هو الأرسوفي هو عباد بن عباد الزاهد، أبو عتبة الخواص، ولم يخرج له الشيخان شيئا، وهو ثقة، لكنه سيء الحفظ، روى عن: ابن عون، ويونس بن عبيد.

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٨٧١): «وثقه ابن معين، ويعقوب الفسوي، والعجلي. وقال أبو حاتم: من العباد - رحمه اللَّه -. وأما ابن حبان فقال: كان يأتي بالمناكير فاستحق الترك. قلت: بل العبرة بمن وثقوه».

قال ابن حجر: «صدوق يهم، أفحش بن حبان، فقال: يستحق الترك». انظر: تهذيب الكمال (١٤/ ١٣٤)، تهذيب التهذيب (٥/ ٩٧). التقريب (٣١٣٤).

قلت: وهذا الحديث علته الاختصار من الحديث السابق المطول، كما ألمح إلى ذلك المصنف.

وجه الغرابة:

وقوله: «**وهو غريب شاذ إلا أنه مختصر...**» ، ولا يعني ذلك الضعف عند الحاكم، بل يقوله على أنواع ومعانٍ: فقال في «معرفة علوم الحديث» (ص ١٨٣) في تعريف الحديث الشاذ: «هو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث، أو وهم فيه راو، أو أرسله واحد فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه الحديث يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة».

وهو ما طبقه عمليًّا هنا.

وسنده فيه إشكال وذلك في رواية: يونس بن عبيد، عن المقبري، فهي غير معروفة وقد جاء في أسانيد عدم اتصالها ففي حديث: «أدخل اللَّه الجنة رجلا سهلا مشتريا». قال الترمذي في «العلل الكبير» (٣٤٩): «سألت محمدا -يعني الإمام البخاري- عن هذا الحديث؟ فقال: هو حديث خطأ، روى هذا الحديث إسماعيل ابن

علية عن يونس عن سعيد المقبري عن أبى هريرة قال محمد -يعني الإمام البخاري-: وكنت أفرح بهذا الحديث حتى روى بعضهم هذا الحديث عن يونس عمن حدَّث عن سعيد المقبري عن أبى هريرة». انظر: التاريخ الكبير (٦/ ٤٦٧).

وذكره الدارقطني في «العلل» (٢٠٤٨) وعرض الاختلاف فيه، وقال: «يرويه يونس بن عبيد، واختلف عنه؛ فرواه إبراهيم بن طهمان، عن يونس بن عبيد، عن المقبري، عن أبي هريرة. واختلف عن هشيم، فقال سعدويه، عن هشيم، عن يونس، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة مثل ما قال إبراهيم بن طهمان.

وخالفه يعقوب الدورقي، عن هشيم، عن يونس، عن رجل لم يسمه، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

ورفعه سريج بن يونس، عن هشيم، عن يونس، قال: عمن حدثه، عن المقبري، عن أبي هريرة».

وفي حديث ثان ذكره الدارقطني في «العلل» (٩/ ٤٢٥): «ورواه يونس بن عبيد، عن محمد، ولم ينسبه، قيل: هو ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، ولا يصح عن أبي هريرة».

الحديث الخامس

٥- حديث (٦٨٩) أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنْبَأَ عَلِيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ الْبَجَلِيُّ، بِالْكُوفَةِ، ثنا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، ثنا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، ثنا سُفْيَانُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يُكَفِّرُ اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا، وَيَزِيدُ فِي الْحَسَنَاتِ؟» قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ فِي الْمَكَارِهِ، وَانْتِظَارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، مَا مِنْكُمْ مِنْ رَجُلٍ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ فَيُصَلِّي مَعَ

الْإِمَامِ ثُمَّ يَجْلِسُ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ الْأُخْرَى إِلَّا وَالْمَلَائِكَةُ تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ».

* «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وهو غريب من حديث الثوري، فإني سمعتُ أبا علي الحافظ، يقول: تفرد به أبو عاصم النبيل عن الثوري».

* ضعيف الإسناد.

قلتُ: عبد اللَّه بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي، ثِقَة كَثِير الْحَدِيثِ عَالِم. التقريب (٣٢٣٩)، لم يذكروا سعيد بن المسيب ضمن شيوخه.

وذكروا سفيان الثوري ضمن تلاميذه. انظر: التعديل والتجريح (٢/ ٨٥٥)، تهذيب الكمال (١٤/ ٣٥٠)، تاريخ الإسلام (٣/ ٦٧٦)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٦٤).

وسيأتي عند المصنف في رقم (٧٧٩) حدثنا أبو الحسن محمد بن أحمد الحنظلي، ببغداد، ثنا أبو قلابة الرقاشي، ثنا أبو عاصم، ثنا سفيان، عن عبد اللَّه بن أبي بكر، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إذا قال الإمام: اللَّه أكبر فقولوا: اللَّه أكبر، فإذا قال: سمع اللَّه لمن حمده، فقولوا: ربنا ولك الحمد».

وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذا اللفظ، وفيه سُنَّة عزيزة، وهو أن يقف المأموم حتى يكبر الإمام، ولا يكبر معه».

أخرجه البزار في «مسنده» (٥٣٢-كشف الأستار)، وابن خزيمة (١٧٧و ٣٥٧و ١٥٤٨ و١٥٦٢و١٥٧٧و ١٦٩٣م و ١٦٩٤)، وأبو يعلى (١١٠٢)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (٢/ ٢٢٣)، وابن حبان (٤٠٢)، والدارقطني في «الأفراد» -أطراف ابن طاهر- (٥/ ٦٤-٦٥/ ٤٦٨٤)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٢٥) من طريق أبي

عاصم الضحاك بن مخلد: أخبرنا سفيان: حدثني عبد اللَّه بن أبي بكر، عن سعيد بن المُسَيِّب، فذكره.

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وهو غريب من حديث الثوري، فإني سمعتُ أبا علي الحافظ، يقول: تفرد به أبو عاصم النبيل عن الثوري**».

نعم هو غريب وفيه علة خفية، وليس العلة في تفرد أبي عاصم النبيل، لكن في تدليس الثوري اسم شيخه فهو دلسه فأوهم أنه الثقة عبد اللَّه بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، لكنه في الحقيقة هو عبد اللَّه بن محمد بن عقيل والحديث مشهور به كما سيأتي.

وسفيان مشهور بهذا النوع من التدليس، يعني إبدال الاسم بالكنى أو العكس، قال الزركشي في «النكت» (٢/ ٧٦): قال الحاكم في سؤالات البغداديين له مذهب سفيان بن سعيد أن يكني المجروحين من المحدثين إذا روى عنهم مثل بحر السقاء، يقول حدثنا أبو الفضل والصلت بن دينار يقول حدثنا أبو شعيب والكلبي يقول حدثنا أبو النضر وسليمان بن أرقم يقول حدثنا أبو معاذ.

وذكره الحافظ في «الإتحاف» (٥٢٦٧)، وقال: «إن كان محمد بن عقيل -كذا ولعله أراد: عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، فسبقه القلم- يكنى أبا بكر فقد دلسه الثورى بلا شك، ثم وجدت أبا بكر البزار قد جزم بأن الثوري كنى محمد بن عقيل أبا بكر ودلسه».

ولعل ما جعل النقاد يرتابون في هذا السند هو عدم معرفتهم رواية «عبد اللَّه بن أبي بكر، عن سعيد بن المُسَيِّب»؛ لذا بحثوا عن الخلل فوجدوه في تدليس الثورى، ورواية: «ابن عقيل، عن ابن المُسَيِّب» معروفة. قال المزي في «تهذيب الكمال» (١٦/ ٧٨): رَوَى عَن: سَعِيد بْن المُسَيَّب (ق).

ونفى الدارقطني أن يكون هناك متابعة لابن عقيل فقال: لم يروه عنه -يعني سعيد بن المسيب عن الخدري- غير عبد اللَّه بن محمد بن عقيل.

فقال الدارقطني في «الأفراد» (٥/ ٦٤/ ٤٦٨٤- أطرافه): «غريب من حديثه عنه لم يروه عنه -يعني سعيد بن المسيب عن الخدري- غير عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، وكذلك رواه الثوري عن ابن عقيل هذا، ورواه أبو عاصم النبيل عن الثوري عن عبد اللَّه بن أبي بكر عن سعيد بن المسيب ولم يتابع عليه وتفرد به أبو عاصم عن الثوري».

وهذا الحديث تفرد به عنه أبو عاصم النبيل، وقد أنكر عليه. يعني تفرد بقوله: «عبد اللَّه بن أبي بكر». وخولف فيه فرواه الناس عن الثوري، فقالوا: عن عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، وهو المحفوظ؛ ولم أجد نسبته: «عبد اللَّه بن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم»، عند غير المصنف في هذا الموضع، ففي المصادر: «عبد اللَّه بن أبي بكر» فقط.

وقال البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٢٥): «قال: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني: لم يروه عن سفيان إلا أبو عاصم. وقد روي ذلك من حديث عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، عن سعيد، والله أعلم».

وقال الإمام أحمد في «العلل ومعرفة الرجال» (٣٦٣٣): «هذا باطل، ليس هذا من حديث عبد اللَّه بن أبى بكر؛ إنما هذا حديث ابن عقيل»، قال ابنه عبد الله. وأنكره أبي أشد الإنكار».

قال البزار (١/ ٢٥٩ -كشف): «إنما يعرف من حديث عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، ورواه سفيان، عن غيره... لا نعلم رواه عن الثوري إلا أبو عاصم، وأظن عبد اللَّه بن أبي بكر هو عبد اللَّه بن محمد بن عقيل».

وذكره العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٢٣) عن عبد اللَّه بن أحمد.

قال أبو بكر بن خزيمة: «هذا الخبر لم يروه عن سفيان غير أبي عاصم، فإن كان

أبو عاصم قد حفظه، فهذا إسناد غريب، وهذا خبر طويل قد خرجته في أبواب ذوات عدد، والمشهور في هذا المتن عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد، لا عن عبد اللَّه بن أبي بكر».

وقال أبو حاتم في «العلل» (١/ ٣٠/ ٥٤): «هذا وهم؛ إنما هو: الثوري عن ابن عقيل، وليس لعبد اللَّه بن أبي بكر معنى، روى هذا الحديث عن ابن عقيل: زهير وعبيد اللَّه بن عمرو».

قلتُ: وطريق ابن عقيل المقصود: أخرجه ابن أبي شيبة (٤٤)، وأحمد (١٠٩٩٤ و ١١١٢١)، وعبد بن حميد (٩٨٤)، والدارمي (٧٢٥)، (٧٢٦)، وابن ماجة (١٧٧، ٤٢٧ و٧٧٦ و٨٧٧)، والحارث بن أبي أسامة (١٥٣- زوائده)، وأبو يعلى (١٣٥٥)، والدارقطني في «الأفراد» (٥/ ٦٤-٦٥/ ٤٦٨٤)، والبيهقي (٢/ ٢٥)، من طرق عن عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، عن سعيد بن المسيب، فذكره.

ورواه أحمد بن منيع في «المسند» -كما في «إتحاف الخيرة» (١٢٢٠/ ٢)-: ثنا أبو أحمد الزبيري، ثنا سفيان، عن عبد اللَّه بن محمد بن عقيل... فذكره. دون قوله: «يا معشر النساء...» إلى آخره.

وقال البوصيري :« وكذا رواه ابن ماجه في سننه عن علي بن محمد، عن وكيع، عن سفيان به. وهو إسناد حسن».

وقال ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (٢٧٨): وسئل أبي عن حديث رواه زائدة، عن ابن عقيل، عن ابن المسيب، عن جابر، عن النبي ﷺ خير صفوف الرجال المقدم.

ورواه زهير بن محمد، وعبيد اللَّه بن عمرو، عن ابن عقيل، عن سعيد بن المسيب، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ فقلت لأبي: أيهما أصح؟ قال: هذا من تخاليط ابن عقيل من سوء حفظه، مرة يقول هكذا، ومرة يقول هكذا، لا يضبط الصحيح أيما هو». وذكر نحوه في «علل الحديث» (٣٦٨).

وقال الدارقطني في «العلل» (٣٧٤): «ورواه محمد بن فليح، عن الحارث، عن أبي العباس.

وروى هذا الحديث عبد اللَّه بن محمد بن عقيل، عن سعيد بن المسيب، فأسنده عن أبي سعيد الخدري. وكلاهما ضعيفان».

الحديث السادس

٦- حديث (١٠٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ كَثِيرٍ الْحِمْصِيُّ، ثنا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ ثنا بَقِيَّةُ، ثنا شُعْبَةُ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ مِقْسَمٍ الضَّبِّيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «قَدِ اجْتَمَعَ فِي يَوْمِكُمْ هَذَا عِيدَانِ، فَمَنْ شَاءَ أَجْزَأَهُ مِنَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّا مُجَمِّعُونَ».

*** «هذا حديث صحيح على شرط مسلم «فإن بقية بن الوليد لم يختلف في صدقه إذا روى عن المشهورين، وهذا حديث غريب من حديث شعبة والمغيرة وعبد العزيز، وكلهم ممن يجمع حديثه».**

ضعيف الإسناد معل بالإرسال.

قلتُ: كذا جاء السند: «محمد بن يحيى بن كثير الحمصي، ثنا أبو عبد اللَّه محمد بن عبد اللَّه الصفار ثنا بقية» وهو هكذا في كل الطبعات كالهندية والمعرفة، وهو غلط فقد ذكره ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٨١٠٥) قال: كم في الجمعة: ثنا أبو علي الحافظ، ثنا محمد بن يحيى بن كثير الحمصي، ثنا محمد بن المصفى، ثنا بقية، به. وقال: صحيح على شرط مسلم، غريب من حديث شعبة[(١)].

والحديث؛ أخرجه أبو داود (١٠٧٣)، وابن الجارود (٣٠٢)، والفريابي في «أحكام العيدين» (١٣٧)، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (١٤٠١)،

(١) وهو هكذا في طبعة التأصيل (١٠٧٨).

والبيهقي (٣/ ٤٤٤)، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢١٦)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٠/ ٢٧٢)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٨٠٥) عن بقية، حدثنا شعبة، عن المغيرة الضبي، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، فذكره.

وعزاه ابن عساكر في «أطرافه» إلى النسائي ولم يعزه إلى ابن ماجه، وتعقبه ابن الملقن في «البدر المنير» (٥/ ١٠٠)، وابن عبد الهادي في «تنقيح التحقيق» (٢/ ٥٥٩) قالا: ولم أره في النسائي.

وقال البيهقي: «رواه أيضا عبد العزيز بن منيب المروزي عن علي بن الحسن بن شقيق ثنا أبو حمزة عن عبد العزيز موصولا وهو في التاريخ، ورواه سفيان الثوري عن عبد العزيز فأرسله».

وقد توبع بقية على سنده متابعات ضعيفة:

أخرجها البزار (٨٩٩٦)، وابن عدي في «الكامل» (٤/ ١٤٠)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٠/ ٢٧٢)، وفي «الاستذكار» (٢/ ٣٨٥) من طريق زياد بن عبد الله، عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وأخرجه الدارقطني في «الأفراد» (٢/ ٣٨٢/ ٥٨٢٠- أطرافه) من طريق أبي بلال الأشعري عن أبي بكر بن عياش، عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح متصلا.

وقال ابن عدي: «وهذا يرويه عن عبد العزيز بن رفيع مع زياد البكائي صالح بن موسى الطلحي، وروي عن شعبة، عن عبد العزيز بن رفيع، ولا أعلم يرويه عن شعبة غير بقية».

وزياد بن عبد اللَّه بن الطفيل العامري البكائي أبو محمد الكوفي صدوق ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير بن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعا كذبه، وله في البخاري موضع واحد متابعة. انظر: التقريب (٢٠٨٥).

وقال البزار: «وحديث المغيرة عن عبد العزيز لا نعلم رواه عن شعبة وأسنده إلا بقية وحديث عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة فقد رواه غير واحد، عن أبي صالح مرسلا».

ورواه ابن ماجه (١٣١١) قال: حدثنا محمد بن المصفى الحمصي، حدثنا بقية، حدثنا شعبة، حدثني مغيرة الضبي، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح عن ابن عباس عن رسول اللَّه ﷺ، بهذا.

فجعله من مسند ابن عباس، ورواية الجماعة أولى مع أن هذا ترجيح شكلي، فالمحفوظ في الحديث الإرسال كما سنبينه.

ثم رواه ابن ماجه (١٣١١م) حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا يزيد بن عبد ربه، حدثنا بقية، حدثنا شعبة، عن مغيرة الضبي، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحوه.

وقال ابن ماجه - كما في «النكت الظراف» (٤/ ٣٨٣-٣٨٤)- في آخر الحديث: «ما أظن إلا أني وهمت في «ابن عباس» والصواب: «أبي هريرة». ولم أجد هذا الكلام في مطبوع السنن.

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ١٥٥): «هذا إسناد صحيح رجاله ثقات رواه أبو داود في سننه عن محمد بن مصفى بهذا الإسناد فقال عن أبي هريرة بدل ابن عباس وهو المحفوظ».

وذكره ابن الملقن في «البدر المنير» (٥/ ١٠٤) من طريق ابن عباس رضي اللَّه عنهما، ثم قال: «وهذا إسناد جيد لولا بقية».

المحفوظ في الحديث الإرسال:

فقد أخرجه عبد الرزاق (٥٧٢٨)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»

(١١٥٦)، والبيهقي في «السنن» (٣/ ٤٤٤) من طريق سفيان الثوري، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، مرسلا.

وتوبع سفيان على إرساله، تابعه أبو عوانة:

فأخرجه الفريابي في «أحكام العيدين» (١٣٨) ثنا قتيبة بن سعيد، ثنا أبو عوانة، عن عبد العزيز بن رفيع، وقال ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (٦٠٢): «وسألت أبي عن حديث رواه بقية، عن شعبة، عن مغيرة، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال اجتمع عيدان في عهد النبي ﷺ قال أبي: رواه أبو عوانة -هو الوضاح بن عبد اللَّه اليشكري-، عن عبد العزيز بن رفيع، قال: شهدت الحجاج بن يوسف، واجتمع عيدان في يوم فجمعوا، فسألت أهل المدينة، قلت: كان فيكم رسول اللَّه ﷺ عشر سنين، فهل اجتمع عيدان؟ قالوا: نعم. قال أبي: هذا أشبه».

وكذلك رواه زائدة، وشريك، وجرير بن عبد الحميد، وأبو حمزة السكري، كلهم عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح مرسلا، ذكرهم الدارقطني في «العلل» (١٩٨٤). ورجح الإرسال. وقال الدارقطني: «أرسله الحميدي، عن ابن عيينة، ولم يذكر أبا هريرة. وكذلك رواه الثوري».

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث صحيح على شرط مسلم ، فإن بقية بن الوليد لم يختلف في صدقه إذا روى عن المشهورين، وهذا حديث غريب من حديث شعبة والمغيرة وعبد العزيز، وكلهم ممن يجمع حديثه**».

العلة في تفرد بقية عن شعبة وليس من خواص أصحابه، ومع ذلك فقد خولف في وصله:

لذا قال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٠/ ٢٧٢): «هذا الحديث لم يروه فيما علمت عن شعبة أحد من ثقات أصحابه الحفاظ، وإنما رواه عنه بقية بن الوليد وليس

بشيء في شعبة أصلا، وروايته عن أهل بلده أهل الشام فيها كلام، وأكثر أهل العلم يضعفون بقية عن الشاميين وغيرهم وله مناكير، وهو ضعيف ليس ممن يحتج به، وقد رواه الثوري عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح مرسلا».

وذكر الخطيب في «تاريخ بغداد» (٤/ ٢١٦) عن أبي بكر الأثرم أحمد بن محمد بن هانئ قال: قال أبو عبد اللَّه أحمد بن حنبل: بلغني أن بقية روى عنه شعبة عن مغيرة عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة في العيدين يجتمعان في يوم من أين جاء بقية بهذا.

كأنه يعجب منه ثم قال أبو عبد الله: قد كتبت عن يزيد بن عبد ربه عن بقية عن شعبة حديثين ليس هذا فيهما، وانما رواه الناس عن عبد العزيز عن أبى صالح مرسلا».

وقال البرقاني: «وقال لنا الدارقطني: هذا حديث غريب من حديث مغيرة ولم يروه عنه غير شعبة، وهو أيضا غريب عن شعبة، لم يروه عنه غير بقية. وقد رواه زياد البكائي وصالح بن موسى الطلحي عن عبد العزيز بن رفيع متصلا. وروى عن الثوري عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ وهو غريب عنه. ورواه جماعة عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي صالح عن النبي ﷺ مرسلا، لم يذكروا أبا هريرة».

وذكر ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١/ ٤٧٣) قول الدارقطني: وقال: قلت: وكذا قال أحمد: بن حنبل: إنما رواه الناس عن أبي صالح مرسلا. وتعجب من بقية كيف رفعه وقد كان بقية يروي عن الضعفاء ويدلس.

وقال الذهبي في «التنقيح» (١/ ٢٨٠): «حديث أبي هريرة غريب، ثم ذكر كلام الدارقطني، وأحمد.

والحديث ضعفه الخطابي في «معالم السنن» (١/ ٢٤٦)، وابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٤/ ٢٠٣).

الحديث السابع

٧- حديث (١٢٢٩) حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا حُمَيْدُ بْنُ عَبَّاسٍ الرَّمْلِيُّ، ثنا مُؤَمَّلُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ، قَالَ: «انْكَسَفَتِ الشَّمْسُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَطَالَ الْقِيَامَ حَتَّى قِيلَ لَا يَرْكَعُ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ حَتَّى قِيلَ لَا يَرْفَعُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَأَطَالَ الْقِيَامَ حَتَّى قِيلَ لَا يَرْكَعُ، ثُمَّ رَكَعَ فَأَطَالَ الرُّكُوعَ حَتَّى قِيلَ لَا يَرْفَعُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، فَأَطَالَ الْقِيَامَ حَتَّى قِيلَ لَا يَسْجُدُ» وَذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ.

* «حديث الثوري، عن يعلى بن عطاء غريب صحيح، فقد احتج الشيخان بمؤمل بن إسماعيل، ولم يخرجاه، فأما عطاء بن السائب فإنهما لم يخرجاه».

** غريب صحيح.

قلتُ: وعنه البيهقي في «الكبرى» (٣/ ٤٥٢).

وأخرجه البزار =البحر الزخار (٢٣٩٥)، وابن خزيمة (١٣٩٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٢٩) عن مؤمل، حدثنا سفيان، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، فذكره.

قال البزار: «وهذا الحديث معروف من حديث عطاء بن السائب عن أبيه، عن عبد اللَّه بن عمرو، وأما حديث يعلى بن عطاء فلا نعلم رواه إلا مؤمل، عن الثوري فجمعهما».

بل تابعه أبو عامر العقدي: أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٣/ ٤٥٢) عن أبي عامر العقدي، ثنا سفيان، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، وعطاء بن السائب، عن أبيه جميعا، عن عبد اللَّه بن عمرو.

وقال: فهذا الراوي حفظ عن عبد اللَّه بن عمرو طول السجود ولم يحفظ ركعتين في ركعة، وأبو سلمة حفظ ركعتين في ركعة وحفظ طول السجود عن عائشة.

وقد رواه مؤمل بن إسماعيل، عن سفيان، وزاد في الحديث: «ثم رفع رأسه فأطال القيام حتى قيل لا يركع، ثم ركع فأطال الركوع حتى قيل لا يرفع».

ورواه البيهقي في «الكبرى» (٣/ ٤٥٢) عن سفيان عن يعلى بن عطاء عن أبيه وعطاء بن السائب عن أبيه جميعا عن عبد اللَّه بن عمرو.

وقال: «وقد رواه مؤمل من إسماعيل عن سفيان وزاد في الحديث ثم رفع رأسه فأطال القيام حتى قيل لا يركع ثم ركع فأطال الركوع حتى قيل لا يرفع».

وقال في «المعرفة» (٥/ ١٣٥): «وحفظ أيضا طول السجود: يعلى بن عطاء، عن أبيه، وعطاء بن السائب، عن أبيه، كلاهما عن عبد اللَّه بن عمرو، عن النبي ﷺ».

قوله: «**فقد احتج الشيخان بمؤمل بن إسماعيل...**» فيه نظر.

مؤمل بن إسماعيل، علق له البخاري، والباقون سوى مسلم، روى له: الترمذي، والنسائي، وابن ماجة. وثَّقه ابن معين، وغيره. وقال أبو عبيد الآجري: سألت أبا داود عنه، فعظَّمه ورفع من شأنه، إلا أنه يهم في الشيء. وقال أبو حاتم. صدوق، شديد في السُّنَّة، كثير الخطأ، وقيل: دفن كتبه، وكان يحدث من حفظه، فكثر خطأه. وقال البخاري: منكر الحديث. انظر: تهذيب الكمال (٢٩/ ١٧٦)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٣٨٠).

وجه الغرابة:

قوله: «**غريب صحيح...**».

والغرابة في روايته -مؤمل بن إسماعيل- بالسند الأول: سفيان، عن يعلى بن عطاء، عن أبيه، عن عبد اللَّه بن عمرو، على أنه قد تابعه أبو عامر العقدي، فانتفت بذلك الغرابة.

ووالد يعلى بن عطاء مجهول.

وقد توبع مؤمل بن إسماعيل على السند الثاني: عن عطاء بن السائب، عن أبيه، عن عبد اللَّه بن عمرو: تابعه جماعة من الثقات:

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في «المصنف» (٤٩٣٨)، وأحمد (٦٨٦٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٢٩) عن سفيان الثوري، وأحمد (٦٤٨٣)، وابن حبان (٢٨٢٩) عن ابن فضيل، وأحمد (٦٥١٧)، (٦٧٦٣)، والنسائي (٣/ ١٤٩)، وفي «الكبرى» (١٨٩٦) عن شعبة، وأبو داود (١١٩٤)، وعنه البيهقي في «الكبرى» (٢/ ٢٥٢)، والترمذي في «الشمائل» (٣٢٤)، وابن خزيمة (٩٠١، ١٣٨٩، ١٣٩٢)، وابن حبان (٢٨٣٨) عن جرير، والنسائي (٣/ ١٣٧)، وفي «الكبرى» (١٨٨٠) عن عبد العزيز بن عبد الصمد، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٢٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٣٥٨) عن حماد بن سلمة، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣٢٩) عن خالد بن عبد الله، وابن حبان (٥٦٢٢) عن زيد بن أبي أنيسة.

جميعهم عن عطاء بن السائب، عن أبيه السائب بن مالك، عن عبد اللَّه بن عمرو، قال: كسفت الشمس على عهد رسول اللَّه ﷺ، فصلى رسول اللَّه ﷺ، فأطال القيام، ثم ركع فأطال الركوع،... الحديث مطولا.

وله طريق مختصر يروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عبد اللَّه بن عمرو، أخرجه أحمد (٦٦٣١، ٧٠٤٦)، والبخاري (١٠٤٥ و١٠٥١)، ومسلم (٢٠) (٩١٠)، والنسائي (٣/ ١٣٦)، وفي «الكبرى» (١٨٧٧)، وابن خزيمة (١٣٧٥ و١٣٧٦) عن يحيى بن أبي كثير، قال: أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن، فذكره.

الحديث الثامن

٨- حديث (١٢٥١) أَخْبَرَنِي أَبُو عَلِيٍّ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، أَنْبَأَ عَبْدَانُ الْأَهْوَازِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرِ بْنِ رِبْعِيٍّ الْقَيْسِيُّ، ثنا عَمْرُو بْنُ خَلِيفَةَ الْبَكْرَاوِيُّ، ثنا أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْحُمْرَانِيُّ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رضي الله عنه، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِالْقَوْمِ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ، وَجَاءَ الْآخَرُونَ فَصَلَّى بِهِمْ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ».

* «سمعت أبا علي الحافظ، يقول: هذا حديث غريب أشعث الحمراني، لم يكتبه إلا بهذا الإسناد. قال الحاكم: وإنه «صحيح على شرط الشيخين».

* ضعيف.

قلتُ: أخرجه ابن خزيمة (١٣٦٨)، ومن طريقه الدارقطني (٢/ ٦١/ ١٤)، والبيهقي (٣/ ٣٦٩) عن محمد بن معمر بن ربعي القيسي، عن عمرو بن خليفة البكراوي، ثنا أشعث عن الحسن عن أبي بكرة، به.

وجه الغرابة:

قول الحاكم: «**صحيح على شرط الشيخين**...» لا يصح فأشعث بن عبد الملك الحمراني علق له البخاري، ولم يخرج له مسلم أصلا.

وفي المتن بذكر: «صلاة المغرب ثلاث ركعات». والمحفوظ: أنه صلى بهم ركعتين كذلك رواه الناس عن أشعث.

وقال البيهقي: «ما أظن راويهما إلا واهما»، ونقله الحافظ في «التلخيص الحبير» (٢/ ١٧٩)

يعني بذكر صلاة المغرب والمعروف بلفظ: «ركعتين».

وعمرو بن خليفة، مختلف فيه، ترجمه الحافظ في «اللسان» في زياداته على

«الميزان» فقال: عمرو بن خليفة أخو هوذة، يروي عن محمد بن عمرو وسليمان التيمي، روى عنه أبو قلابة الرقاشي، وكان أسن من هوذة ومات قبله، كنيته أبو عثمان ربما كان في روايته بعض المناكير، ذكره ابن حبان في «الثقات» قلت: هو البكراوي، روى عنه أيضا محمد بن معمر القيسي وأخرج له ابن خزيمة في «صحيحه».

قلتُ: قال البزار: «ثقة». كشف الأستار (٢٧٠٨). انظر: الثقات (٧/ ٢٢٩)، لسان الميزان (٦/ ٢٠٥). وقال الذهبي: «شيخ بصري صدوق». «تاريخ الإسلام» (٤/ ١١٧٥).

وخولف فيه عمرو بن خليفة:

فرواه الثقات عن أشعث بن عبد الملك الحمراني: عن الحسن عن أبي بكرة قال: صلى النبي -ﷺ- في خوف الظهر بعضهم خلفه وبعضهم بإزاء العدو، فصلى بهم ركعتين ثم سلم، فانطلق الذين صلوا معه فوقفوا موقف أصحابهم، ثم جاء أولئك فصلوا خلفه فصلى بهم ركعتين ثم سلم، فكانت لرسول اللَّه ﷺ أربعا، ولأصحابه ركعتين ركعتين.

أخرجه أحمد (٢٠٤٠٨)، والبزار (٣٦٥٨)، والنسائي في «المجتبى» (٢/ ١٠٣ و٣/ ١٧٩)، وفي «الكبرى» (٩١٢، ١٩٥٦)، وابن حزم في «المحلى» (٤/ ٢٢٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٣٦٩) عن يحيى بن سعيد القطان، وأحمد (٢٠٤٩٧) عن روح بن عبادة البصري، وأبو داود (١٢٤٨)، وابن حزم (٤/ ٢٢٦)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٣٦٩)، وفي «معرفة السنن» (٥/ ٣٢)، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٥/ ٢٧٣- ٢٧٤) عن معاذ بن معاذ البصري، والنسائي (٣/ ١٧٨)، وفي «الكبرى» (٥٢١، ١٩٥٢) عن خالد بن الحارث البصري، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣١٥) عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد.

وابن زياد النيسابوري في «الزيادات على كتاب المزني» (١٢٥)، وابن حبان (٢٨٨١)، والدارقطني في «السنن» (٢/ ٦١)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٣٦٩) عن سعيد بن عامر الضبعي، كلهم عن أشعث عن الحسن عن أبي بكرة به.

وقال البزار: «وهذا الكلام يروى عن جابر وعن أبي بكرة، وحديث أبي بكرة أحسن إسنادا فذكرناه عن أبي بكرة لحسن إسناده إلا أن يزيد فيه جابر كلاما».

وقال ابن حزم: «صح سماع الحسن من أبي بكرة». وقال البيهقي: «سماع الحسن من أبي بكرة صحيح».

وقال: «وكذلك رواه معاذ بن معاذ عن الأشعث، وقال: في الظهر، وزاد: قال: وبذلك كان يفتي الحسن، وكذلك في المغرب، يكون للإمام ست ركعات وللقوم ثلاثا ثلاثا. أخبرنا بذلك أبو علي الروذباري أنبأ أبو بكر بن داسة، ثنا أبو داود ثنا عبيد اللَّه بن معاذ، ثنا أبي ثنا الأشعث. فذكر الحديث بمعناه واللفظ مختلف، وذكر هذه الزيادة، وقوله: وكذلك في المغرب، وجدته في كتابي موصولا بالحديث، وكأنه من قول الأشعث، وهو في بعض النسخ: قال أبو داود: وكذلك في المغرب، وقد رواه بعض الناس عن أشعث في المغرب مرفوعا، ولا أظنه إلا واهما في ذلك».

وتوبع أشعث عليه تابعه أبو حرة واصل بن عبد الرحمن البصري:

أخرجه الطيالسي (٩١٨)، ومن طريقه البزار (٣٦٥٩)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣١٥)، والبيهقي في «الخلافيات» (٢٨٥٦)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/ ٣٤١) عن أبي حرة، عن الحسن، عن أبي بكرة، أن النبي ﷺ «صلى بأصحابه صلاة الخوف فصلى ركعتين ثم انطلق هؤلاء إلى مصاف هؤلاء وجاء أولئك فصلى بهم ركعتين فكانت لرسول اللَّه ﷺ أربعا وللقوم ركعتين ركعتين».

وأبو حرة: اسمه واصل بن عبد الرحمن البصري؛ قال الحافظ: «صدوق عابد، وكان يدلس عن الحسن».

وقال البزار: «وهذا الحديث ذكرناه لأنه زاد على أشعث وفسر ما رواه أشعث مجملا؛ ولأنه حديث عزيز عن الحسن ما رواه أشعث، وأبو حرة لا أعلم رواه غيرهما فجمعتهما في موضع لذلك، واسم أبي حرة واصل بن عبد الرحمن وهو صالح الحديث بصري».

وقال البيهقي: «تابعه الأشعث عن الحسن، وهو إسناد مشهور، وقد روي من حديث جابر، وهو أحب إلي».

واختلف فيه عن الحسن:

١-ورواه الطيالسي عن أبي حرة عن الحسن عن أبي موسى.

أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ٣١١).

٢- ورواه قتادة عن الحسن عن جابر، منهم:

أخرجه النسائي (٣/ ١٧٨)، وفي «الكبرى» (١٩٥٣)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٣٤٩)، والدارقطني في «السنن» (٢/ ٤١٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٣٦٨) من طرق عن حماد بن سلمة عن قتادة به. وتابعه يونس بن عبيد البصري.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٢٨٦)، والنسائي (٣/ ١٧٩)، وفي «الكبرى» (١٩٥٥)، وابن خزيمة (١٣٥٣)، والبيهقي في «الكبرى» (٣/ ٣٦٨)، وفي «معرفة السنن» (٥٧٤٢، ٦٧٥٩) من طريق عن يونس عن الحسن عن جابر.

وعند ابن أبي شيبة قال: نُبئتُ عن جابر، وفي النسائي والبيهقي قال: حدث جابر.

والحسن لم يسمع من جابر، ورواية يونس بن عبيد -وهو أثبت الناس فيه- ما يدل على ذلك.

والحاصل أن طريق الحسن معلول من جهة السند، وأصح منه حديث جابر كما قال البيهقي.

وحديث جابر، أخرجه مسلم (٨٤٣) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أن جابرا أخبره أنه صلى مع رسول اللَّه ﷺ صلاة الخوف، فصلى رسول اللَّه ﷺ بإحدى الطائفتين ركعتين، ثم صلى بالطائفة الأخرى ركعتين، فصلى رسول اللَّه ﷺ أربع ركعات، وصلى بكل طائفة ركعتين.

وله طرق أخرى عنده.

الحديث التاسع

٩- حديث (١٢٦٩) حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، أَنْبَأَ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، ثُمَّ قَالَ سَبْعَ مَرَّاتٍ: أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ أَنْ يَشْفِيَكَ عُوفِيَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَجَلُهُ حَضَرَ».

*** «هذا حديث شاهد صحيح غريب من رواية المصريين، عن المدنيين، عن الكوفيين لم نكتبه عاليًا إلا عنه، وقد خالف الحجاج بن أرطأة الثقات في هذا الحديث عن المنهال بن عمرو».**

*** حسن.**

قلتُ: وعنه أخرجه البيهقي في «الدعوات الكبير» (٦٠٠).

وأخرجه ابن حبان (٢٩٧٨) أخبرنا أبو يعلى قال: حدثنا هارون بن معروف.

والطبراني في «الدعاء» (١١٢٠) حدثنا علي بن محمد الأنضناوي، ثنا حرملة بن يحيى. كلاهما (هارون بن معروف، وحرملة بن يحيى) عن ابن وهب، أخبرني عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

وعزاه ابن حجر للمصنف في «إتحاف المهرة» (٧٤٧٦) في ترجمه سعيد بن جبير، عن ابن عباس فهو رواية المصنف، لكن بين سعيد بن جبير، وابن عباس واسطة -كما سيأتي-.

وكذلك أخرجه المصنف (٧٤٨٧) حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر المصري: ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد ثني المنهال بن عمرو أخبرني سعيد بن جبير عن عبد اللَّه بن الحارث عن ابن عباس.

وأخرجه أبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (١٣٣٨) حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد. حدثنا بحر بن نصر[(١)].

وكذلك أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٣٦) حدثنا أحمد بن عيسى.

والنسائي في «الكبرى» (١٠٨١٥) أخبرنا وهب بن بيان[(٢)].

وأبو يعلى (٢٤٣٠) حدثنا هارون بن معروف[(٣)].

أربعتهم (بحر بن نصر، وأحمد بن عيسى، ووهب بن بيان، وهارون بن معروف) حدثنا عبد اللَّه بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث، عن عبد ربه بن سعيد. ثني المنهال بن عمرو عن عبد اللَّه بن الحارث عن ابن عباس. من دون سعيد بن جبير.

واختلف على حرملة:

وأخرجه ابن حبان (٢٩٧٥) أخبرنا عبد اللَّه بن محمد بن سلم، ببيت المقدس، قال: حدثنا حرملة بن يحيى، قال: حدثنا ابن وهب، قال: أخبرني عمرو بن الحارث،

---

(١) قال ابن صاعد: يعني عن عبد الله بن الحارث، وقال مرة أخرى: أخبرني سعيد بن جبير.

(٢) ومرة سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

(٣) ومرة قال: أخبرني سعيد بن جبير، عن عبد الله بن الحارث، ورواه ابن عدي (٤١/٨) عن أبي يعلى به. ورواه ابن حبان (٢٩٧٨) عن أبي يعلى، فلم يذكر عبد الله بن الحارث، ولم يقل فيه: مرة. وذكر بدلا منه: سعيد بن جبير.

عن عبد ربه بن سعيد، قال: حدثنا منهال بن عمرو، قال: أخبرني سعيد بن جبير، عن عبد اللَّه بن الحارث، عن ابن عباس.

والضياء في «المختارة» (١٠/ ٣٧٠/ ٣٩٩) محمد بن الحسن بن قتيبة حَدَّثَنا حرملة بن يحيى ابنا ابن وهب أخبرني عمرو هو ابن الحارث عن عبد ربه بن سعيد حَدَّثَنا المنهال بن عمرو ومرة عن سعيد بن جبير عن عبد اللَّه بن الحارث.

ورواه علي بن محمد الأنضناوي عن حرملة بن يحيى فلم يذكر عبد اللَّه بن الحارث.

أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١١٢٠).

وقال ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (٢١٠٧): «سئل أبو زرعة عن حديث؛ رواه عبد ربه بن سعيد، قال: حدثني المنهال بن عمرو، قال: حدثني سعيد بن جبير، أو عبد اللَّه بن الحارث، عن ابن عباس،... فذكر الحديث.

قال عبد ربه بن سعيد: وحدثني المنهال بن عمرو، مرة أخرى عن سعيد بن جبير، عن عبد اللَّه بن الحارث، عن ابن عباس،... فذكر الحديث.

قال أبو زرعة: الحديث حديث سعيد بن جبير، رواه ميسرة، ويزيد أبو خالد».

وهو كما قال، وسيأتي تخريج تلك المتابعات، والظاهر أن الاضطراب من المنهال بن عمرو ولذلك ذكره ابن عدي في ترجمته.

- ورواه الحجاج بن أرطاة واختلف عنه:

فرواه يزيد بن هارون عنه، عن المنهال بن عمرو، عن عبد اللَّه بن الحارث، عن ابن عباس،

أخرجه الحاكم (١٢٧٠)، (٧٤٨٨)، وأحمد (١/ ٣٥٢) عن يزيد بن هارون.

وقال الحاكم: «هذا مما لا يعد خلافا فإن الحجاج بن أرطأة دون عبد ربه بن

سعيد وأبي خالد الدالاني في الحفظ والإتقان، فإن ثبت حديث عبد اللَّه بن الحارث من هذه الرواية، فإنه شاهد لسعيد بن جبير».

وتوبع يزيد بن هارون عليه تابعه جماعة:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٣٥٧٢)، وعنه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (٧١٨)، وأبو يعلى (٢٤٨٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٥٠/ ١٢٧٣٣)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (٣٢٨) عن عبد الرحيم بن سليمان، وأحمد (١/ ٢٣٩) حدثنا أبو معاوية، والنسائي في «الكبرى» (١٠٨١٦) عن حفص، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ١٥٠/ ١٢٧٣٢) عن هشام الدستوائي، والبغوي في «شرح السنة» (١٤١٩) عن حماد بن سلمة، كلهم عن الحجاج بن أرطاة. عن المنهال بن عمرو، عن عبد اللَّه بن الحارث، فذكره.

في رواية أبي معاوية؛ حدثنا حجاج، عن المنهال بن عمرو، عن عبد اللَّه بن الحارث، عن ابن عباس، قال أبو معاوية: أراه رفعه، قال: «من عاد مريضا..» الحديث.

وخالفهم حبان بن علي العنزي ورواه عن حجاج بن أرطأة، فلم يذكر المنهال بن عمرو.

أخرجه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (١٧٣).

وحبان وحجاج ضعيفان. وقد وهم فيه الحجاج، فجعل عبد اللَّه بن الحارث بدل سعيد بن جبير.

وقد رواه (يزيد بن أبي خالد، وزيد بن أبي أنيسة، وإدريس الأودي، وأبو مريم عبد الغفار بن القاسم) كلهم عن المنهال بن عمرو. عن سعيد بن جبير.

ورواه ميسرة بن حبيب عن سعيد بن جبير.

فأخرجه الحاكم (١٢٦٨)، (٨٢٨٢) من طريق آدم بن أبي إياس.

وأحمد (٢١٣٧)، ومن طريقه الحاكم (٧٤٨٩)، والترمذي (٢٠٨٣)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٨٢٠)، والبزار (٥١٣٠)، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٤٤) عن محمد بن جعفر.

وأحمد (٢١٨٢) حدثنا هاشم بن القاسم.

وأبو داود (٣١٠٦)، والفسوي في «المشيخة» (٣٥)، والضياء في «المختارة» (١٠/ ٣٦٨/ ٣٩٤) من طريق الربيع بن يحيى.

والطبراني في معجمه الكبير (١٢/ ١٥٠/ ١٢٧٣١) عن حجاج بن نصير، وابن جميع الصيداوي في «معجم الشيوخ» (ص: ٢٦٢) من طريق وهب بن جرير. وقوام السنة في «الترغيب والترهيب» (٢١٢٥) من طريق محمد بن بشار. كلهم عن شعبة.

وأخرجه الحاكم (٨٢٨٢) من طريق عبد اللَّه بن نمير. كلاهما (شعبة، وعبد اللَّه بن نمير) عن يزيد بن أبي خالد الدالاني، قال: سمعتُ المنهالَ بن عمرو عن سعيد بن جبير، فذكره.

- وقد اختلف في إسناده على شعبة كما سيأتي:

وتابع يزيد بن أبي خالد: زيد بن أبي أنيسة، وإدريس الأودي، وأبو مريم عبد الغفار بن القاسم.

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٤٥٠/ ١٢٢٧٧)، وفي «الدعاء» (١١١٧)، ومن طريقه الضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (١٠/ ٣٧٠/ ٣٩٨)، عن زيد بن أبي أنيسة.

أخرجه ابن الغطريف في «جزئه» (٤٠) ومن طريقه الشجري في «الأمالي الخميسية» (٢٨٧٢)، وابن البخاري في «مشيخته» (٤٠/ ١١٨/ ٢٤٢)، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (١٥٥٦) (٢٢٥)، وأبو عثمان البحيري في «الثاني من

الفوائد» (١٣)-خ-عن إدريس الأودي.

والشجري في «الأمالي الخميسية» (٢٨٨٧) عن أبي مريم عبد الغفار بن القاسم.

كلهم (يزيد بن أبي خالد، وزيد بن أبي أنيسة، وإدريس الأودي، وأبو مريم عبد الغفار بن القاسم) عن المنهال بن عمرو. عن سعيد بن جبير، فذكره.

- أما الخلاف في إسناده على شعبة:

أخرجه الحاكم (٧٤٩٠)، والنسائي في «الكبرى» (١٠٨١٩)، وابن الأعرابي في «المعجم» (٢٤٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٤٤٨/ ١٢٢٧٢)، وفي «الدعاء» (١١١٥)، (١١١٨)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١٠/ ٣٦٩/ ٣٩٥)، (٣٩٦) عن عبيد اللَّه بن عبيد الرحمن الأشجعي.

والنسائي في «الكبرى» (١٠٨١٧) عن محمد بن شعيب بن شابور.

كلاهما (عبيد اللَّه بن عبيد الرحمن الأشجعي، ومحمد بن شعيب) عن شعبة بن الحجاج. عن ميسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

ولعل شعبة سمعه من يزيد بن أبي خالد الدالاني، ومن ميسرة بن حبيب عن المنهال بن عمرو فالرواة عنه ثقات، وقد تابعه إسرائيل، عن ميسرة بن حبيب.

وقال أبو عيسى: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث المنهال بن عمرو».

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن ابن عباس وإسناده حسن.

وقد اختلف في إسناده على محمد بن شعيب بن شابور:

فروي بواسطة بينه وبين شعبة وقد اختلف في هذه الواسطة، فأخرجه النسائي في «الكبرى» (١٠٨١٨) عن إسحاق بن إبراهيم، قال: حدثنا محمد بن شعيب، عن رجل.

وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٣/ ٣٦) نا هشام بن عمار نا محمد بن شعيب بن شابور نا شيبة بن الأحنف الأوزاعي، كلاهما (الرجل، وشيبة بن الأحنف) عن شعبة عن ميسرة عن المنهال عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

وتوبع شعبة تابعه إسرائيل: أخرجه ابن منده في «التوحيد» (٢٩٦)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد (٦٧٨) عن إسرائيل، عن ميسرة بن حبيب، عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

وعند ابن منده: عن ميسرة عن سعيد، لم يذكر فيه منهال بن عمرو.

الحديث العاشر

١٠- حديث (١٤١٢) حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَاكِمُ الْوَزِيرُ إِمْلَاءً، ثنا حَمَّادُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَاضِي، وَمُحَمَّدُ بْنُ حَمْدَوَيْهِ السِّنْجِيُّ، قَالَا: ثنا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، ثنا شَرِيكٌ، وَعَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، قَالَا: ثنا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَجَرِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ﷺ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنِ الْمَرَاثِي».

*** «إبراهيم بن مسلم الهجري ليس بالمتروك، إلا أن الشيخين لم يحتجا به، وهذا الحديث شاهد لما تقدمه وهو غريب صحيح، فإن مسلما قد احتج بشريك بن عبد الله».**

*** ضعيف.**

قلتُ: سبق عند المصنف في رقم (١٣٣٠) عن شعبة، عن إبراهيم الهجري، عن عبد اللَّه بن أبي أوفى مرفوعا: نهى عن المراثي...، وفيه صلاة الجنازة. وصححه، وقال: «وإبراهيم بن مسلم الهجري لم ينقم عليه بحجة».

أخرجه الطيالسي في «المسند» -كما في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٤٨)-، وابن الجعد في «المسند» (٦٢٦)، وأحمد (١٩١٤٠)، والبزار = البحر الزخار (٣٣٥٥)، وابن المنذر في «الأوسط» (٥/ ٤٤٢)، وابن عدي في «الكامل» (١/ ٣٤٨)، والبيهقي

في «الكبرى» (٤/ ٧٠) من طريق شعبة، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢١٢١)، والطبراني في «الأوسط» (٣٥٥٣) من طريق مسعر بن كدام، والحميدي (٧٣٥)، وابن ماجه (١٥٩٢)، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٦٤٩) من طريق سفيان، وأحمد (١٩٤١٧)، وأحمد بن منيع في «المسند» -كما في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٤٨)- حدثنا علي بن عاصم، وابن ماجه (١٥٠٣) من طريق عبد الرحمن المحاربي، وابن جميع الصيداوي في «معجم الشيوخ» (ص: ١٩٢)، والبيهقي في «المعرفة» (٧٦٤٠)، وفي «الكبرى» (٤/ ٥٨) من طريق جعفر بن عون،

وابن بشران في «الأمالي» (٨٣٠) من طريق جرير، والبيهقي في «الكبرى» (٤/ ٧١) من طريق شريك، جميعهم عن إبراهيم الهجري، قال: سمعت عبد اللَّه بن أبي أوفى، فذكره.

وقال البزار: «ولا نعلم أسند إبراهيم الهجري عن ابن أبى أوفى إلا هذا الحديث».

وقال ابن عدي (١/ ٣٤٨): «إبراهيم الهجري هذا حدث عنه شعبة والثوري وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص، عن عبد الله، وهو عندي ممن يكتب حديثه».

قلتُ: هذا إسناد ضعيف فيه إبراهيم الهجري.

وجه الغرابة:

في قول البزار: «**ولا نعلم أسند إبراهيم الهجري عن ابن أبى أوفى إلا هذا الحديث**».

قوله: «**هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، وإبراهيم بن مسلم الهجري لم ينقم عليه بحجة**».

وقوله: «**الهجري ليس بالمتروك إلا أن الشيخين لم يحتجا به، والحديث غريب صحيح**».

فيه نظر، وقد تعقبه الذهبي فقال: «ضعفوا إبراهيم».

وقد ورد فيه جرح مفسر، فقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو زرعة: ضعيف، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث منكر الحديث، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال الترمذي: يضعف في الحديث، وقال النسائي: منكر الحديث، وقال في موضع آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم، قال الحافظ: لين الحديث، رفع أحاديث. وقال الذهبي: ضعيف. انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٢٠٣)، تهذيب التهذيب (١/ ١٤٣)، التقريب (٢٥٢).

وقال ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٤/ ٤٠٨): «هذا حديث غريب... وقال الحاكم: هذا حديث صحيح. قلت: وليس كما قال: فإن مداره على إبراهيم بن مسلم الهجري -بفتح الهاء والجيم- وهو ضعيف عند جميع الأئمة من قبل ضعفه لم نجد فيه توثيقًا لأحد إلا قول الأزدي: صدوق، والأزدي ضعيف. واعتذر الحاكم بعد تخريجه بقوله: لم ينقم عليه بحجة، وهذا لا يكفي في التصحيح، والله أعلم».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/ ٣١): «روى ابن ماجه منه النهي عن المراثي فقط. رواه أحمد، وإبراهيم الهجري فيه كلام». وبه ضعفه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٤٨).

وله طريق آخر:

أخرجه عبد الرزاق (٦٥٠٨)، ومن طريقه الخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٦٤٩) عن ابن جريج، قال: حدثت عن عبد اللَّه بن أبي أوفى الأسلمي، «أن رسول اللَّه ﷺ نهى عن المزابي قبورا».

قال الخطابي: المزابي، إن كانت محفوظة، فإني لا أعلمها إلا من الزبية.

قال أبو زيد: الزبية؛ بئر تحفر للأسد، في رابية لا يعلوها الماء، والله أعلم، أن

يشق القبر ضريحا كالزبية، لا يلحد، وما أرى هذا محفوظا.

فقد حدثنا...، قال: نهى رسول اللَّه ﷺ عن المراثي.

فأرى هذا ذاك بعينه، صحفه بعض الرواة».

الحديث الحادي عشر

١١- حديث (١٦٦٧) أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الشَّيْبَانِيُّ بِالْكُوفَةِ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنهم قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّاجًا، وَإِنَّ زِمَالَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَزِمَالَةَ أَبِي بَكْرٍ وَاحِدَةٌ، فَنَزَلْنَا الْعَرْجَ وَكَانَتْ زِمَالَتُنَا مَعَ غُلَامِ أَبِي بَكْرٍ، قَالَتْ فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَجَلَسَتْ عَائِشَةُ إِلَى جَنْبِهِ، وَجَلَسَ أَبُو بَكْرٍ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشِّقِّ الْآخَرِ، وَجَلَسْتُ إِلَى جَنْبِ أَبِي نَنْتَظِرُ غُلَامَهُ، وَزِمَالَتَهُ حَتَّى مَتَى يَأْتِينَا، فَاطَّلَعَ الْغُلَامُ يَمْشِي مَا مَعَهُ بَعِيرُهُ قَالَ: فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: أَيْنَ بَعِيرُكَ؟ قَالَ: أَضَلَّنِي اللَّيْلَةَ، قَالَتْ فَقَامَ أَبُو بَكْرٍ يَضْرِبُهُ وَيَقُولُ: بَعِيرٌ وَاحِدٌ أَضَلَّكَ، وَأَنْتَ رَجُلٌ، فَمَا يَزِيدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَنْ يَتَبَسَّمَ وَيَقُولُ: «انْظُرُوا إِلَى هَذَا الْمُحْرِمِ مَا يَصْنَعُ».

* «هذا حديث غريب صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه».

* ضعيف.

قلتُ: وأخرجه عنه البيهقي في «الكبرى» (٥/ ١٠٩).

وأخرجه أحمد (٢٦٩١٦)، وأبو داود (١٨١٨)، وابن ماجة (٢٩٣٣)، وابن خزيمة (٢٦٧٩)، والطبراني في «معجمه الكبير» (٢٤/ ٩٠/ ٢٣٩) عن عبد اللَّه بن إدريس، قال: حدثنا محمد بن إسحاق، عن يحيى بن عباد بن عبد اللَّه بن الزبير، عن أبيه، فذكره.

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث غريب صحيح على شرط مسلم...** » فيه نظر فلم يحتج مسلم بمحمد بن إسحاق. وهو مدلس، وقد عنعنه.

لكن المصنف درج على اعتبار محمد بن إسحاق من شرط مسلم، ووجه حكمه بالغرابة في تفرد محمد بن إسحاق به.

والظاهر كذلك فلم أجد متابعة له. إلا ما أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٢٠٦): أخبرنا محمد بن عمر: حدثني يعقوب بن يحيى بن عَباد عن عيسى بن معمر عن عَباد ابن عبد الله... به.

قلت: ولا ينفع مثل هذا الطريق في دفع علة الحديث لشدة ضعفه. ففيه عيسى بن معمر لين الحديث، ومحمد بن عمر -وهو الواقدي- متروك.

وكذلك: يعقوب بن يحيى بن عباد هو يعقوب بن يحيى بن عباد بن عبد اللَّه بن الزبير بن العوام الأسدي المدني، مجهول الحال.

قال الزبير بن بكار: وكان يعقوب والي صدقات آل الزبير وآل عباد وكان معروفا بالفضل. انظر: تهذيب الكمال (٣٢/ ٣٧٤)، تهذيب التهذيب (١١/ ٣٩٨)، التقريب (٧٨٣٦).

فيبقى الحديث على ضعفه وغرابته.

الحديث الثاني عشر

١٢- حديث (١٦٨٩) حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، ثنا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أَنْبَأَ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ مَاءً فِي الطَّوَافِ».

* «هذا حديث غريب صحيح، ولم يخرجاه بهذا اللفظ».

ضعيف بهذا اللفظ.

قلتُ: وعنه البيهقي في «الكبرى» (٥/ ١٣٩)، وفي «المعرفة» (٩٩١٢) وسقط عنده ذكر «شعبة». وهو هكذا في «المهذب» (٤/ ١٨٣١)، فالظاهر أنه سقط قديم، وليس هو اختلافا في السند بدليل كلام البيهقي عقبه.

وأخرجه ابن خزيمة (٢٧٥٠)، وابن حبان (٣٨٣٧)، قال: حدثنا العباس بن محمد الدوري، قال: حدثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل بن درهم، فذكره.

وقال أبو بكر بن خزيمة: «باب الرخصة في الشرب في الطواف، إن ثبت الخبر، فإن في القلب من هذا الإسناد، وأنا خائف أن يكون عبد السلام، أو من دونه، وهم في هذه اللفظة، أعني قوله: «في الطواف».

وقال البيهقي في «المعرفة» (٧/ ٢٣٤): «وهذا غريب بهذا اللفظ، والمشهور عن شعبة وغيره، عن عاصم: شرب من زمزم وهو قائم. ليس فيه ذكر الطواف».

ثم خرجه عن إبراهيم بن مرزوق، ثنا وهب بن جرير، ثنا شعبة، عن عاصم، عن الشعبي، عن ابن عباس قال: «مر رسول اللَّه ﷺ بزمزم فاستسقى فأتيته بدلو من ماء زمزم فشرب، وهو قائم».

وأخرجه مسلم (١٢٠) (٢٠٢٧)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ١٣٩) عن معاذ بن معاذ، ومسلم (٢٠٢٧)، وابن حبان (٥٣٢٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٥/ ١٣٩)، وفي «الآداب» (٤٣٥)، وفي «المعرفة» (٧/ ٢٣٤) عن وهب بن جرير، وأبو داود الطيالسي (٢٧٧٠)، وأحمد (٢١٨٣) حدثنا هاشم، وأحمد (٢٢٤٤) حدثنا محمد بن جعفر، وأبو عوانة في «المستخرج» (٨١٩٨) عن إبراهيم بن حميد الطويل. جميعهم عن شعبة، عن عاصم، عن الشعبي، عن ابن عباس: «أن رسول اللَّه ﷺ مر بزمزم، فاستسقى فأتيته بالدلو فشرب، وهو قائم». فهذا يدل على وهم عبد السلام في ذكر الطواف.

وقال البيهقي في «الكبرى» (٥/ ١٣٩) كذلك رواه الثوري، وابن عيينة، ومروان بن معاوية، وأبو عوانة، وغيرهم، عن عاصم، وأخرجه البخاري من حديث الثوري، ومروان.». وقال الذهبي في «المهذب» (٤/ ١٨٣١): «غريب والمحفوظ ما في «مسلم» من حديث: شعبة عن عاصم، عن الشعبي، عن ابن عباس قال: «مر رسول اللَّه بزمزم فاستسقى، فأتيته بدلو من زمزم فشرب وهو قائم». وأخرجه البخاري مختصرًا ورواه جماعة فما ذكروا طوافًا».

وقال بعضهم في الحديث: «سقيت»، وليس في رواية واحد منهم ذكرُ الطواف، والله أعلم. وقال النووي في «المجموع» (٨/ ٤٦): «قال الشافعي في الإملاء: وروي من وجه لا يثبت (أن النبي ﷺ شرب وهو يطوف)».

وجه الغرابة:

سند المصنف صحيح لكنه غريب بهذا اللفظ، وهذا ما يعنيه من وصفه بالغرابة، فعنده الصحة تجامع الغرابة ولا تتعارض معها، وليس هذا مما يعل به الحديث عنده.

الحديث الثالث عشر

١٣- حديث (٢٣٠٨) أَخْبَرَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّبَّاسُ بِمَكَّةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ الصَّائِغُ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ الشَّافِعِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي مُحَمَّدَ بْنَ الْعَبَّاسِ، يُحَدِّثُ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا، فَمَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ بِوَرِقٍ فَلْيَصْرِفْهَا بِذَهَبٍ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ بِذَهَبٍ فَلْيَصْرِفْهَا بِوَرِقٍ وَالصَّرْفُ هَا وَهَا».

* **«هذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه بهذا اللفظ».**

ضعيف.

قلتُ: أخرجه الطبري في «تهذيب الآثار - مسند عمر» (١٠٦٦)، (١٠٨١) حدثنا أحمد بن الوليد الرملي، والطبراني في «الأوسط» (٦٣٤٧) حدثنا محمد بن علي الصائغ، والدارقطني في «سننه» (٣/ ٤٢١) من طريق علي بن حرب. جميعهم عن إبراهيم بن محمد بن العباس حدثنا أبي محمد بن العباس، عن عمر بن محمد بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده علي.

وقال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به إبراهيم الشافعي».

وأخرجه ابن ماجة (٢٢٦١) قال: حدثنا أبو إسحاق الشافعي، وابن المقرئ في «المعجم» (٩٠٥) عن ابن أبي مسرة، كلاهما عن إبراهيم بن محمد الشافعي قال: سمعت أبي يذكر، عن أبيه، عن عمر بن محمد بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده رضي اللَّه عنه، فزادا فيه: «عن أبيه».

قلتُ: هذا إسناد ضعيف فيه:

١- محمد بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي عم الإمام الشافعي.

رَوَى عَن: أبيه.

وعَنه: ابنه ابراهيم.

ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يروي عَن أَبيه والحجازيين المقاطيع.

وقال ابن حجر: صدوق!. انظر: تهذيب التهذيب (٩/ ٢٤٧)، التقريب (٥٩٩٨).

٢-عباس بن عثمان بن شافع المطلبي جد الامام الشافعي لا يعرف حاله.

رَوَى عن: عمر بن مُحمد بن الحنفية، عن أَبيهِ عن علي حديثَ الدينار بالدينار.

وعنه: ابنه محمد، وكلاهما عزيز الحديث. انظر: تهذيب الكمال (١٤/ ٢٣٢)، تهذيب التهذيب (٥/ ١٢٣)، التقريب (٣١٧٩).

٣- عمر بن محمد بن علي بن أبي طالب، مجهول الحال.

روى عنه العباس بن عثمان بن شافع، وأبو جعفر الرازي. انظر: تهذيب الكمال (٢١/ ٥٠٤)، تهذيب التهذيب (٧/ ٤٩٧)، التقريب (٤٩٦٧).

لذا قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٣/ ٣٣): «هذا إسناد ضعيف، محمد بن العباس قال فيه ابن حبان في الثقات: يروي المقاطيع عن أبيه. انتهى. وأبوه العباس بن عثمان مجهول، وعمر بن محمد بن علي لم أر من خرجه ولا من وثقه».

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث غريب صحيح...**».

نعم هو غريب، وإسناده ضعيف؛ لتفرد المجاهيل به. وجاء موقوفًا عن علي وهو أصح. وعزاه ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١١/ ٥٨٤/ ١٤٦٧١) للدارقطني، وفاتَه عزوُه للمصنف.

والظاهر أن أصله موقوف، وهم الضعفاء فرفعوه:

فأخرج ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/ ٢٢٧)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٧٠) من طريق مفضل بن مهلهل عن مغيرة بن مقسم عن أبيه عن أبي صالح السمان قال: سألتُ عليًّا أو سأله رجل فقال: الدراهم تكون عندي لا تنفق في حاجتي فأشتري بها دراهم تنفق في حاجتي وأهضم منها. قال: لا ولكن اشتر بدراهمك ذهبا، ثم اشتر بالذهب دراهم تنفق في حاجتك.

وفي إسناده مقسم الضبي؛ والد المغيرة بن مقسم. روى عن أبي صالح الزيات، والنعمان بن بشير. روى عنه ابنه المغيرة. ذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل وسكت عنه. ذكره ابن حبَّان في الثِّقَات. انظر: الجرح والتعديل (٨/ ٤١٤)، الثقات (٥/ ٤٥٤)، تعجيل المنفعة (٢/ ٢٧٩).

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٣٣٥٧) حدثنا جرير عن مغيرة عن أبيه عن رجل من السمانين قال: قال علي: إذا كان لأحدكم دراهم لا تنفق عنه فليبتعْ بها ذهبا، وليبتعْ بالذهب ما ينفق عنه. والرجل المبهم هو أبو صالح السمان.

وأخرج عبد الرزاق (١٤٥٧٠)، وابن أبي شيبة (٢٢٤٩٦) من طريق مسلم بن نذير السعدي قال: سمعتُ عليًّا وسأله رجل عن الدرهم بالدرهمين، فقال: ذلك الربا العجلان. وإسناده قوي.

الحديث الرابع عشر

١٤- حديث (٢٣٣١) حَدَّثَنَا أَبُو الْفَضْلِ الْحَسَنُ بْنُ يَعْقُوبَ الْعَدْلُ، مِنْ أَصْلِ كِتَابِهِ غَيْرَ مَرَّةٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَطَاءٍ أَنْبَأَ شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيَّ ﷺ سَبْيٌ، فَأَمَرَنِي بِبَيْعِ أَخَوَيْنِ، فَبِعْتُهُمَا، وَفَرَّقْتُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «أَدْرِكْهُمَا فَارْتَجِعْهُمَا وَبِعْهُمَا جَمِيعًا وَلَا تُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا».

*** «هذا حديث غريب صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وقد قيل عن الحكم عن ميمون بن أبي شبيب عن علي، وهو صحيح أيضا».**

ضعيف.

أخرجه الحاكم (٢٥٧٤) به سواء.

وأخرجه خيثمة الأطرابلسي في «جزء من حديثه» (١٤)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٦٥٢)، قال: نا يحيى بن أبي طالب، قال: نا عبد الوهاب، قال: نا شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، به.

وأخرجه المحاملي في «الأمالي» (١٧١)، ومن طريقه الدارقطني في «السنن» (٤/ ٢٨) ٣٠٤٠)، من طريق إسماعيل بن أبي الحارث، والدارقطني في «العلل»

(٣/ ٢٧٢) من طريق إسماعيل ابن أبي الحارث ومحمد بن الوليد الفحام، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢١٣)، من طريق محمد بن الجهم. جميعهم عن عبد الوهاب بن عطاء، قال: أخبرنا شعبة، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

وهذا إسناد شاذ، والمحفوظ ما رواه الإمام أحمد بذِكْر سعيد بدلَ شعبة؛ لذا قال البيهقي: «وهذا أشبه (يعني رواية أحمد)، وسائر أصحاب شعبة لم يذكروه عن شعبة، وسائر أصحاب سعيد قد ذكروه عن سعيد هكذا»، يعني عن سعيد عن رجل عن الحكم.

وعزاه الحافظ في «الإتحاف» (١٤٥٨٨): إلى الطبري في «التهذيب»، وصححه الطبري، وكذا صححه ابن القطان.

١ - والحديث؛ اختلف فيه عن عبد الوهاب بن عطاء الخفاف:

أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده -كما في نصب الراية (٤/ ٢٦)- والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢١٣)- عن محمد بن سواء، وأحمد (١٠٤٥)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢١٣). وعبد الأعلى، ذكرها الدارقطني في «العلل» (٤٠١). كلهم عن عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن رجل، عن الحكم، به.

وقال البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢١٣): أخبرناه أبو عبد اللَّه الحافظ، أنبأ أبو محمد عبد اللَّه بن الخراساني،... قال ابن الخراساني: وهو الصواب. وقال البيهقي: وهذا أشبه، وسائر أصحاب شعبة، لم يذكروه عن شعبة، وسائر أصحاب سعيد قد ذكروه عن سعيد هكذا.

وأخرجه مِنْ دون الرجل: البزار في مسنده (٦٢٤)، والطوسي في «مختصر الأحكام» (١٣٢٥)، والمحاملي في «الأمالي» (١٧٢)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢١٣) من طريق الحسن بن محمد الزعفراني، عن عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن الحكم بن عتيبة، به.

وهو معروف عن سعيد بن أبي عروبة، عن الحكم بن عتيبة:

أخرجه أحمد (٧٦٠)، ومن طريقه ابن الجوزي في «التحقيق» (١٤٩١)، والضياء في «المختارة» (٢/ ٢٧١/ ٦٥١) من طريق محمد بن جعفر، قال: حدثنا سعيد بن أبي عروبة، به.

وتابعهما خالد بن عبد الله، وشعيب بن إسحاق. ذكره الدارقطني في «العلل» (٤٠١) غير أني لم أقف عليهما.

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى إلا محمد بن عبيد الله. وسعيد بن أبي عروبة لم يسمع من الحكم شيئا. وروى هذا الحديث غير الحسن بن محمد، عن عبد الوهاب، عن سعيد بن أبي عروبة، عن رجل، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ورواه أبو خالد الدالاني، والحجاج بن أرطأة، عن الحكم، عن ميمون بن أبي شبيب، عن علي رضي اللَّه عنه».

وقال الدارقطني في «العلل» (٤٠١): «سعيد لم يسمع من الحكم شيئا». انظر: المراسيل لابن أبي حاتم (ص٧٧-٧٩).

ويؤكد هذا الانقطاع أنه رُوي عن سعيد بن أبي عروبة، عن رجل، عن الحكم بن عتيبة، كما تقدم.

٢- اختلف في إسناده عن الحكم:

١- فقيل: عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي.

رواه سعيد بن أبي عروبة عن الحكم بن عُتَيبَةَ عن عبد الرحمن بن أبي ليلى. كما تقدم تخريجه قريبا.

ورواه ابن الجارود (٥٧٥)، والضياء في «المختارة» (٢/ ٢٧٣/ ٦٥٣) من طريق سليمان بن عبيد اللَّه الأنصاري قال: ثنا عبيد اللَّه بن عمرو عن زيد بن أَبي أُنيسة.

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٥٦١) عن محمد بن عبيد اللَّه العرزمي. كلاهما عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي به.

٢- وقيل: عن الحكم، عن علي.

أخرجه ابن أبي شيبة في «المسند»- كما في «إتحاف الخيرة» (٢٧٨٠/ ١)-، وفي «المصنف» (٢٣٢٥٨) قال: حدثنا حفص، عن ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن علي.

ليس فيه: «عبد الرحمن بن أبي ليلى». وقال الدارقطني في «العلل» (٤٠١): «ورواه ابن أبي ليلى عن الحكم مرسلًا عن علي».

٣- وقيل: عن الحكم عن ميمون بن أبي شبيب عن علي.

أخرجه أبو داود الطيالسي (١٨١)، وأحمد (٨٠٠)، والترمذي (١٢٨٤)، وابن ماجة (٢٢٤٩)، والدارقطني في «السنن» (٤/ ٢٩/ ٣٠٤١)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢١٤)، وابن الجوزي في «التحقيق» (١٤٩٢) من طريق الحجاج.

ورواه أَبو داود (٢٦٩٦)، والدارقطني في «السنن» (٤/ ٢٩/ ٣٠٤١)، والحاكم (٢٣٣٢)، (٢٥٧٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢١١)، وفي «المعرفة» (١٣/ ٣١٦) من طريق عبد السلام بن حرب عن يزيد بن عبد الرحمن أبي خالد الدالاني.

وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٧٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٩/ ٢١٢) عن عون بن سلام، قال: ثنا أبو مريم عبد الغفار بن القاسم الأنصاري. كلهم عن الحكم عن ميمون بن أبي شبيب عن علي رضي اللَّه عنه بنحوه.

وقال الترمذي (٣/ ٥٧٣): «هذا حديث حسن غريب».

وقال أبو داود: «وميمون لم يدرك عليًّا، قُتل بالجماجم، والجماجم سنة ثلاث وثمانين». قال أبو داود: «والحرة سنة ثلاث وستين، وقتل ابن الزبير سنة ثلاث وسبعين».

وقال الحاكم: «هذا متن آخر بإسناد صحيح».

ولفظ يزيد بن عبد الرحمن أبي خالد الدالاني، عن الحكم، عن ميمون بن أبي شبيب، عن علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه، أنه «باع جارية، وولدها، ففرق بينهما، فنهاه رسول اللَّه ﷺ عن ذلك».

ورجَّحه البيهقيُّ في «الكبرى» (٩/ ٢١٤)، وقال: «كذا رواه الحجاج، والحجاج لا يُحتج به، وحديث أبي خالد الدالاني عن الحكم أولى أن يكون محفوظا لكثرة شواهده، والله أعلم».

وقال في «المعرفة» (١٣/ ٣١٦): «وبمعناه رواه أبو مريم عن الحكم. ورواه الحجاج بن أرطأة، عن الحكم، عن ميمون، عن علي في الأخوين. والحجاج لا يُحتج به لكثرة مخالفته غيره في المتون والأسانيد. وروى ابن أبي عروبة، عن رجل، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي في الأخوين، ولا ندري مَن الرجل الذي رواه عنه. وقيل: عن شعبة، عن الحكم، وهو وهم، والله أعلم. والحديث في الأم وولدها له شواهد».

وقال الدارقطني في «العلل» (٤٠١): «ولا يمتنع أن يكون الحكم سمعه منهما جميعا، فرواه مرة عن هذا، ومرة عن هذا، والله أعلم».

لكنْ رجَّح أبو حاتم طريق ميمون، كما ذكر ابنه في «العلل» (١/ ٣٧٣/ ١١٥٤): «سألت أبي عن حديث رواه سلميان بن عبيد اللَّه الرقي عن عبيد اللَّه بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن الحكم عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن علي... قال أبي: إنما هو الحكم عن ميمون بن أبي شبيب عن علي عن النبي».

وقال الدارقطني في «العلل» (٤٠١): «أما حديث شعبة عن الحكم، فرواه عنه وضاح بن حسان الأنباري، وتابعه إسماعيل بن أبي الحارث وعلي بن سهل عن عبد الوهاب بن عطاء عن شعبة. وغيرُهما يرويه عن عبد الوهاب عن سعيد وهو المحفوظ».

والوضاح، قال ابن حجر: «مجهول، وأشار ابن عدي في ترجمة جارية بن هرم إلى أنه يسرق الحديث...». انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٣٣٣) لسان الميزان (٨/ ٣٧٩). فلا تثبت متابعته لعبد الوهاب، ويصح أنه تفرد به.

وجه الغرابة:

قوله: «هذا حديث غريب صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

ولعله أراد بها تفرد عبد الوهاب، عن شعبة، وقد جزم بوهمه في ذكره شعبة في السند: الدارقطني، والبيهقي.

وقال عبد الحق في «الأحكام الوسطى» (٢/ ٢٦٢): «وقد رُوي عن شعبة، عن الحكم، والمحفوظ حديث سعيد بن أبي عروبة، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي، والله أعلم».

وتعقبه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام» (٥/ ٣٩٦) فقال: «والمقصود أن نبين أن رواية شعبة صحيحة لا عيب لها، وأنها أولى ما اعتمد في هذا الباب».

الحديث الخامس عشر

١٥- حديث (٢٤٥٨) أَخْبَرَنَا مُكْرَمُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَاضِي، بِبَغْدَادَ، ثَنَا أَبُو قِلَابَةَ ابْنُ الرَّقَاشِيِّ، ثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، ثَنَا أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ أَيُّوبَ يُحَدِّثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عُلَيِّ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الْخَيْلِ الأَدْهَمُ الأَقْرَحُ الْمُحَجَّلُ الأَرْثَمُ طَلْقُ الْيَدِ الْيُمْنَى، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَدْهَمَ فَكُمَيْتٌ عَلَى هَذِهِ الشِّيَةِ».

*** «هذا حديث غريب صحيح، وقد احتجَّ الشيخانِ بجميع رواته ولم يخرجاه».**

ضعيف.

قلتُ: أخرجه الترمذي (١٦٩٧)، وابن ماجة (٢٧٨٩) حدثنا محمد بن بشار،

والحربي في «غريب الحديث» (٢/ ٦١٦) حدثنا إبراهيم بن محمد، والرامهرمزي في «أمثال الحديث» (ص: ١٥٤) من طريق أحمد بن الفرج بن عبد اللَّه الجشمي، والخطابي في «غريب الحديث» (١/ ٣٩٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ٥٣٦) من طريق أبي الأزهر.

جميعهم عن وهب بن جرير، حدثنا أبي، عن يحيى بن أيوب. عن يزيد بن أبي حبيب، عن علي بن رباح، عن أبي قتادة فذكره.

وتوبع يحيى بن أيوب، تابعه ابن لهيعة:

أخرجه الطيالسي (٦٣٨)، ومن طريقه الخطيب في «الموضح» (٢/ ٢٠٦)، وأحمد (٢٢٥٦١)، والدارمي (٢٤٧٢)، والترمذي (١٦٩٦) عن ابن لهيعة.

كلاهما (ابن لهيعة، ويحيى بن أيوب) عن يزيد بن أبي حبيب، عن علي بن رباح، عن أبي قتادة فذكره.

وأخرجه ابن حبان (٤٦٧٦) عن إبراهيم بن محمد بن عرعرة، عن وهب بن جرير، حدثنا أبي، قال: سمعت يحيى بن أيوب يحدث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن علي بن رباح، عن عقبة بن عامر، أو أبي قتادة. على الشك.

وقال: «الشك في هذا الخبر من يزيد بن أبي حبيب، والخبر مشهور لعقبة بن عامر من حديث موسى بن علي عن أبيه».

وقال الترمذي: «حسن غريب صحيح».

وفيه نظر، وقد تعقبه ابن القطان في «بيان الوهم والإيهام»، قال (٥/ ٧٤٦): «وصححه بتصحيح الترمذي، وهو ليس بصحيح».

وجه الغرابة:

فيه علة خفية عجيبة: قال ابن يونس المصري في «تاريخه» (١/ ٥٠٦): «أحاديث جرير بن حازم، عن يحيى بن أيوب ليس عند المصريين منها حديث، وهي تشبه عندي أن تكون من حديث ابن لهيعة، والله أعلم».

ويحيى بن أيوب، لم يحتج به البخاري، وإنما أخرج له حديثين مقرونا بغيره.

وقال الباجي في «التعديل والتجريح» (٣/ ١٢٠٣): «يحيى بن أيوب المصري للبخاري في الاستشهاد ولمسلم في الرواية».

وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٦): «له غرائب ومناكير يتجنبها أرباب الصحاح، وينقون حديثه، وهو حسن الحديث... احتج به الأئمة الستة في كتبهم، لكنْ أخرج له البخاري مقرونا بغيره حديثين».

وقال في «تاريخ الإسلام» (٤/ ٥٤٠): «قال أبو بشر الدولابي: يحيى بن أيوب المصري: ليس بذاك القوي.

قلت: وضعفه أبو محمد بن حزم في المحلَّى.

وقال ابن عدي: ومن غرائبه أيضا: سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، قال: حدثني ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لا تعلموا العلم لتباهوا به العلماء، ولا لتماروا به السفهاء، ولا لتخيروا به المجالس، فمن فعل ذلك فالنار النار»، فهذا معروف بيحيى.

قلت: هو على شرط مسلم، وإنما لم يخرجه لنكارته».

والحديث قد اختلف فيه:

فرواه عبيد بن الصباح، أنبأ موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إذا أردت أن تغزو، فاشتر فرسا أدهم أغر

محجلا مطلق اليمنى، فإنك تغنم وتسلم».

أخرجه الحاكم (٢٤٥٩)، وعنه البيهقي في «الكبرى» (٦/ ٥٣٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٢٩٣/ ٨٠٩) من طريق عبيد بن الصباح.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه».

وقال البيهقي: «كذا قال: عن عقبة بن عامر».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥ / ٢٦٢): «فيه عبيد بن الصباح. وهو ضعيف».

ورواه غيرهما مرسلا: أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٣٢٣٩) حدثنا الفضل بن دكين،

وابن قتيبة الدينوري في «عيون الأخبار» (١/ ٢٤٢) عن أشهل بن حاتم.

كلاهما عن موسى ابن علي بن رباح اللَّخمي عن أبيه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ.

ورواه ابن المبارك عن موسى بن علي بن رباح عن أبيه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ ثم ذكر الحديث، كما في «تهذيب اللغة» (١٤/ ٩٨).

وكذا رواه الحسن بن عرفة، كما في «الدر المنثور» (٤/ ٩٦) عن موسى بن علي بن رباح اللخمي عن أبيه قال جاء رجل إلى رسول اللَّه ﷺ.

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٩١١): «سألت أبي عن حديث رواه بكر بن يونس بن بكير عن موسى بن علي عن أبيه عن أبي قتادة عن الأنصاري... قال أبي: إنما يُروى هذا الحديث عن موسى بن علي عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلا، وبكر بن يونس ضعيف الحديث».

وصححه المنذري في «الترغيب والترهيب» (٢/ ١٦٩) تبعا للترمذي والمصنف، ولم يبال بالإرسال.

الحديث السادس عشر

١٦- حديث (٢٤٨٠) أَخْبَرَنِي أَبُو أَحْمَدَ الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ التَّيْمِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ، ثنا عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ، ثنا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «مَشَى مَعَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَقِيعِ الْغَرْقَدِ حِينَ وَجَّهَهُمْ ثُمَّ قَالَ: «انْطَلِقُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ، اللَّهُمَّ أَعِنْهُمْ».

*** «قد احتج البخاري بثور بن يزيد وعكرمة، واحتج مسلم بمحمد بن إسحاق».**

***«وهذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه»**

حسن.

أخرجه ابن إسحاق -كما في «البداية والنهاية» (٤/ ٩)-، وإسحاق بن راهويه في «المسند» -كما في «إتحاف الخيرة» (٥/ ٨٠)، والمطالب العالية (٤٢٥٩)-، وأحمد (٢٣٩١)، والبزار =البحر الزخار (٤٧٨٣)، وأبو يعلى-كما في «إتحاف الخيرة» (٥/ ٤٤)-، والطبري في «التاريخ» (٢/ ٥٣)، والطبراني في «معجمه الكبير» (١١/ ٢٢٢/ ١١٥٥٤)، وفي «الدعاء» (١٠٧٩)، وأبو نعيم الأصبهاني في «معرفة الصحابة» (٣٦٥٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ٢٠٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٥/ ٢٧٢)، والضياء المقدسي في «المختارة» (٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢) عن ابن إسحاق، حدثني ثور بن يزيد، عن عكرمة، فذكره.

قوله: «قد احتج البخاري بثور بن يزيد وعكرمة، واحتج مسلم بمحمد بن إسحاق...» فيه نظر، فلم يحتج مسلم بمحمد بن إسحاق.

وجه الغرابة:

هو غريب لتفرد محمد بن إسحاق به، أما الصحة فلا، بل أحسن أحواله أن

يحسن أما الصحة فبعيدة.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ١٩٦): «وفيه ابن إسحاق وهو مدلس، وبقية رجاله رجال الصحيح».

وقال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٥/ ٤٤): «هذا صحيح، ومحمد بن إسحاق وإن روى هذا الطريق بصيغة العنعنة فقد رواه أحمد ابن حنبل في مسنده من طريقه مصرحًا بالتحديث من ثور».

وقال الحافظ في «المطالب» (٤/ ٢١٦): «هذا إسناد حسن متصل أخرج الإمام أحمد منه إلى قوله: «الله أعنهم» فقط وهو المرفوع منه الموصول، والثاني -يعني النفر الذين وجههم إلى كعب بن الأشرف- مدرج، وله شاهد في الصحيح من حديث عمرو عن جابر».

ونقله عنه البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٥/ ٨٠).

الحديث السابع عشر

١٧- حديث (٢٥١٠) حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَافِظُ، ثنا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمُطَرِّزُ، ثنا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النَّاقِدُ، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عِمْرَانَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَبِيبَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ رُومَانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ، ﵂ قَالَتْ: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شِعَارَ الْمُهَاجِرِينَ يَوْمَ بَدْرٍ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَالْأَوْسِ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ وَالْخَزْرَجِ بَنِي عُبَيْدِ اللَّهِ».

*** «هذا حديث غريب صحيح الإسناد ولم يخرجاه، إنما أخرجا في الشعار حديث الزهري، عن كثير بن العباس، عن أبيه لما كان يوم حنين انهزم الناسُ، الحديث بطوله يذكر فيه شعار القبائل».**

ضعيف.

قلتُ: وعنه: البيهقي في «الكبرى» (٦/ ٣٦١).

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث غريب صحيح الإسناد**»، نعم هو غريب بل وباطل لتفرد المتروكين به، ولم أجده عند غيره من هذا الوجه.

أما الصحة فلا، لما سيأتي.

وتعقبه الذهبي في التلخيص: بل يعقوب وإبراهيم ضعيفان.

وكذا ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ٦٧): «لا، ففيهِ يعقوب بن محمد الزهري، وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة وهما ضعيفان».

وفاتَهُم عبد العزيز بن عمران، وهو أولى فإنه أشدهم ضعفًا، ذكره الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٣٢): عبد العزيز بن عمران الزهري المدني، وهو عبد العزيز بن أبي ثابت.

قال البخاري: لا يُكتب حديثه. وقال النسائي وغيره: متروك. وقال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى: فابن أبي ثابت عبد العزيز بن عمران ما حاله؟ قال: ليس بثقة، إنما كان صاحبَ شعرٍ، وهو من ولد عبد الرحمن بن عوف.

فتصحيح المصنف مما يُتعجب منه.

قوله: «إنما أخرجا في الشعار حديث الزهري، عن كثير بن العباس، عن أبيه لما كان يوم حنين انهزم الناس، الحديث بطوله يذكر فيه شعار القبائل».

بل أخرجه مسلم وحده (٧٦) (١٧٧٥) عن ابن شهاب، قال: حدثني كثير بن عباس بن عبد المطلب، قال: قال عباس: شهدتُ مع رسول اللَّه ﷺ يوم حنين...

وأبو سفيان آخذ بركاب رسول اللَّه ﷺ، فقال رسول اللَّه ﷺ: «أيْ عباس، نادِ أصحابَ السمرة»، فقال عباس: وكان رجلا صيتا، فقلتُ بأعلى صوتي: أين أصحاب

السمرة؟ قال: فوالله، لكأن عطفتْهم حين سمعوا صوتي عطفة البقر على أولادها، فقالوا: يا لبيك، يا لبيك، قال: فاقتتلوا والكفار، والدعوة في الأنصار يقولون: يا معشر الأنصار، يا معشر الأنصار، قال: ثم قصرت الدعوة على بني الحارث بن الخزرج، فقالوا: يا بني الحارث بن الخزرج، يا بني الحارث بن الخزرج...».

وليس هذا من الشعار بل هو تحفيز للجهاد.

الحديث الثامن عشر

١٨- حديث (٢٥٩١) أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَصْفَهَانِيُّ الزَّاهِدُ، ثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ بَحْرٍ الْبُرِّيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، ثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَأَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ أَحْرَقُوا مَتَاعَ الْغَالِّ، وَمَنَعُوهُ سَهْمَهُ، وَضَرَبُوهُ».

* «حديث غريب صحيح ولم يخرجاه».

ضعيف.

قلتُ: رواه أبو داود (٢٧١٥)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ١٧٤)، وأبو يعلى (٢٠٤)، وابن الجارود (١٠٨٢) عن الوليد بن مسلم ثنا زهير بن محمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي اللَّه عنه.

قال أبو داود بعد تخريجه: «وزاد فيه علي بن بحر عن الوليد، ولم أسمعه منه ومنعوه سهمه».

والموقوف، رواه أبو داود عقب (٢٧١٥)، ومن طريقه البيهقي في «الكبرى» (٩/ ١٧٤) ثنا الوليد بن عتبة، وعبد الوهاب بن نجدة، قالا: ثنا الوليد، عن زهير بن محمد، عن عمرو بن شعيب، قوله. ولم يذكر عبد الوهاب بن نجدة الحوطي منع سهمه.

وقال البيهقي: ويقال: إن زهيرا هذا مجهول وليس بالمكي.

وقال الحافظ ابن حجر في «الإتحاف» (١١٧٦٤): «زهير بن محمد ضعيف، وقد اختلف عليه فيه، وقال أبو داود: إنَّ وقفه أصح».

وعلَّقه البخاري في «صحيحه» في كتاب الجهاد والسير (باب القليل من الغلول) قبل رقم (٣٠٧٤). قال: ولم يذكر عبد اللَّه بن عمرو، عن النبي ﷺ أنه حرَّق متاعه، وهذا أصحُّ.

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (١/ ٤٧): «ثم ساقه من حديث سالم بن أبي الجعد في قصة كركرة قال: وقال ابن سلام: كركرة يعني بفتح الكاف وأشار بحرق متاع الغال إلى حديث أخرجه أبو داود إسناده ضعيف وصحح المؤلف يعني البخاري- في التاريخ أنه موقوف».

وقال في «تغليق التعليق» (٣/ ٤٦٤): «وفي ذلك، يعني في حرق متاع الغال، حديثان، رواهما أبو داود، أحدهما من حديث سالم بن عبد اللَّه بن عمر، عن أبيه، عن جده، والآخر من رواية عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وكلاهما ضعيف، مضطرب».

وقال في (٣/ ٤٦٦): «وزهير بن محمد ضعيف الحديث، والمحفوظ عن عمرو بن شعيب قوله، والله أعلم».

وقال البيهقي في «الكبرى» (٩/ ١٠٢): «هكذا رواه غير واحد عن الوليد بن مسلم، وقد قيل عنه مرسلا».

ولو سلم من الإرسال. فإن رواية الشاميين عن زهير بن محمد ضعيفة. قال الحافظ: رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة، فضعف بسببها، قال البخاري عن أحمد: كأن زهيرا الذى يروي عنه الشاميون آخر! انظر: تهذيب الكمال (٩/ ٤١٤)، لسان الميزان (٧/ ٢٢١)، التقريب (٢٠٤٩).

وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٩/ ١٣٨-١٣٩) -بعد أن ذكر كلام النقاد في زهير-: «وأما الحاكم فقال... هذا: حديث غريب صحيح. لكنه قال -فيما نقله عنه الذهبي في جزء من تكلم فيه وهو موثق-: إن زهيرا هذا ممن خفي على مسلم بعضُ حاله، فإنه من العباد الصالحين المجاورين بمكة، ليس في الحديث بذاك، ليَّنه أحمد؛ فيعترض عليه في تصحيحه إذن. وقال البيهقي: الأحاديث الواردة في الغلول ليس فيها أنه عليه السلام أمر بتحريق متاع الغال، قال: وفي ذلك دليل على ضعف هذا الحديث. قال: ويقال: إن زهيرا هذا مجهول وليس بالمكي. قلت: غريب.

وقال الرافعي عن الشافعي: لو صح هذا الحديث قلتُ به. قال الرافعي: يريد أنه لم تظهر صحته.

وجه الغرابة:

قوله: «**حديث غريب صحيح...**». نعم هو غريب سندا ومتنا:

لتفرد هذا السند به، وهو ضعيف، أما الصحة فلا لما سبق بيانه من مخالفته للأصول من عدم التحريق، وبهذا أعل البخاري ما ورد في حديث آخر... قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٩١)، ونحوه في «التاريخ الأوسط» (٢/ ٨١) في ترجمة صالح بن محمد بن زائدة: منكر الحديث يروي عن سالم عن ابن عمر عن عمر رفعه: «من غلّ فأحرقوا متاعه». وقال ابن عباس عن عمر عن النبي صلى اللَّه عليه وسلم في الغلول، ولم يحرق.

الحديث التاسع عشر

١٩- حديث (٢٦١٨) أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِسْحَاقَ الْخُرَاسَانِيُّ بِبَغْدَادَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْهَيْثَمِ بْنِ جَمِيلٍ، ثنا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، وَكُنْتُ جَالِسًا عِنْدَهُ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ نَبِيًّا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَاتَلَ

أَهْلَ مَدِينَةٍ حَتَّى إِذَا كَادَ أَنْ يَفْتَتِحَهَا، خَشِيَ أَنْ تَغْرُبَ الشَّمْسُ فَقَالَ لَهَا: أَيَّتُهَا الشَّمْسُ إِنَّكِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ بِحُرْمَتِي عَلَيْكِ، إِلَّا رَكَدْتِ سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ، قَالَ: فَحَبَسَهَا اللَّهُ حَتَّى افْتَتَحَهَا، وَكَانُوا إِذَا أَصَابُوا الْغَنَائِمَ قَرَّبُوهَا فِي الْقُرْبَانِ، فَجَاءَتِ النَّارُ، فَأَكَلَتْهَا، فَلَمَّا أَصَابُوا، وَضَعُوا الْقُرْبَانَ، فَلَمْ تَجِئِ النَّارُ تَأْكُلُهُ، فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ مَا لَنَا لَا يُقْبَلُ قُرْبَانُنَا؟ قَالَ: فِيكُمْ غُلُولٌ. قَالُوا: وَكَيْفَ لَنَا أَنْ نَعْلَمَ مَنْ عِنْدَهُ الْغُلُولُ؟ قَالَ: وَهُمُ اثْنَا عَشَرَ سِبْطًا قَالَ: يُبَايِعُنِي رَأْسُ كُلِّ سِبْطٍ مِنْكُمْ فَبَايَعَهُ رَأْسُ كُلِّ سِبْطٍ. قَالَ: فَلَزِقَتْ كَفُّ النَّبِيِّ بِكَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَقَالَ لَهُ: عِنْدَكَ الْغُلُولُ فَقَالَ: كَيْفَ لِي أَنْ أَعْلَمَ عِنْدَ أَيِّ سِبْطٍ هُوَ؟ قَالَ: تَدْعُو سِبْطَكَ فَتُبَايِعُهُمْ، رَجُلًا رَجُلًا، قَالَ: فَفَعَلَ فَلَزِقَتْ كَفُّهُ بِكَفِّ رَجُلٍ الْغَنَائِمِ، فَجَاءَتِ النَّارُ فَأَكَلَتْهُ، فَقَالَ كَعْبٌ: صَدَقَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، هَكَذَا - وَاللَّهِ - فِي كِتَابِ اللَّهِ، يَعْنِي فِي التَّوْرَاةِ. ثُمَّ قَالَ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَحَدَّثَكُمُ النَّبِيُّ ﷺ أَيُّ نَبِيٍّ كَانَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ كَعْبٌ: هُوَ يُوشَعُ بْنُ نُونٍ. قَالَ: فَحَدَّثَكُمْ أَيُّ قَرْيَةٍ هِيَ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: هِيَ مَدِينَةُ أَرِيحَا».

* «هذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه».

حسن.

قلتُ: أخرجه البزار في «المسند» (٨٤٥٨) من طريق أبي همام، والطبراني في «الأوسط» (٦٦٠٠) من طريق سعيد بن سليمان الواسطي، وقوَّامُ السنة في «الترغيب والترهيب» (٢٥٦) من طريق آدم بن أبي إياس.

جميعهم عن مبارك بن فضالة، عن عبيد اللَّه بن عمر، عن سعيد المقبري، فذكره.

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبيد اللَّه إلا مبارك بن فضالة. وقد رواه عن سعيد بن عجلان، ورواه معمر عن همام، عن أبي هريرة، ورواه قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة».

وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن عبيد اللَّه بن عمر إلا مبارك بن فضالة».

وهو صدوق، لكنه مدلس ولم يصرح بالسماع. انظر: تهذيب الكمال (٢٧/ ١٨٠)، تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٧)، التقريب (٦٤٦٤).

ولكن شيخه عبيد اللَّه بن عمر قد توبع، فرواه ابن عجلان عن المقبري، عن أبي هريرة، عن رسول اللَّه ﷺ وذكره بنحوه.

أخرجه أبو سعيد النقاش في «فنون العجائب» (٦٦) عن عبد العزيز بن سلام، والخطيب في «الأسماء المبهمة» (٥/ ٣٣٢) عن إسماعيل بن عبد اللَّه بن مسعود العبدي. كلاهما عن سعيد بن الحكم، حدثنا يحيى بن أيوب، عن ابن عجلان، به.

وهذه متابعة صحيحة: سعيد بن الحكم، هو سعيد بن الحكم بن أبي مريم المصري: وهو ثقة.

وقال الخطيب في «الأسماء المبهمة» (٥/ ٣٣٢): «النبي الذي حبست عليه الشمس: يوشع بن نون، عليه السلام. الحجة في ذلك: ثم خرجه من هذا الوجه». ثم من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة الآتي.

فانتفى وجهُ الغرابة المطلقة عن السند، وبقي أن نقول: هو غريب لتفرد مبارك بن فضالة به عن عبيد اللَّه بن عمر فقط، فالغرابة نسبيَّة، لكنه صح بمتابعة ابن عجلان كما ذكرنا، كذلك بما له من طرق صحيحة عن أبي هريرة دون قول كعب:

١-أخرجه همام بن منبه في «الصحيفة» (١٢٣)، وعنه: عبد الرزاق الصنعاني في «المصنف» (٩٤٩٢)، وفي «التفسير» (٤٧٨)، والبُخاري (٣١٢٤)، (٥١٥٧)، ومسلم (٣٢) (١٧٤٧) قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول اللَّه ﷺ، فذكر أحاديث منها: فذكره بمعناه.

٢-أخرجه أبو إسحاق الفزاري في «السير» (٤٨٣) وعن معمر، عن إسماعيل بن

أمية، أراه عن أبي هريرة، بمعناه.

٣-أخرجه النسائي في «الكبرى» (٨٨٢٧ و١١١٤٤)، وابن أبي عاصم في «الجهاد» (١/ ١٤٠)، والبزار (٧٨٠٩)، (٧٨١٩)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٠٧١)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٦٦٠٥) كلهم عن معاذ بن هشام، قال: حدثني أبي، عن قتادة، عن سعيد بن المسيِّب، فذكره.

قال البزار (٧٨١٩): «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن قتادة، عن سعيد، عن أبي هريرة إلا معاذ بن هشام، عن أبيه.

رجاله ثقات ويبقى النظر في رواية قتادة، عن سعيد، ففيها كلام.

الحديث العشرون

٢٠- حديث (٢٦٥٨) أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ دُحَيْمٍ الشَّيْبَانِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ حَازِمِ بْنِ أَبِي غَرَزَةَ الْغِفَارِيُّ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، ثنا إِسْرَائِيلُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ الْحَارِثِ، يَقُولُ: شَهِدْتُ عَلِيًّا ﷺ يَوْمَ النَّهْرَوَانِ طَلَبَ الْمُخَدَّجَ فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ، فَجَعَلَ جَبِينُهُ يَعْرَقُ، وَأَخَذَهُ الْكَرْبُ، ثُمَّ إِنَّهُ قَدَرَ عَلَيْهِ فَخَرَّ سَاجِدًا، فَقَالَ: «وَاللَّهِ مَا كَذَبْتَ وَلَا كُذِّبْتَ».

«هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بذكر سجدة الشكر، وهو غريب صحيح في سجود الشكر».

*** ضعيف.**

قلتُ: أخرجه عبد الرزاق (٥٩٦٢)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٤١٦)، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٨٨٣)، والخرائطي في «فضيلة الشكر» (٦٥)، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٩٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٢/ ٥١٩)، وفي «الدلائل»

(٦/ ٤٣٣)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٨/ ٢١٣) عن سفيان الثوري.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٤١٧)، وعبد اللَّه بن أحمد في «السنة» (١٤٩٧)، ومحمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢٤٦) عن شريك.

والخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٢٠٤) عن إسرائيل.

كلهم عن محمد بن قيس عن رجل يقال له: أبو موسى، يعني مالك بن الحارث.

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بذكر سجدة الشكر، وهو غريب صحيح في سجود الشكر**».

نعم هو غريب لتفرد مالك بن الحارث به، وهو مجهول، وقد رُوي الحديث من طرق الثقات فلم يذكروا سجود علي بل ذكروا التكبير فقط، وهو المحفوظ.

ومما يزيده غرابة أن هذا المجهول لا يُعرف اسمه، فضلًا عن عينه، وهذا يؤكد ضعفه. لذا لما ذكره الدارقطني في «العلل» (٥٠٤): فقال: «يرويه محمد بن قيس واختلف عنه؛ فرواه الثوري، عن محمد بن قيس، عن أبي موسى، عن علي.

ورواه الحسن بن صالح، عن محمد بن قيس عن عبد اللَّه بن مالك، عن علي.

وخالفه إسرائيل فقال: عن محمد بن قيس عن مالك بن الحارث عن علي. ولعله اسم أبي موسى، والله أعلم».

وذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٢٠٤) باسْمِ مالك بن الحارث أبو موسى الهمذاني، قال: «يُعد في أهل الكوفة، سمع علي بن أبي طالب، وحضر معه الحرب بالنهروان، روى عنه محمد بن قيس الأسدي.

رواه سفيان الثوري عن محمد بن قيس عن أبي موسى الهمداني، وسماه البخاري ومسلم بن الحجاج: الحارث بن قيس».

ورواه بذكر السجود أيضًا:

١-ريان بن صبرة الحنفي:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٦/ ٢٣٠)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٤٢٤) عن إسماعيل بن زربي، قال: ثنا رَيَّان بن صبرة الحنفي، أنه شهد يوم النهروان قال: وكنت فيمن استخرج ذا الثدية فبشر به عليًّا قبل أن ينتهي إليه «فانتهيت إليه وهو ساجد فرحًا به».

قلتُ: وريان هذا مجهول، روى عنه: عيسى بن حِطَّان، وإسماعيل بن زربي. انظر: «الطبقات الكبرى» (٦/ ٢٣٠) التاريخ الكبير (٣/ ٣٣٣) الجرح والتعديل (٣/ ٥١٤). وذكره ابن حبان (١/ ٤٩). «الثقات»، (٤/ ٢٤٢) ووقع فيه: بن صبيرة.

٢-أبو مؤمن الوائلي:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٤٢٢)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٤/ ٣٣٦): عن سويد بن عبيد العجلي، عن أبي مؤمن الوائلي، قال: «شهدت عليا لما أتي بالمخدج سجد».

وأبو مؤمن الوائلي وقيل: أبو المؤمر. وعنه سويد بن عبيد. لا يعرف. انظر: تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٣٦)، لسان الميزان (٩/ ٤٨٥)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٢٥٢).

وسويد بن عبيد العجلي قال أبو حاتم: شيخ، وقال ابن حجر: مقبول. وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات». انظر: تهذيب الكمال (١٢/ ٢٦٢)، تهذيب التهذيب (٤/ ٢٧٧)، التقريب (٢٦٩٣).

٣-طارق بن زياد:

أخرجه أحمد (٨٤٨، ١٢٥٥)، ومن طريقه المزي في «تهذيب الكمال» (١٣/ ٣٣٨) عن إبراهيم بن عبد الأعلى، عن طارق بن زياد، قال: خرجنا مع علي

إلى الخوارج فقتلهم، ثم قال: ... اطلبوا، فطلبنا فوجدنا المخدج، فخررنا سجودا، وخر علي معنا ساجدا.

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف، طارق بن زياد مجهول كما في «التقريب» وعنه: إبراهيم بن عبد الأعلى فقط.

قال عبد الرحمن بن خراش: مجهول. ذكره ابن حبان في «الثقات». انظر: تهذيب الكمال (١٣/ ٣٣٨)، ميزان الاعتدال (٢/ ٣٣٢)، التقريب (٢٩٩٨)، تهذيب التهذيب (٥/ ٣).

وهؤلاء المجاهيل يتفردون بذكر سجود علي، وللحديث عن علي طرق كثيرة صحيحة، وليس فيها السجود، والمحفوظ؛ أنه كبَّر فقط وكبَّر الناسُ معه، هكذا روايةُ الثقات من أصحابه.

أصحها: ما رواه مسلم (١٠٦٦) عن زيد بن وهب الجهني... فقال علي رضي اللَّه عنه: التمسوا فيهم المخدج، فالتمسوه فلم يجدوه، فقام علي رضي اللَّه عنه بنفسه حتى أتى ناسا قد قُتل بعضهم على بعض، قال: أخِّرُوهم، فوجدوه مما يلي الأرض، فكبَّر، ثم قال: صدق الله، وبلَّغ رسوله.

الحديث الحادي والعشرون

٢١- حديث (٢٦٨٦) أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنْبَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عُمَرَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ يَا عَلِيُّ لَا تُؤَخِّرْهُنَّ: الصَّلَاةُ إِذَا آنَتْ، وَالْجَنَازَةُ إِذَا حَضَرَتْ، وَالْأَيِّمُ إِذَا وَجَدْتَ كُفْؤًا».

* «هذا حديث غريب صحيح، ولم يخرجاه».

ضعيف.

قلتُ: وأخرجه عنه البيهقي في «السنن الصغير» (٢٤١٠).

وأخرجه أحمد، وابنه في «زيادات المسند» (٨٢٨)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥٤/ ٤١٣)، والضياء في «المختارة» (٦٩٣)، والمزي في «التهذيب» (١٠/ ٥١٩)، وابن الجزري في «مناقب الأسد الغالب» (ص: ٧٩). وأخرجه الطوسي في «مختصر الأحكام» (٩٧٨)، وابن حبان في «المجروحين» (١/ ٣٢٣) من طريق هارون بن معروف، والبخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ١٧٧)، والترمذي (١٧١و ١٠٧٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٧/ ١٣٢)، والضياء في «المختارة» (٦٩١-٦٩٣) عن قتيبة، وابن ماجه (١٤٨٦)، والضياء في «المختارة» (٦٩٢) عن حرملة بن يحيى، ورواية ابن ماجه مختصرة بذكر الجنازة فقط.

وابن أبي الدنيا في «العيال» (١٣٢) حدثنا خالد بن خداش، والدارقطني في «تعليقاته على المجروحين» (ص: ١٠٨) عن يونس بن عبد الأعلى، والخطيب في «تاريخ بغداد» (٩/ ٣٩) عن عيسى بن أحمد العسقلاني. والبوشنجي في «المنظوم والمنثور من الحديث» (٢٢) عن عبد الوهاب.

جميعهم عن ابن وهب حدثني سعيد بن عبد اللَّه الجهني، عن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه.

هكذا رواه الجماعة عن ابن وهب: فقالوا: «عن سعيد بن عبد اللَّه الجهني».

وأخطأ فيه الحاكم، فقال فيه: «سعيد بن عبد الرحمن الجمحي». كذا في المطبوع، وقال ابن حجر في «الإتحاف» (١١/ ٥٨٦/ ١٤٦٧٤): «غلط الحاكم فيه غلطا فاحشا، وإنما رواه ابن وهب، عن سعيد بن عبد اللَّه الجهني، لا عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي».

وقال الزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ١٩٧): «أخرجه الحاكم في المستدرك كذلك... إلا أني وجدته، قال: عن سعيد بن عبد الرحمن».

وأخطأ فيه ابن حبان أيضا، وتعقبه الدارقطني في «تعليقاته على المجروحين» (ص: ١٠٨) بقوله: «ليس من حديث سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، إنما رواه ابن وهب، عن شيخ مجهول، يقال له: سعيد بن عبد اللَّه الجهني، والوهم فيه، عندي من أبي حاتم، لا من ابن خزيمة».

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث غريب صحيح**». نعم هو غريب لتفرد سعيد به، أما الصحة فلا لما سيأتي.

وقال الترمذي في الموضع الأول: «هذا حديث غريب حسن».

وقال في الموضع الثاني: «هذا حديث غريب، وما أرى إسناده بمتصل».

قال محققو مسند أحمد؛ طبعة الرسالة (٢/ ١٩٨): «وقد وقع في مطبوعة الشيخ أحمد شاكر من «سنن الترمذى» أن الترمذي قال عند الموضع الأول: «هذا حديث غريب حسن»، ولفظة «حسن» من زيادة النُّسَّاخ المتأخرين، فإن النسخ الخطية المتقنة منه -والموجود عندنا مصورات عنها- ليس فيها هذا الحرف، ولم ينقله عنه الحافظ المزي في «التحفة» (٧/ ٤٣٧)، ثم إن تحسينه هنا يعارض قوله في الموضع الثاني: حديث غريب، وما أرى إسناده بمتصل».

قال الذهبي في «المهذب» (٥/ ٢٧٠٧): سعيد مجهول. الجمحي، عوض: سعيد بن عبد اللَّه الجهني، فليُنظر.

وسعيد بن عبد اللَّه الجهني؛ الذي ترجم له ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٢٦١)، فقال: «سعيد بن عبد اللَّه الجهني: يروى عن محمد بن عمر بن على، روى عنه ابن وهب».

وبهذه الترجمة، ترجم له البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ٤٨٩)، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤/ ٣٧)، لم يرو عنه سوى ابن وهب، وهو قليل الرواية جدا. وقال أبو حاتم: «هو مجهول».

وأما العجلي وابن حبان، فقد وثقاه. انظر: معرفة الثقات (٦٠٤)، الثقات (٨/ ٢٦١)، التهذيب (٢/ ٢٨)، الميزان (٢/ ١٤٦).

وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (١/ ٤٧٥): «سعيد مجهول، وقد ذكره بن حبان في الضعفاء، فقال سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله».

وقال العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (ص: ٤٤٩)، والسخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٢٤٨): «وسنده حسن».

وفيه ما فيه.

الحديث الثاني والعشرون

٢٢- حديث (٢٨٢٤) أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيُّ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: قُلْتُ لِأَيُّوبَ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا يَقُولُ بِقَوْلِ الْحَسَنِ فِي أَمْرِكَ بِيَدِكِ، أَنَّهُ ثَلَاثٌ؟ فَقَالَ: لَا، إِلَّا شَيْءٌ حَدَّثَنَا بِهِ قَتَادَةُ، عَنْ كَثِيرٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ.

قَالَ أَيُّوبُ: فَقَدِمَ عَلَيْنَا كَثِيرٌ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: مَا حَدَّثْتُ بِهَذَا قَطُّ. فَذَكَرْتُهُ لِقَتَادَةَ فَقَالَ: «بَلَى، وَلَكِنْ قَدْ نَسِيَ».

*** «هذا حديث غريب صحيح، من حديث أيوب السختياني، وقد ذكرت في باب النكاح بغير ولي أسامي جماعة من ثقات المحدثين من الصحابة والتابعين وأتباعهم حدَّثوا بالحديث ثم نسوه».**

ضعيف.

قلتُ: وعنه البيهقي في «الكبرى» (٧/ ٣٤٩).

أخرجه أبو داود (٢٢٠٤)، والترمذي (١١٧٨)، والنسائي (٦/ ١٤٧)، وفي «الكبرى» (٥٥٧٣)، والبزار (٨٥٧٢)، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٤/ ٣)، والخطيب في «الكفاية» (ص ١٣٨) عن سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، فذكره.

وقال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد، وسألت محمدا عن هذا الحديث، فقال: حدثنا سليمان بن حرب، عن حماد بن زيد بهذا، وإنما هو عن أبي هريرة موقوف، ولم يعرف حديث أبي هريرة مرفوعا».

وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد ولم يتابع قتادة على هذا الحديث، ومن دون قتادة فثقات: أيوب وحماد وسليمان بن حرب، والحديث يهاب مع هذه الرواية».

وقال أبو عبد الرحمن النسائي: «هذا حديث منكر». وأقره ابن دقيق العيد في «الإلمام» (٢/ ٦٧٢)، والزيلعي في «نصب الراية» (٣/ ٣٣٦)، وابن عبد الهادي في «المحرر في الحديث» (١/ ٥٦٥)، وقال: «كثير وثقه العجلي وغيره. وقال ابن حزم: «هو مجهول».

وهذا في «المحلى» (١٠/ ١١٩) وزاد: «ولو كان مشهورا بالثقة والحفظ لما خالفنا هذا الخبر وقد أوقفه بعض رواته على أبى هريرة».

وقال البيهقي: «هذا لم يثبت من معرفته ما يوجب قبول روايته، وقول العامة بخلاف روايته، والله أعلم». ووافقه الذهبي في «المهذب» (٦/ ٢٩٤١).

وكثير هو مولى عبد الرحمن بن سمرة، ويقال: كثير بن كثير، أو ابن أبي كثير، مولى ابن سمرة.

سمع عبد الرحمن بن سمرة القرشي.

وعنه: محمد بن سيرين ومنصور بن المعتمر وأيوب السختياني، وعبد اللَّه بن القاسم وقتادة.

وذكره ابن حبان في «الثقات».

وقال ابن حجر في «تقريب التهذيب» (٥٦٢٦): مقبول من الثالثة، ووهم من عدَّه صحابيًّا. انظر: الثقات (١٥٤٧)، الضعفاء الكبير (٤/ ٣)، المتفق والمفترق (٣/ ١٧٨٦)، تهذيب الكمال (٢٤/ ١٥٣)، تهذيب التهذيب (٨/ ٤٢٧).

والموقوف الذي أشار إليه البخاري لم أقف عليه، لكن الحديث اختلف فيه على قتادة:

فأخرجه أبو داود (٢٢٠٥) قال: حدثنا مسلم بن إبراهيم، حدثنا هشام، عن قتادة، عن الحسن في أمرك بيدك، قال: ثلاث.

وأخرجه سعيد بن منصور (١٦٥٧): نا هشيم قال: أنا يونس ومنصور عن الحسن... به.

وهذا أصح؛ فاتفاق هؤلاء الثقات على هذا أولى من رواية أيوب.

وجه الغرابة:

قلتُ: تفرد كثير، مولى ابن سمرة برفعه، وإنما هو عن أبي هريرة موقوف كما قرره البخاري.

وكذا تفرده عن أبي سَلَمَةَ وهو تابعي مشهور دون أصحابه مما لا يقبل.

لكن ظاهر كلام النقاد أنهم يوهمون أيوب فيه، وقد خولف في وصله كما تقدم.

الحديث الثالث والعشرون

٢٣- حديث (٢٨٣٥) حَدَّثَنَا الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظُ إِمْلَاءً فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَثَلَاثِ مِئَةٍ، أَنْبَأَ أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ: ثنا هَاشِمُ بْنُ يُونُسَ الْعَصَّارُ بِمِصْرَ، ثنا عَلِيُّ بْنُ مَعْبَدٍ، ثنا أَبُو الْمَلِيحِ الرَّقِّيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي الْقَاسِمِ، عَنْ أُمِّ كُلْثُومٍ بِنْتِ عُقْبَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ فَكَرِهَتْهُ، وَكَانَ شَدِيدًا عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَتْ لِلزُّبَيْرِ: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، رَوِّحْنِي بِتَطْلِيقَةٍ. قَالَتْ: وَذَلِكَ حِينَ وَجَدَتِ الطَّلْقَ. قَالَ: وَمَا يَنْفَعُكِ أَنْ أُطَلِّقَكِ تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ أُرَاجِعَكَ؟ قَالَتْ: إِنِّي أَجِدُنِي أَسْتَرْوِحُ إِلَى ذَلِكَ، قَالَ: فَطَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً ثُمَّ خَرَجَ، فَقَالَتْ لِجَارِيَتِهَا: أَغْلِقِي الْأَبْوَابَ، قَالَ: فَوَضَعَتْ جَارِيَةً، فَقَالَ: فَأَتَى الزُّبَيْرُ فَبُشِّرَ بِهَا، فَقَالَ: مَكَرَتْ بِي ابْنَةُ أَبِي مُعَيْطٍ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، «فَأَبَانَهَا مِنْهُ».

* «هذا حديث غريب صحيح الإسناد، وأبو المليح، وإن لم يخرجاه فغير متهم بالوضع، فإنه إمام أهل الجزيرة في عصره، وأم كلثوم هي ابنة عقبة بن أبي معيط، وهي التي يروي عنها ابنُها حميد بن عبد الرحمن، عن رسول اللَّه ﷺ، ليس بالكذاب الذي يصلح بين الناس».

ضعيف.

قلتُ: لم أجده عند غيره، وعلقه البيهقي في «الكبرى» (٧/ ٤٢١): «ورُوي ذلك عن أبي المليح الرقي عن عبد الملك بن أبي القاسم عن أم كلثوم».

وأبو المليح الرقي: اسمه الحسن بن عمر أو عمرو بن يحيى الفزاري مولاهم، ثقة، وصحح الدارقطني أن اسم أبيه عمر بضم العين قال: وهو ثقة.

ووثقه أحمد، وأبو زرعة، وابن معين وذكره ابن حبان في «الثقات». انظر: تهذيب الكمال (٦/ ٢٨٠)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٠٩)، التقريب (١٢٦٦).

وعبد الملك بن أبي القاسم. لعله هو من ترجم له ابن حبان في «الثقات» (٧/ ١٠١)، فقال: يروي عن نافع، روى عنه جعفر بن برقان وذكر في ترجمته حديثا، عن نافع عن ابن عمر.

فهو علة هذا السند، وطبقته لا تدرك أم كلثوم بنت عقبة، ولا هو معروف بالرواية عنها؛ فهذا سند عجيب.

فأم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط الأموية أسلمتْ قديما، وهي أخت عثمان لأُمِّه، صحابية هاجرت وبايعت، وكانت هجرتها في سنة سبع في الهدنة التي كانت بين رسول اللَّه ﷺ وبين كفار قريش. تزوجها زيد بن حارثة فقتل عنها يوم مؤتة، ثم تزوجها الزبير بن العوام، ثم طلقها ثم تزوجها عبد الرحمن بن عوف فمات عنها، ثم تزوجها عمرو بن العاص فماتت عنده، روى عنها: ابناها: إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، وحميد بن عبد الرحمن بن عوف، ماتت في خلافة علي. انظر: تهذيب الكمال (٣٥/ ٣٨٢)، تهذيب التهذيب (١٢/ ٤٧٧)، التقريب (٨٧٦٠).

وجه الغرابة:

قوله: «هذا حديث غريب صحيح الإسناد، وأبو المليح، وإن لم يخرجاه فغير متهم بالوضع...».

ليس غريبًا لما ذكره، فأبو المليح ثقة بل تركيبة السند لا تجيء كما بينا، وهو على ظاهره منقطع، ولا يعرف سنده إلا في هذا الحديث مما يدل على بطلانه.

وله طريق آخر عن ميمون بن مهران الجزري، عن الزبير بن العوام؛ «أنه كانت عنده أم كلثوم بنت عقبة، فقالت له، وهي حامل: طيب نفسي بتطليقة، فطلقها تطليقة، ثم خرج إلى الصلاة، فرجع وقد وضعت، فقال: ما لها؟ خدعتني، خدعها الله، ثم أتى النبي ﷺ، فقال: سبق الكتاب أجله، اخطبها إلى نفسها».

أخرجه عبد الرزاق (١١٧٢١)، وابن ماجة (٢٠٢٦) عن قبيصة.

وإسحاق بن راهويه في «المسند» (٢٣٣٦)، وكما في «المطالب العالية» (٢/ ١١٦) أخبرنا وكيع.

كلهم عن سفيان الثوري، عن عمرو بن ميمون، عن أبيه، فذكره.

ورواه عبيد اللَّه الأشجعي عن سفيان الثوري، عن عمرو بن ميمون، عن أبيه، عن أم كلثوم بنت عقبة فذكره. فوصله أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٧/ ٤٢١)، وفي «السنن الصغير» (٣/ ١٥٥).

قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ١٢٤): «هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع. ميمون هو ابن مهران أبو أيوب، روايته عن الزبير مرسلة، قاله المزي في التهذيب».

وتوبع سفيان على الإرسال:

فرواه ابن سعد في «الطبقات» (٨/ ٢٣٠)، وابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٤٩٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٨/ ٤٠٠)، والهيثم بن كليب في «المسند» (٥٦)، وعنه: الضياء في «المختارة» (١/ ٤٤٠/ ٨٦٨) عن يزيد بن هارون.

وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩٥٨٧) حدثنا محمد بن بشر العبدي.

جميعهم عن عمرو بن ميمون بن مهران، عن أبيه، قال: كانت أم كلثوم بنت عقبة.

قال الضياء: «لا أظن أن ميمون بن مهران أدرك الزبير، والله أعلم».

الحديث الرابع والعشرون

٢٤- حديث (٣٣١٥) حَدَّثَنِي أَبُو الْحَسَنِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ ابْنِ مُحَمَّدٍ الشَّعْرَانِيُّ، ثنا جَدِّي، ثنا أَبُو ثَابِتٍ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيُّ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُلْهِمَ إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا اللِّسَانَ الْعَرَبِيَّ إِلْهَامًا».

* «هذا حديث غريب صحيح على شرط الشيخين إن كان الفضل بن محمد حفظه متصلا عن أبي ثابت فقد حدثناه أبو علي الحافظ، أنبأ أبو عبد الرحمن النسائي، ثنا عبيد اللَّه بن سعد الزهري، ثنا عمي، عن أبيه، عن سفيان، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن رسول اللَّه ﷺ مرسلا نحوه».

ضعيف.

قلتُ: أبو ثابت محمد بن عبيد اللَّه المدني هو محمد بن عبيد اللَّه بن محمد بن زيد المدني مولى آل عثمان ثقة. رَوَى عَن: إبراهيم بن سعد (خ) انظر: تهذيب الكمال (٢٦/ ٤٧)، التقريب (٦١١٠)، تهذيب التهذيب (٩/ ٣٢٤).

ورواه عن الحاكم : البيهقي في «الشعب» (١٦١٨) متصلا.

ورواه هو، وعنه: البيهقي في «الشعب» (١٦١٩) ثنا أبو علي الحافظ أنا أبو عبد الرحمن النسائي ثنا عبيد اللَّه بن سعد الزهري ثنا عمي عن أبيه عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه: نحوه مرسلا.

وخولف النسائي: فرواه أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الغسيلي، ثنا عبيد اللَّه بن سعد بن إبراهيم الزهري، ثنا عمي، حدثني أبي، عن سفيان الثوري، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر رضي اللَّه عنه، أن رسول اللَّه ﷺ تلا ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [فصلت: ٣] ثم قال رسول اللَّه ﷺ: «أُلهم إسماعيل هذا اللسان إلهامًا».

وأخرجه الحاكم (٣٦٤١) وعنه: البيهقي في «الشعب» (١٥٠٥) حدثني أبو الحسن أحمد بن الخضر الشافعي، ثنا أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الغسيلي.

وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

وفي المستدرك: (العقيلي)، وفي «الشعب»: (الغسيلي)، وهو الصواب، ويعرف بالغسيلي؛ لأنه من ولد حنظلة بن عبد اللَّه غسيلِ الملائكة، نزل نيسابور.

قوله: «هذا حديث صحيح الإسناد...» وفيه نظر، وقد تعقبه الذهبي في «التلخيص» بقوله: «مدار الحديث على إبراهيم بن إسحاق الغسيلي، وكان ممن يسرق الحديث.

وقال ابن حبان: كان يقلب الأخبار... والاحتياط في أمره أن يحتج بما وافق فيه الثقات من الأخبار ويترك ما تفرد به. انظر: المجروحين (١/ ١١٩)، سير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٩٣)، ميزان الاعتدال (١/ ١٨)، ديوان الضعفاء (١٥١)، لسان الميزان (١/ ٢٣٧).

وتعجَّب الحاكم من ابن الأخرم؛ لأنه في «صحيحه المستخرج».

ثم وقع الحاكم فيما تعجب منه من شيخه ابن الأخرم فروى له في «المستدرك»!.

قلتُ: إسناد النسائي المرسل صحيح. وقال البيهقي عقبه: «وهو المحفوظ».

وأما المسند من كلا الطريقين فلا يصح؛ ففي الأول: الفضل بن محمد الشعراني فيه ضعف، وقد وثقه الحاكم وقال: كان أديبا فقيها عابدا عارفا بالرجال، كان يُرسل شَعْره فلُقِّب بالشعراني، وهو ثقة لم يطعن فيه بحجة. قال ابن أبي حاتم: «تكلموا فيه». وقال أَبُو أَحْمَد الحاكم: سئل عَنْهُ الحُسَيْن القباني فرماه بالكذب. انظر: الجرح والتعديل (٧/ ٦٩)، ميزان الاعتدال (٣/ ٣٥٨)، لسان الميزان (٦/ ٣٥٠).

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث غريب صحيح على شرط الشيخين إن كان الفضل بن محمد حفظه متصلا...**».

قلتُ: الفضل بن محمد الشعراني فيه ضعف فوصله غريب، وقد خالفه من هو أثبت منه، والحاكم نفسه قد شك في حفظه موصولا بقوله: «إن كان الفضل بن محمد حفظه متصلا».

ومتابعة الغسيلي لا تنفع؛ لأنه متهم بسرقة الحديث.

الحديث الخامس والعشرون

٢٥- حديث (٤٢٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ السَّمَّاكِ بِبَغْدَادَ، ثنا حَامِدُ بْنُ سَهْلٍ الثَّغْرِيُّ، ثنا عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ، ثنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، وَمَعْمَرٍ، وَالنُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: «مَا لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُسْلِمًا مِنْ لَعْنَةٍ تُذْكَرُ، وَلَا ضَرَبَ بِيَدِهِ شَيْئًا قَطُّ إِلَّا أَنْ يَضْرِبَ بِهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَلَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قَطُّ فَمَنَعَهُ، إِلَّا أَنْ يُسْأَلَ مَأْثَمًا كَانَ أَبْعَدَ النَّاسِ مِنْهُ، وَلَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ مِنْ شَيْءٍ قَطُّ يُؤْتَى إِلَيْهِ إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ حُرُمَاتُ اللَّهِ فَيَكُونَ لِلَّهِ يَنْتَقِمُ، وَلَا خُيِّرَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ قَطُّ إِلَّا اخْتَارَ أَيْسَرَهُمَا، وَكَانَ إِذَا أَحْدَثَ الْعَهْدَ بِجِبْرِيلَ يُدَارِسُهُ كَانَ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ».

* «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السِّياقة، ومن حديث أيوب السختياني غريب جدا، فقد رواه سليمان بن حرب وغيره عن حماد ولم يذكروا أيوب، وغارم ثقة مأمون».

ضعيف.

قلتُ: تصحف عنده (عارم) إلى: (غارم).

والحديث في «الجزء الأول من الرابع من حديث ابن السماك» (٦٨) حدثنا حامد بن سهل الثغري قثنا عارم بن الفضل قثنا حماد بن زيد عن أيوب ومعمر والنعمان بن راشد عن الزهري.

وأخرجه الطبراني في «مكارم الأخلاق» (٥٩) وحدثنا عبد العزيز، ثنا عارم أبو النعمان، ثنا حماد بن زيد، عن معمر، والنعمان بن راشد، عن الزهري.

لم يذكر فيه: «أيوب»، ودُونَ: «فقرة الجود».

وأخرجه أحمد (٢٤٩٨٥)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٣٦٧) قالا: حدثنا عفان.

وابن سعد في «الطبقات» (١/ ٣٦٧)، وابن بشران في «الأمالي» (٢٩٨، ٩١٦) عن سعيد بن سليمان.

والنسائي (٤/ ١٢٥)، وفي «الكبرى» (٢٤١٧) عن حفص بن عمر بن الحارث.

وابن الضريس في «فضائل القرآن» (٨٣) عن موسى بن إسماعيل.

ورواه عبد اللَّه بن صالح كاتب الليث في «نسخته» (١٦٢٥)، وأبو علي أحمد المدائني في «الفوائد» -خ- (٩) عن سعيد بن هبيرة.

كلهم (عفان، سعيد، وحفص، وموسى بن إسماعيل، وسعيد بن هبيرة) عن حماد بن زيد قال: حدثنا معمر والنعمان بن راشد، عن الزهري، عن عروة، فذكره.

وفي رواية عفان: حدثنا معمر ونعمان، أو أحدهما.

وفي رواية موسى بن إسماعيل: عن النعمان بن راشد، ومعمر.

وفي رواية سعيد بن هبيرة: النعمان بن راشد، ومالك، أو معمر. لم يذكر فيه: «أيوب»، وزاد فيه: مالك وشك في «معمر».

كلهم لم يذكروا أيوب.

والنعمان بن راشد الجزري أبو إسحاق الرقي مولى بنى أمية، إنما روى له البخاري تعليقًا. وهو صدوق سيء الحفظ. انظر: التقريب (٧١٥٤).

وقال أبو عبد الرحمن النسائي: هذا خطأ، والصواب حديث يونس بن يزيد، وأدخل هذا حديثا في حديث.

يعني حديث يونس، عن الزهري، عن عبيد اللَّه بن عبد اللَّه بن عتبة، أن عبد اللَّه بن عباس كان يقول: كان رسول اللَّه ﷺ أجود الناس، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل، وكان جبريل يلقاه في كل ليلة من شهر رمضان، فيدارسه القرآن، قال: كان رسول اللَّه ﷺ حين يلقاه جبريل، عليه السلام، أجود بالخير من الريح المرسلة.

قال ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (٩٦٨): «سألت أبي عن حديثٍ رواه النعمانُ بن راشد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؛ أن رسول اللَّه ﷺ لم يضرب امرأة قط، ولا خادما، إلا أن يجاهد في سبيل الله.

قال أبي: والصحيح ما رواه عقيل، عن الزهري، عن علي بن حسين، أن النبي ﷺ، مرسلا.

قال أبي: وقد رواه الثوري، وعمرو بن أبي قيس، عن منصور، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ.

قال أبي: حدث الزهري بهذا الحديث، أن هشام بن عروة روى عن أبيه، عن عائشة.

فقال: الزهري لم يسمع من عروة هذا الحديث، فلعله دلسه».

وسئل الدارقطني في «العلل» (٣٤٨٧) عن هذا الحديث، فقال: «يرويه الزهري، واختلف عنه: فرواه مالك، ومعمر، وعقيل، ويونس، ومنصور بن المعتمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

ورواه حماد بن زيد، عن النعمان بن راشد، ومعمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وعن أيوب، عن الزهري، عن عائشة مرسلا، وزاد فيه ألفاظا وهم في زيادتها في هذا الحديث وهي: وكان إذا كان حديث عهد بجبريل يدارسه القرآن، كان أجود بالخير من الريح المرسلة، وهذه الألفاظ إنما يرويها: الزهري، عن عبيد اللَّه بن عبد الله، عن ابن عباس».

وجه الغرابة:

قلتُ: في تفرُّد عارم بذكر أيوب السختياني، فقد رواه سليمان بن حرب وغيره عن حماد، ولم يذكروا أيوب، وهو الصواب.

الحديث السادس والعشرون

٢٦- حديث (٥٢٩٦) وَقَدْ أَخْبَرَنَاهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّنْعَانِيُّ، بِمَكَّةَ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ: نَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ مُؤْتَةَ عَلَى الْمِنْبَرِ، ثُمَّ قَالَ: «فَأَخَذَ اللِّوَاءَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَهُوَ سَيْفٌ مِنْ سُيُوفِ اللَّهِ».

* **«هذا حديث عال صحيح غريب من حديث أيوب، ولم يخرجاه».**

ضعيف الإسناد.

قلتُ: أخرجه عبد الرزاق (٦٠٥٧)، ومن طريقه ابن الأعرابي في «المعجم» (١٤٤٥)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٤/ ١٠٣/ ٣٨٠٠)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٦/ ٢٣٩) عن معمر، عن أيوب، عن أنس بن مالك به.

وذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ٢٥٧) عن عبد الرزاق كما هنا، ليس فيه: «حميد بن هلال».

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٠٥/ ١٤٥٩) حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن حميد، عن أنس بن مالك رضي اللَّه عنه،

قلتُ: اختُلف فيه على أيوب، فرواه حماد بن زيد عن أيوب عن حميد بن هلال عن أنس به.

أخرجه البخاري من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن حميد عن أنس (٣٧٥٧، ٤٢٦٢)،

وأخرجه من طريق إسماعيل بن علية عن أيوب عن حميد عن أنس (٢٧٩٨، ٣٠٦٣)، ومن طريق عبد الوارث عن أيوب عن حميد عن أنس (١٢٤٦).

وجه الغرابة:

قلتُ: قوله: «هذا حديث عال صحيح غريب من حديث أيوب، ولم يخرجاه».

وتعقبه الذهبي في «التلخيص»، بقوله: «لم يسمع أيوب من أنس».

وقد ظهر أن بينهما واسطة؛ لذا فسند المصنف غريب ضعيف.

الحديث السابع والعشرون

٢٧- حديث (٥٨٩٩) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ فِرَاسٍ الْفَقِيهُ بِمَكَّةَ، ثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ الدِّمْيَاطِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ التِّنِّيسِيُّ، ثَنَا الْحَكَمُ بْنُ هِشَامٍ الثَّقَفِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ، عَنْ وَارِدٍ، مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﵁، قَالَ: سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْلَةً، فَضَرَبَ بِيَدِهِ عَلَى عُنُقِ رَاحِلَتِي، ثُمَّ قَالَ: «مَعَكَ مَاءٌ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، هَذِهِ سَطِيحَةٌ مِنْ مَاءٍ مَعِي. قَالَ: فَنَزَلَ فَقَضَى الْحَاجَةَ، ثُمَّ أَتَانِي فَقَالَ: «أَتُرِيدُ الْحَاجَةَ؟» قُلْتُ: لَا. «فَغَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَتَمَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعَيْهِ، وَكَانَتْ عَلَيْهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ ضَيِّقَةٍ، فَلَمْ يَقْدِرْ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعَيْهِ مِنْهَا، فَأَخْرَجَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ الْجُبَّةِ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ»، ثُمَّ سِرْنَا فَلَحِقْنَا الْقَوْمَ فَصَلَّى بِهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَأَرَدْتُ أَنْ أُؤْذِنَهُ بِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَنَعَنِي فَصَلَّيْنَا، ثُمَّ قَضَيْنَا الثَّانِيَةَ».

* «غريب صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السِّياقة».

صحيح.

قلتُ: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/ ٣٩٠/ ٩٢٣) عن عبد اللَّه بن يوسف، وعن هشام بن عمار قالا: ثنا الحكم بن هشام الثقفي، حدثني عبد الملك بن عمير به.

وأخرجه قاسم المطرز في «فوائده» (١٢٣) عن إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن عبد الملك بن عمير، به.

واقتصر قاسم المطرز على فقرة: «فتوضأ، ومسح على خفيه».

قلتُ: الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الثقفي مولاهم أبو محمد الكوفي نزيل دمشق. قال ابن معين والعجلي، وأبو داود: ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: يُكتب حديثه، ولا يُحتج بحديثه. وقال محمد بن وهب بن عطية: حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا الحكم بن هشام، وكان من الثقات.

وقال الآجري، عن أبي داود: ليس به بأس.

وقال الأزدي ضعيف. والأزدي ليس بعمدة. انظر: تهذيب الكمال (٧/ ١٥٥)، تهذيب التهذيب (٢/ ٤٤٣)، التقريب (١٤٦٥).

وإسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر هو ابن جابر البجلي الكوفي، ضعيف. انظر: تهذيب الكمال (٣/ ٣٣)، تهذيب التهذيب (١/ ٢٧٩)، التقريب (٤١٧).

وجه الغرابة:

قوله: «غريب صحيح الإسناد...»

وهو كما قال، لتفرد الحكم، وإسماعيل به عن عبد الملك بن عمير، كذلك لتفرد عبد الملك بن عمير به.

لكنه من صحيح حديثه، وهذا محفوظ من حديث المغيرة، بل متواتر عنه.

وقوله: «ولم يخرجاه بهذه السِّياقة».

بل أخرجه مسلم (١٠٥) (٢٧٤) عن عروة بن المغيرة بن شعبة، أخبره أن المغيرة بن شعبة. وتوبع عبد الملك بن عمير متابعة فيها نظر سندا ومتنا: تابعه رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة: أن رسول اللَّه ﷺ توضأ، فمسح أسفل الخف وأعلاه. فذكره.

وهذا الحديث أُعِلَّ بعدة علل، وقد ضعفه الأئمة الكبار: البخاري، وأبو زرعة، والترمذي، وأبو داود، والشافعي، ومن المتأخرين: ابن حزم، وهو الصواب؛ لأن الأحاديث الصحيحة كلها تخالفه. البدر المنير (٣/ ٢٠-٢٤).

الحديث الثامن والعشرون

٢٨- حديث (٦٥٤٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ، وَعَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذ، قَالَا: ثَنَا أَبُو الْمُثَنَّى الْعَنْبَرِيُّ، ثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيُّ، ثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقُ، عَنْ مُوسَى الْجُهَنِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ سَلْمَانَ، رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ وَجَنَّةُ الْكَافِرِ». وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «أَطْوَلُ النَّاسِ شِبَعًا فِي الدُّنْيَا أَكْثَرُهُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

* **«هذا حديث غريب صحيح الإسناد، ولم يخرجاه».**

ضعيف.

قلتُ: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٣٦/ ٦٠٨٧) حدثنا محمد بن هشام المستملي، ومعاذ بن المثنى، قالا: ثنا علي بن المديني به.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «الزهد» (٤)، وفي «الجوع» (٣) ثنا الحسن بن الصباح عن سعيد بن محمد الوراق، عن موسى الجهني.

كذا لكن رواه غيرهم، فأدخلوا: «عطية بن عامر الجهني». بين «زيد بن وهب، وسلمان» وهو الصواب، وهكذا عند كل المصادر:

أخرجه ابن ماجه (٣٣٥١) -دون قوله: «إن الدنيا سجن المؤمن...»-، والطبري في «تهذيب الآثار مسند عمر» (١٠٣٤)، والعقيلي في «الضعفاء» (٣/ ٣٦٠)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٩٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٢٥٧)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٢٠/ ١٥١) عن محمد بن الصباح.

وابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٣/ ١٨١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٥٢٥٨) من طريق أبي موسى الهروي.

والبزار = البحر الزخار (٢٤٩٨) قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل، وإبراهيم بن سعيد.

وأبو يعلى في «المسند» -كما في «المطالب العالية» (٣١٣٧)، و«إتحاف الخيرة» (٣٦٠١)-: وثنا أبو موسى إسحاق بن إبراهيم الهروي وأبو معمر.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٦/ ٢٦٨/ ٦١٨٣) من طريق سعيد بن عنبسة الرازي.

والشجري في «الأمالي الخميسية» (٢٣٨٠) من طريق عبد العزيز بن محمد.

كلهم عن سعيد بن محمد الوراق، ثنا موسى الجهني، عن زيد بن وهب، عن عامر بن عطية، عن سلمان به.

وجه الغرابة:

قوله: «**غريب صحيح الإسناد...**» فيه نظر فسعيد بن محمد الوراق واه.

وتعقبه الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٨٠) قال: انفرد به واهٍ، يعني سعيد.

وقال ابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٣/ ١٨١): «سمعت يحيى بن معين يقول: سعيد بن محمد الوراق: ليس حديثه بشيء».

وبه ضعفه البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٣٦٠١)، وفي «مصباح الزجاجة» (٤/ ٣٠)، وابن حجر في «فتح الباري» (٩/ ٥٢٨).

وقوله: «عن زيد بن وهب، عن سلمان». منقطع، فبينهما واسطة.

وقال العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٣/ ٣٦٠) في ترجمة عطية بن عامر عن سلمان: «في إسناده نظر».

وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٢/ ٤٧٩): «وفي أسانيدها كلها مقال».

وضعفه المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣/ ١٠٠) حيث ذكره بصيغة التمريض: «وروي عن عطية بن عامر الجهني قال سمعت سلمان».

الحديث التاسع والعشرون

٢٩- حديث (٦٩٧٩) حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ، أَنْبَأَ ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِذٍ الْأَزْدِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ السُّلَمِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْرِضُ الْخَيْلَ وَعِنْدَهُ عُيَيْنَةُ بْنُ بَدْرٍ الْفَزَارِيُّ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَنَا أَعْلَمُ بِالْخَيْلِ مِنْكَ». فَقَالَ عُيَيْنَةُ: وَأَنَا أَعْلَمُ بِالرِّجَالِ مِنْكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ خَيْرُ الرِّجَالِ؟» قَالَ: رِجَالٌ يَحْمِلُونَ سُيُوفَهُمْ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ وَرِمَاحِهِمْ عَلَى مَنَاسِجِ خُيُولِهِمْ مِنْ رِجَالِ نَجْدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « كَذَبْتَ بَلْ خَيْرُ الرِّجَالِ رِجَالُ الْيَمَنِ، وَالْإِيمَانُ يَمَانٍ إِلَى لَخْمٍ وَجُذَامٍ، وَمَأْكُولُ حِمْيَرَ خَيْرٌ مِنْ أُكُلِهَا، وَحَضْرَمَوْتُ خَيْرٌ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ، وَاللَّهِ مَا أُبَالِي لَوْ هَلَكَ الْحَارِثَانِ جَمِيعًا، لَعَنَ اللَّهُ الْمُلُوكَ الْأَرْبَعَةَ: جَمْدًا، وَمِخْوَسًا، وَأَبْضَعَةَ، وَأُخْتَهُمُ الْعَمَرَّدَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «أَمَرَنِي رَبِّي أَنْ أَلْعَنَ قُرَيْشًا مَرَّتَيْنِ فَلَعَنْتُهُمْ، وَأَمَرَنِي أَنَّ أُصَلِّيَ عَلَيْهِمْ فَصَلَّيْتُ عَلَيْهِمْ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ»، ثُمَّ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ تَمِيمَ بْنَ مُرَّةَ خَمْسًا، وَبَكْرَ بْنَ وَائِلٍ سَبْعًا، وَلَعَنَ اللَّهُ قَبِيلَتَيْنِ مِنْ قَبَائِلِ بَنِي تَمِيمٍ مُقَاعِسَ وَمُلَادِسَ» ثُمَّ قَالَ: «عُصَيَّةُ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، عَبْدُ قَيْسٍ، وَجَعْدَةُ، وَعِصْمَةُ» ثُمَّ قَالَ: «أَسْلَمُ وَغِفَارٌ وَمُزَيْنَةُ وَأَحْلَافُهُمْ مِنْ جُهَيْنَةَ خَيْرٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ وَتَمِيمٍ وَغَطَفَانَ وَهَوَازِنَ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» ثُمَّ قَالَ: «شَرُّ قَبِيلَتَيْنِ فِي الْعَرَبِ نَجْرَانَ وَبَنُو تَغْلِبَ، وَأَكْثَرُ الْقَبَائِلِ فِي الْجَنَّةِ مَذْحِجٍ».

* «هذا حديث غريب المتن صحيح الإسناد ولم يخرجاه».

* ضعيف غريب المتن.

قلتُ: عزاه ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٦٠١٢) للمصنف لهذا الموضع في الفضائل: وجاء في السند: معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي، به.

وسقط اسم شريح بن عبيد من المستدرك، وكذا هو في «إتحاف المهرة» كما تقدم، لكنه ثابت عند الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٠٤٠) من طريق عافية بن أيوب المصري، عن معاوية بن صالح -وهو ابن حدير- عن شريح بن عبيد، عن عبد الرحمن بن عائذ: «أكثر القبائل في الجنة مذحج».

فسند المصنف منقطع في هذا الموضع ولا بد.

ورواه صفوان، عن شريح، عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي، عن عمرو بن عبسة السلمي.

أخرجه أحمد (١٩٤٤٦)، وفي «فضائل الصحابة» (١٦٥٠).

وأخرجه بطوله الطبراني في «مسند الشاميين» (٩٦٩)، وعنه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥٥٨٤)، ومن طريقه الخطيب في «تلخيص المتشابه» (٢/ ٧٥٣)، والمزي في «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٤٨) حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، وخالد أبو يزيد.

وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٢٨٢): «خير الرجال رجال من أهل اليمن، والإيمان يمان إلى لخم وجذام وعاملة، ومأكول حمير خير من آكلها، وأكثر القبائل في الجنة مذحج»، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٢/ ٧٥٠/ ٣١٩١) حدثنا الحوطي.

وأخرجه مختصرا ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٢٢٦٩) -«الإيمان

يمان»-، والنسائي في «الكبرى» (٨٢٩٣)، مختصرا -«أكثر القبائل في الجنة: مذحج»- أخبرنا عمران بن بكار.

كلهم عن أبي المغيرة، عن صفوان، عن شريح، عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي، عن عمرو بن عبسة السلمي.

وأخرجه السمعاني في «الأنساب» (١٢/ ١٦١) عن سليمان الشاذكوني، ثنا عبد اللَّه بن واقد.

كلاهما عن صفوان بن عمرو السكسكي، عن شريح بن عبيد عن عبد الرحمن بن عائذ الأزدي الثمالي، فذكره.

ولفظ السمعاني: «أكثر القبائل في الجنة مذحج».

وأخرجه أحمد (١٩٤٤٢). والدولابي في «الكنى والأسماء» (٢/ ٥٢٩) حدثنا محمد بن عوف الطائي.

كلاهما عن أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج قال: حدثنا عثمان بن عبيد أبو دوس اليحصبي، عن عبد الرحمن بن عائذ الثمالي عن عمرو بن عبسة السلمي قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «شر قبيلتين في العرب نجران وبنو تغلب».

وقال أبو نعيم: «ورواه جبير بن نفير، عن عمرو بن عبسة، ورواه يونس بن ميسرة بن حلبس، عن عمرو بن عبسة».

وجه الغرابة:

علَّته الانقطاع مع النكارة الظاهرة، فعبد الرحمن بن عائذ عن عمرو بن عنبسة منقطع، وابن عائذ يروي عن ابن عمر بواسطة مجاهد، وعمرو بن عبسة السلمي، توفي في خلافة عثمان. انظر: تهذيب التهذيب (٨/ ٦١).

وعبد الرحمن بن عائذ الأزدي، قال ابن حجر في «الإصابة» (٥/ ١٨٠): «تابعي

مشهور، وله مراسيل. قال البغوي في «الصحابة»: ذكره البخاري في الصحابة، وله عن النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم حديثان.

وقال ابن منده: ذكره البخاري في الصحابة، ولا يصح. وقال الطبراني: عبد الرحمن ابن عائذ الأزدي يقال: إنه أدرك النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم.

قال ابن عساكر: لم يذكره البخاري في تاريخه في الصحابة.

قلت: وكتاب البخاري في الصحابة ما رأيناه، والبغوي كثير النقل عنه.

وقال أبو حاتم الرازي: لم يدرك النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم. وقال ابن حبان في ثقات التابعين: يقال إنه لقي عليًّا. وقال أبو زرعة الرازي: حديثه عن علي مرسل، ولم يدرك معاذا. وقال ابن أبي حاتم: حديثه عن النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم مرسل.

وروى عن عمر مرسلا، وذكره أبو زرعة الدمشقي في تابعي أهل الشام، وذكره ابن سميع في الطبقة الثالثة منهم.

وقال في «الجرح والتعديل» (٥/ ٢٧٠): «روى عن النبي ﷺ مرسلا ولا صحبة له، من التابعين، روى عن عمر مرسلا، وعن علي مرسلا، وعن غضيف بن الحارث، وروى عن رجل عن عقبة بن عامر. روى عنه سليم بن عامر ويحيى بن جابر».

وقال العلائي في «جامع التحصيل» (٤٣٤): «يقال: إن له صحبة. قاله البخاري فيما حكاه عنه ابن منده... قال أبو حاتم: هو مرسل، ليست لابن عائذ صحبة بل هو من التابعين، ولم يدرك أيضا معاذا. وقال أبو زرعة: عبد الرحمن بن عائذ عن علي رضي الله عنه مرسل. قلت: وروى أيضا عن عمر وأبي ذر رضي اللَّه عنهما والظاهر أنه مرسل».

وقال الحافظ في «تقريب التهذيب» (٣٩١٠): «ثقة من الثالثة، ووهم من ذكره في الصحابة قال أبو زرعة: لم يدرك معاذا».

وعمرو بن عبسة السلمي قال الحافظ في «تهذيب التهذيب» (٨/ ٦٩): «كانت وفاته في أواخر خلافة عثمان فيما أظن، فإني ما وجدت له ذكرا في الفتنة ولا في خلافة معاوية».

وله طريق آخر:

عن يحيى بن حمزة، عن أبي حمزة -وهو عيسى بن سليم العنسي الرستني الحمصي- عن عبد الرحمن بن جبير الحضرمي وراشد بن سعد المقرئي وشبيب الكلاعي، عن جبير بن نفير، عن عمرو بن عبسة، به.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/ ٢٤٨-٢٤٩)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٧٢/ ٣٠١) مختصرا عن عمرو بن عبسة: عرضت الخيل على النبي ﷺ، فبعث السمط إلى عمرو: سمعت النبي ﷺ يقول: حضرموت خير من بني الحارث؟ قال: نعم، قال السمط: آمنت بالله ورسوله». وابن أبي عاصم (٢٢٧٠)، (٢٢٨٣) مفرقا مختصرا، ويعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٢٧-٣٢٨) مطولا -وفي آخره زيادات منكرة-، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٨٠٤)، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٢/ ٧٥١/ ٢٢٨٣) من طريق عبد اللَّه بن يوسف، وهو التنيسي الكلاعي الحمصي.

وابن أبي خيثمة في «تاريخه» (١/ ٦٦/ ١٣٠)، (٢/ ٧٥١/ ٣١٩٢) وحدثنا منصور بن أبي مزاحم. كلاهما عن يحيى بن حمزة به.

وزاد يعقوب بن سفيان في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٣٢٧-٣٢٨): «أكثر القبائل في الجنة مذحج وأسلم وغفار ومزينة، وأخلاطهم من جهينة خير من بني أسد وتميم وهوازن وغطفان عند اللَّه يوم القيامة، وما أبالي أن تهلك الحيان كلاهما، وأمرني أن ألعن قبيلتين، تميم بن مر سبعا، فلعنتهم سبعا، وبكر بن وائل خمسا فلعنتهم خمسا، وبنو عصية عصت اللَّه ورسوله، ألا عصية وقيس جعدة قبيلتان لا يدخل الجنة منهم

أحد أبدا، معاطس وملامس، وبشر القبائل نجران وبنو تغلب.

قال يحيى: وأخبرني هذا الحديث ثور بن يزيد. وقال: معادس وملادس، وزعم أنهما قبيلتان تاهتا ابتغتا البرق في عام جدب، فانقطعتا في أخبية الأرض لا يوصل إليهما، وذلك في الجاهلية».

واختلف فيه على منصور بن أبي مزاحم:

فرواه ابن شبة في «تاريخ المدينة» (٢/ ٥٤٨) حدثنا منصور بن أبي مزاحم قال: حدثنا يحيى بن حمزة العبسي، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير، عن عمرو بن عبسة قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «لا قايل ولا كاهن ولا ملك إلا الله، ولعن اللَّه الملوك الأربعة: جمدا ومخوسا ومسرحا وأبضعة، وأختهم العمردة» قال: وكانت تأتي المؤمنين إذا سجدوا فتركلهم برجلها».

وهذا منقطع دون شك.

وأورده الهيثمي في «المجمع» (١٠/ ٤٣)، وقال: رواه أحمد متصلا ومرسلا، والطبراني، وسمى الثاني بسر بن عبيد الله، ورجال الجميع ثقات.

قلتُ: إنما رواه أحمد بإسناد متصل، فيه رجل مبهم، في (١٩٤٥٠) حدثنا حسن بن موسى، حدثنا زهير بن معاوية، حدثنا يزيد بن يزيد بن جابر، عن رجل، عن عمرو بن عبسة.

وقال ابن كثير في «جامع المسانيد والسنن» (٦/ ٦٠٨): «ورواه الطبراني بأحسن من هذا السياق من طريق يزيد بن يزيد النسائي عن رجل يراه بسر بن عبيد اللَّه عنه».

ورواية الطبراني في القسم المفقود من «معجمه الكبير»، كما ذكر محققه.

والرجل المبهم جاء مسمى، فرواه الخلعي في «الخلعيات» -مخطوط- (٥٣٠) من طريق عمرو بن خالد، قال: حدثنا زهير بن معاوية، قال: حدثنا يزيد بن يزيد بن

جابر، عن رجل، يراه زهير بشرا، عن عمرو بن عبسة السلمي، قال: كان عيينة بن بدر جالسا عند رسول اللَّه ﷺ وهو يعرض خيلا، فقال له رسول اللَّه ﷺ: «أنا أبصر بالخيل منك، قال له عيينة: وأنا أبصر بالرجال منك».

وبسر بن عبيد الله، هذا يروي عن عمرو بن عبسة، ويروي عنه يزيد بن يزيد بن جابر، كما ذكر المزي في «التهذيب»، وهذا منقطع دون شك. بسر بن عبيد اللَّه الحضرمي، ترجمه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ١٥٧): «روى عن واثلة بن الأسقع وسنان بن غرفة، وكانت له صحبة وأبي إدريس الخولاني ويزيد بن الأصم ويزيد بن خمير وعبد اللَّه بن معانق الأشعر.

وقال أبو مسهر: أحفظ أصحاب أبي إدريس عنه بسر بن عبيد الله. «تاريخ دمشق» (١٠/ ١٦٣).

وقال ابن حجر: ثقة حافظ من الرابعة. التقريب (٦٦٧).

وقال الذهبي في «النبلاء» (٤/ ٥٩٢): «عاش إلى حدود سنة عشر ومئة، وكان من علماء دمشق. توفي في خلافة هشام بن عبد الملك».

وحديثه عند البخاري عن أبي إدريس الخولاني. انظر: التعديل والتجريح (١/ ٤٣١).

وعند مسلم (٩٧) (٩٧٢) عن واثلة، عن أبي مرثد الغنوي.

وفي (٩٨) (٩٧٢)، (٥١) (١٨٤٧) عن أبي إدريس الخولاني، عن واثلة بن الأسقع، وعن حذيفة بن اليمان.

الحديث الثلاثون

٣٠- حديث (٦٩٩٦) أَخْبَرَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمِهْرجَانِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُعَاوِيَةَ، ثَنَا أَبُو سُفْيَانَ زِيَادُ بْنُ سَهْلٍ الْحَارِثِيُّ، ثَنَا عُمَارَةُ ابْنُ

مِهْرَانَ الْمِعْوَلِيُّ، ثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ اخْتَارَ الْعَرَبَ ثُمَّ اخْتَارَ مِنَ الْعَرَبِ قُرَيْشًا ثُمَّ اخْتَارَ مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ ثُمَّ اخْتَارَنِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ فَأَنَا خِيرَةٌ مِنْ خِيرَةٍ». (٦٩٩٧)- حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّغَانِيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ، ثَنَا يَزِيدُ بْنُ عَوَانَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ذَكْوَانَ، خَالِ وَلَدِ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ.

* «قد صحت الرواية عن عمرو بن دينار، فإن كان عن سالم فهو غريب صحيح، وإن كان عن ابن عمر فقد سمع عمرو بن دينار من ابن عمر».

ضعيف.

قلتُ: أورده من وجهين:

١- عمرو بن دينار، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر.

٢- عمرو بن دينار، عن ابن عمر. وصححهما مع استغراب طريق سالم بن عبد الله.

وكلا الطريقين لا يثبت:

فالسند الأول: لم أجده عند غيره، وهو مظلم، وفيه:

- **الحسن بن محمد المهرجاني** هو: الحسن بن محمَّد بن إسحاق بن إبراهيم بن الأزهر، أبو محمَّد، الإِسْفَرايِيني، ابن أخت أبي عوانة. شيخ الحاكم أحد الثقات. انظر: النبلاء (١٥/ ٥٣٥)، (١٦/ ٥٠)، تاريخ الإسلام (٢٥/ ٣٤٨)، العبر (٢/ ٧٣).

- **وزياد بن سهل الحارثي** أبو سفيان، لم أجده. إلا أني وقفت على سندين جاء فيهما توثيقه:

١-أخرج أبو الفضل الزهري في «حديثه» (٤١١) قال: نا عبد الله، قال: نا هارون بن

سفيان المستملي، قال: حدثني زياد بن سهل الحارثي أبو سفيان البصري، وكان ثقة، قال: حدثتني أم سلمة أخت معبد بن خالد الأنصارية، وكانت صالحة، قالت: سمعت أنس بن مالك، يقول: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «الدال على الخير كفاعله».

٢- ذكره الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٦/ ٣٦) أخبرني الأزجي، قال: حدثنا عمر بن محمد بن إبراهيم، قال: حدثنا عبد اللَّه بن إسحاق المدائني، قال: حدثنا هارون بن سفيان المعروف بالديك، قال: حدثنا زياد بن سهل الحارثي أبو سفيان، وكان ثقة بصريا، قال: حدثتني أم سلمة الأنصارية، وكانت أخت أم معبد بن خالد، قالت: سمعت أنسا يقول: أتي رسول الله، ﷺ بجنازة ليصلي عليها...

- **وعبد العزيز بن معاوية بن عبد اللَّه القرشي الأموي العتابي البصري** أبو خالد، قال ابن حجر: «صدوق له أغلاط». انظر: «الثقات» (٨/ ٣٩٧)، «تهذيب التهذيب» (٦/ ٣٥٨) «تقريب التهذيب» (٤١٢٥)، ميزان الاعتدال (٢/ ٦٣٦)، «لسان الميزان» (٤/ ٣٨).

والسند الثاني:

أخرجه ابن أبي الدنيا في «الإشراف» (٣٤٣)، والطبراني في «معجمه الكبير» (١٢/ ٤٥٦/ ١٣٦٥٠)، وفي «الأوسط» (٦١٨٢)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٨)، والبيهقي في «الشعب» (١٣٩٣)، (١٦٠٦) عن حماد بن واقد.

والعقيلي (٤/ ٣٨٨)، والحاكم (٦٩٥٤)، (٦٩٩٧)، وفي «معرفة علوم الحديث» (ص: ٢٣٤)، وابن قدامة المقدسي في «إثبات صفة العلو» (٢٩) عن يزيد بن عوانة.

كلهم: عن محمد بن ذكوان خال ولد حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال: «إنا لقعود بفناء النبي ﷺ إذ مرت به امرأة، فقال بعض القوم: هذه بنت رسول اللَّه ﷺ، فقال أبو سفيان: مثل محمد في بني هاشم مثل الريحانة في...

قال الطبراني: «لم يروه إلا محمد بن ذكوان، ولا عنه إلا حماد بن واقد».

قلتُ: تابعه يزيد بن عوانة كما سبق.

وقال ابن عدي: «وهذا الحديث يعرف بحماد بن واقد عن محمد بن ذكوان، ولحماد بن واقد أحاديث، وليست بالكثيرة، وعامة ما يرويه مما لا يتابعه الثقات عليه». وقال: قال البخاري، والنسائي: منكر الحديث. وعامة ما يرويه، إفرادات، وغرائب، ومع ضعفه يكتب حديثه، وبه ضعفه الهيثمي (٨/ ٢١٥).

قلتُ: وفيه ضعيف آخر هو: محمد بن ذكوان، قال النسائي: «ليس بثقة، وضعفه الدارقطني، وغيره».

وأخرجه الحاكم (٦٩٥٣) عن حماد بن واقد الصفار ثنا محمد بن ذكوان خال ولد حماد بن زيد عن محمد بن المنكدر عن عبد اللَّه بن عمر رضي اللَّه عنهما قال: «فذكره».

قلتُ: وهذا اضطراب من ابن ذكوان يدل على ضعفه.

وقال العقيلي (٤/ ٣٨٨): «يزيد بن عوانة الكلبي عن محمد بن ذكوان: لا يتابع عليه...، والرواية في هذا من غير هذا الوجه لينة أيضا».

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٣١٦): «حديث غريب».

وقال الذهبي في «العلو للعلي الغفار» (ص ٢٣): «حديث منكر، رواه جماعة في كتب السنة، وأخرجه ابن خزيمة في كتاب «التوحيد».

والحديث ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/ ٣٦٧/ ٢٦١٧) من هذا الوجه: عن يزيد بن عوانة الكلاسي قال: ولا أحسب أن محمد بن ذكوان حدثني به عن عبد اللَّه بن دينار عن ابن عمر، ونقل عن أبيه قال: «هذا حديث منكر».

والراجح فيه الإرسال كما ذكر الدارقطني في «العلل» (١٣/ ١٧٢/ ٣٠٥٨) أنه من مرسل أبي جعفر، عن النبي ﷺ مرسلا. وهو الصواب».

وهذا المرسل:

أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٢٠) أخبرنا عارم بن الفضل السدوسي ويونس بن محمد المؤدب.

والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (١/ ٢٦٩)، ومن طريقه: البيهقي في «الكبرى» (٧/ ١٣٤)، وفي «دلائل النبوة» (١/ ١٦٧) عن عبيد اللَّه بن موسى وسليمان بن حرب وحجاج بن منهال.

كلهم: عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «إن اللَّه اختار العرب، فاختار منهم كنانة، أو قال: النضر بن كنانة، شك حماد، ثم اختار منهم قريشا، ثم اختار منهم بني هاشم، ثم اختارني من بني هاشم».

وهذا اللفظ ليس فيه نكارة كالشأن في الرواية السابقة الموصولة، ولعله لذلك، قال البيهقي: «هذا مرسل حسن».

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١/ ٢٠) أخبرنا أبو ضمرة المدني أنس بن عياض الليثي أخبرنا جعفر بن محمد بن علي عن أبيه محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ قال: «قسم اللَّه الأرض نصفين، فجعلني في خيرهما، ثم قسم النصف على ثلاثة: فكنت في خير ثلث منها، ثم اختار العرب من الناس، ثم اختار قريشا من العرب، ثم اختار بني هاشم من قريش، ثم اختار بني عبد المطلب من بني هاشم، ثم اختارني من بني عبد المطلب».

قلتُ: هذا يؤكد رجحان الإرسال في الحديث، لكن هذا السِّياق فيه نكارةٌ كذلك.

وجه الغرابة:

قوله: «**قد صحَّت الرواية عن عمرو بن دينار، فإن كان عن سالم فهو غريب صحيح**».

قلتُ: كلَّا لم تصح، والطريق عن سالم بن عبد اللَّه مظلم، لا يثبت. والسند الثاني اضطرب محمد بن ذكوان فيه.

الحديث الحادي والثلاثون

٣١- حديث (٧٢٣٠) أَخْبَرَنَا أَبُو سَهْلٍ زِيَادُ بْنُ الْقَطَّانِ، ثَنَا أَبُو قِلَابَةَ، ثَنَا بَدَلُ ابْنُ الْمُحَبَّرِ، ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَشْرَبْهَا فِي الْآخِرَةِ».

*** «هذا حديث صحيح غريب من حديث شعبة وقد اتفق الشيخان رضي اللَّه عنهما على حديث عبيد اللَّه بن عمرو بن جريج عن نافع في هذا الباب».**

صحيح غريب.

قلتُ: قوله: «عبيد اللَّه بن عمرو بن جريج»، تصحيف. والصواب: «عبيد اللَّه بن عمر وابن جريج»[(١)] على أن الشيخين لم يخرجاه عن ابن جريج عن نافع.

والحديث؛ أخرجه ابن الجعد في «المسند» (١١٨٠) عن شبابة، وابن الجعد في «المسند» (١١٨٠) عن أسود بن عامر، وابن الجعد (١١٨٠)، وأحمد (٦٠٤٦)، والبزار في «البحر الزخار» (٥٧٩٦)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٧٩٧٠)، وابن الأعرابي في «المعجم» (١٧٤١)، وأبو الشيخ في «ذكر الأقران» (٤١٤) عن أبي النضر هاشم بن القاسم، والعقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٤٥) عن عبد اللَّه بن خيران، والدينوري في «المجالسة وجواهر العلم» (٣٥٦٦)، وأبو الشيخ في «ذكر الأقران» (٤١٣)، والدارقطني في «السنن» (٥/ ٤٤٥)، والخطيب في «المتفق والمفترق» (٢/ ٧٨٢) عن أبي النعمان الحكم بن عبد الله،

وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٣/ ٣٤١) عن عبد الرحمن بن زياد الرصاصي، وأبو علي بن شاذان في «الأول من حديثه» (٦٤)، والخطيب في

(١) وكذا هو في طبعة التأصيل (٧٤٣٥).

«الموضح» (١/ ٤٠٠) عن الحارث بن خليفة.

جميعهم -سبعة رواة- عن شعبة، عن أيوب.

وذكره العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢٤٥) في ترجمه عبد اللَّه بن خيران بغدادي، عن شعبة، والمسعودي لا يتابع على حديثه. وقال: «وحديث شعبة عن أيوب صحيح موقوف».

وقال البزار: «وهذا الحديث رواه غير شعبة، وإنما ذكرنا، عن شعبة لقلة ما أسند شعبة، عن أيوب».

وتوبع شعبة عليه:

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في «المصنف» (١٧٠٥)، وأحمد (٤٩١٦)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٧٩٧١) قال: أنبأ معمر.

وأخرجه أحمد (٥٧٣٠)، ومسلم (٧٣) (٢٠٠٣)، والنسائي (٨/ ٣١٨)، وفي «الكبرى» (٥١٦٣، ٥١٦٤)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٧٩٦١)، وابن حبان (٥٣٦٦)، والدارقطني في «السنن» (٥/ ٤٤٥)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٥٠٠) عن حماد بن زيد.

كلاهما عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعا.

لفظ معمر: «من شرب الخمر في الدنيا، ثم مات وهو يشربها لم يتب منها، حرمها اللَّه عليه في الآخرة».

ولفظ حماد بن زيد (٧٣) (٢٠٠٣): «فمات وهو يدمنها لم يتب».

وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥١٨٤) أخبرنا أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي، ثنا أبو حامد بن الشرقي، ثنا محمد بن عقيل، وأحمد بن حفص، ثنا حفص بن عبد الله، حدثني إبراهيم بن طهمان، عن أيوب، عن نافع، [و]

عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر: أنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «من شرب الخمر في الدنيا ولم يتب لم يشربها في الآخرة، وإن أدخل الجنة».

فزاد فيه: «وإن أدخل الجنة». وهي غير محفوظة.

فالحديث من دونها في «مشيخة ابن طهمان» (٢٠٣): عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «من شرب الخمر في الدنيا لم يشربها في الآخرة إلا أن يتوب»، وهو لفظ الرواية عند كافة مخرجيه مما يدل على شذوذها.

وكذا رواه ابن جريج، أخبرني موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بمثل حديث عبيد اللَّه يعني ابن عمر. أخرجه مسلم (٢٠٠٣). فهو المحفوظ.

و«مشيخة ابن طهمان» من رواية أحمد بن حفص بن عبد اللَّه بن راشد النيسابوري، نا أبي، حدثني إبراهيم بن طهمان، وهو طريقُ البيهقيِّ نفسُه، وهذا اللفظ ليس في المشيخة.

واللفظ الصحيح لم يتعرض لكونه يدخل الجنة أصلا، ثم بجمع الروايات يتبين أن المقصود مدمنها فهذا شيء آخر لكن من يدخل الجنة لا يعاقب أصلا.

وذكره الدارقطني في «العلل» (٧/ ٩٠) وقال إسماعيل ابن علية: عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ؛ كل مسكر حرام.

قاله الحسن بن علي بن زيد الصرلائي.

وقال: عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، قوله: من شرب الخمر، فمات وهو غير تائب منها لم يشربها في الآخرة.

قاله سريج بن يونس عنه.

وقال معمر: عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: من شرب الخمر في الدنيا ثم مات وهو يشربها، لم يتب منها، حرمها اللَّه عليه في الآخرة.

وقيل: عن شعبة، عن أيوب مثله».

وتوبع أيوب عليه، تابعه مالك، وعبيد اللَّه بن عمر، وغيرهما إلا أنا سنكتفي برواية الشيخين:

أخرجه البخاري (٥٥٧٥)، ومسلم (٧٦) (٢٠٠٣) عن مالك.

وأخرجه مسلم (٧٨) (٢٠٠٣) عن عبيد اللَّه بن عمر.

كلاهما عن نافع، عن ابن عمر، زاد عبيد اللَّه بن عمر في آخره: «إلا أن يتوب».

وأخرجه مسلم (٢٠٠٣) عن هشام بن سليمان المخزومي، عن ابن جريج، أخبرني موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بمثل حديث عبيد الله.

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث صحيح غريب من حديث شعبة...**».

نعم هو صحيح غريب لقلة ما أسند شعبة، عن أيوب. فهو من الصحيح الغريب.

الحديث الثاني والثلاثون

٣٢- حديث (٧٢٨٢) أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيُّ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ الْبَصْرِيُّ، ثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُوسَى الرَّمْلِيُّ وَهُوَ ابْنُ أَبِي عِمْرَانَ[1]، ثَنَا أَبُو خَالِدٍ سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ الْأَحْمَرُ، حَدَّثَنِي دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيُعَمِّرُ بِالْقَوْمِ الزَّمَانَ، وَيُكْثِرُ لَهُمُ الْأَمْوَالَ، وَمَا نَظَرَ إِلَيْهِمْ مُنْذُ خَلَقَهُمْ بُغْضًا لَهُمْ» قَالُوا: كَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «بِصِلَتِهِمْ لِأَرْحَامِهِمْ».

(١) في طبعة التأصيل (٧٤٨٨): عمران بن هارون أبو موسى بن أبي عمران، ذكروا أنهم صححوها من لسان الميزان.

* قال الحاكم رحمه اللَّه تعالى: «عمران الرملي من زهاد المسلمين وعبادهم، [فإن] كان حفظ هذا الحديث عن أبي خالد الأحمر فإنه غريب صحيح».

حسن.

قلتُ: أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٨٥/ ١٢٥٥٦)، وعنه: أبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٣١)، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١١/ ٦٥/ ٧٠) حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، ومطلب بن شعيب الأزدي، وأبو الجارود مسعود بن محمد الرملي، وتمام في «الفوائد» (١٧٦٤)، والسلمي في «طبقات الصوفية» (ص: ٢٧٠) من طريق مسعود الرملي وحده، وأبو العباس النسوي في «تاريخ الصوفية» -كما في «ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار» (١٩/ ٢٢١)-، وابن الجوزي في «البر والصلة» (٢٥٩) من طريق إسحاق بن إبراهيم بن سنين.

والبيهقي في «الشعب» (٧٥٩٦) من طريق أبو موسى عمران بن هارون الرياح، ومحمد بن عبد الحكم المصري، والواحدي في «التفسير الوسيط» (٢/ ٥) من طريق إسحاق بن سيار، جميعهم عن عمران بن هارون الرملي، قال: حدثني أبو خالد الأحمر، قال: حدثني داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن ابن عباس، فذكره.

ووقع عند تمام، والنسوي والسلمي: «عمران بن هارون الصوفي».

ووقع عند ابن الجوزي: «عمران بن أبي عمران».

وقال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث داود والشعبي، تفرد به عمران الرملي عن أبي خالد».

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٥٩٦). ووقع عنده: (أبو موسى عمران بن هارون الرياح، ومرة: عمران بن أبي عمران).

وأخرجه البيهقي في «الشعب» (٧٥٩٧). ووقع عنده: (أبو نشيط محمد بن هارون بالرملة).

وعزاه ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٧٨٩١) للمصنف، ووقع عنده: «عمران بن موسى الدئلي وهو ابن أبي عمران... وقال: غريب صحيح إن كان عمران بن أبي عمران الدئلي الزاهد حفظه». كذا: الدئلي، وهو تصحيف، والصواب الرملي، فهو من أهل الرملة.

وقال ابن حجر في «لسان الميزان» (٦/ ١٧٨): «عمران بن أبي عمران الرملي. عن بقية بن الوليد. وأتى بخبر كذب فهو آفته. انتهى. ولم أقف على الحديث المذكور، وأنا أخشى أن يكون عمران هذا هو ابن هارون الآتي. وقد أخرج الحاكم في «المُستَدرَك» حديثا من طريق يحيى بن عثمان المصري عن عمران بن موسى الرملي، عن أبي خالد الأحمر وقال: إن كان عمران بن أبي عمران الزاهد حفظه فهو غريب صحيح. وأظن أن اسم أبيه وقع فيه في هذه الرواية تحريف، وإنما هو هارون لا موسى، فكأنه كان فيه: حدثنا عمران أبو موسى، فإنها كنيته، كما سأبينه في ترجمة عمران بن هارون بعد قليل.

وقد أخرج الحديث المذكور الطبراني عن يحيى بن عثمان الذي أخرجه الحاكم من طريقه فقال: عمران بن هارون. وكذلك أخرجه عن مطلب بن شعيب، وغيره عن عمران بن هارون الرملي. وأخرجه أبو العباس النسوي في تاريخ الصوفية بسنده عن إسحاق بن إبراهيم بن سنين حَدَّثَنا عمران بن هارون الصوفي، حَدَّثَنا أبو خالد الأحمر... الحديث».

وترجمه ابن النجار في «ذيل تاريخ بغداد» (١٩/ ٢٢١): «وذكره أبو العباس أحمد بن محمد بن زكريا النسوي في «تاريخ الصوفية» من جمعه، وذكر أنه بغدادي من شيوخ العراق».

وعليه فنقول: عمران بن هارون أبو موسى الرملي:

ترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/ ٣٠٧) وقال: «سألت أبا زرعة

عنه فقال: صدوق». وقال ابن حبان في «الثقات» (٨/ ٤٩٨): «عمران بن هارون أبو موسى الصوفي من أهل الرملة وهو الذي يقال له عمران بن أبي عمران. يروي عن أبي خالد الأحمر وأهل العراق.

روى عنه أبو نشيط محمد بن هارون وأهل الشام، يخطئ ويخالف».

وقال ابن يونس: «في حديثه لين». وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٣/ ٢٤٠): «صدَّقه أبو زرعة، وليَّنه ابن يونس».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ١٥٢): «رواه الطبراني وإسناده حسن».

وجه الغرابة:

قلتُ: قال الحاكم: «عمران الرملي من زهاد المسلمين وعبادهم، [فإن] كان حفظ هذا الحديث عن أبي خالد الأحمر فإنه غريب صحيح».

وهو كما قال، وعمران كما مضى مختلف فيه، وقول أبي زرعة فيه أولى ممن تكلم فيه، وعليه فلا بأس بسنده، سيما وليس فيما روى نكارة.

الحديث الثالث والثلاثون

٣٣- حديث (٧٤٢٨) أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّعْرَانِيُّ، ثَنَا جَدِّي، ثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْجُعْفِيُّ، حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «كَانَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ إِذَا قَامَ فِي رَمَضَانَ رَأَى شَجَرَةً نَابِتَةً بَيْنَ يَدَيْهِ قَالَ: مَا اسْمُكِ؟ فَتَقُولُ: كَذَا وَكَذَا، فَيَقُولُ: لِأَيِّ شَيْءٍ أَنْتِ؟ فَتَقُولُ: لِكَذَا وَكَذَا، فَإِنْ كَانَتْ لِدَوَاءٍ كُتِبَ، وَإِنْ كَانَتْ لِغَرْسٍ غُرِسَتْ، فَبَيْنَمَا هُوَ يُصَلِّي ذَاتَ يَوْمٍ إِذَا شَجَرَةٌ نَابِتَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ فَقَالَ لَهَا: مَا اسْمُكِ؟ قَالَتِ: الْخَرْنُوبُ. قَالَ: لِأَيِّ شَيْءٍ أَنْتِ؟ قَالَتْ:

لِخَرَابِ أَهْلِ هَذَا الْبَيْتِ. فَقَالَ سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: اللَّهُمَّ غُمَّ عَلَى الْجِنِّ مَوْتِي حَتَّى يَعْلَمَ الْإِنْسُ أَنَّ الْجِنَّ لَا تَعْلَمُ الْغَيْبَ. قَالَ: فَنَحَتَهَا عَصًا فَتَوَكَّأَ عَلَيْهَا حَوْلًا مَيِّتًا وَالْجِنُّ تَعْمَلُ فَأَكَلَتْهَا الْأَرَضَةُ فَسَقَطَ، فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْإِنْسُ أَنَّ الْجِنَّ لَا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ». قَالَ: «فَشَكَرَتِ الْجِنُّ الْأَرَضَةَ فَكَانَتْ تَأْتِيهَا بِالْمَاءِ» وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ، يَقْرَؤُهَا هَكَذَا.

* «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وهو غريب بمرة من رواية عبيد اللَّه بن وهب[1]، عن إبراهيم بن طهمان، فإني لا أجد عنه غير رواية هذا الحديث الواحد. وقد رواه سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، فأوقفه على ابن عباس».

* ضعيف.

قلتُ: وأخرجه الحاكم (٨٢٢٢) أخبرنا الشيخ أبو بكر بن إسحاق، ثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أبو حذيفة موسى بن مسعود، ثنا إبراهيم بن طهمان، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي اللَّه عنهما، مرفوعا به.

وأخرجه البزار في مسنده (٥٠٦٠)، وابن جرير الطبري في «التاريخ» (١/ ٥٠١)، وفي «التفسير» (١٩/ ٢٤٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١١/ ٤٥١/ ١٢٢٨١)، والباغندي في «الأمالي» (٥٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ٣٠٤)، وفي «الطب النبوي» (٦٠٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٢٩٦)، والضياء المقدسي في «المختارة» (١٠/ ٢٩٠/ ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨) من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود، عن إبراهيم بن طهمان، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي اللَّه عنهما، عن النبي ﷺ، به.

وأبو نعيم في «الطب النبوي» (٢/ ٥٨١) عن أحمد بن حفص حدثني أبي، حَدَّثَنا إبراهيم بن طهمان.

(١) وكذا في طبعة التأصيل (٧٦٣٣) مصغرا، ولم يصلحوها.

وقال أبو نعيم في «الحلية»: «غريب من حديث سعيد تفرد به عطاء».

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٠٨): «رواه الطبراني والبزار بنحوه، مرفوعا وموقوفا، وفيه عطاء وقد اختلط، وبقية رجالهما رجال الصحيح».

قلت: ابن طهمان ليس ممن روى عن عطاء بن السائب قبل الاختلاط، وقد خالفه جرير، وسفيان بن عيينة، فقالا: عن عطاء بن السائب به موقوفا على ابن عباس.

أخرجه الحاكم (٣٥٨٤) عن جرير، وأخرجه محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٢٠٧)، والبزار في البحر الزخار (٥٠٦١) عن سفيان. كلاهما عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، موقوفا.

وقال البزار -بعد إخراجه-: «وهذا الحديث قد رواه جماعة، عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفا، ولا نعلم أسنده إلا إبراهيم بن طهمان».

وقال عبد الحق الإشبيلي في «الأحكام الكبرى» (٤/ ١٩٨): «وهذا الحديث رواه ابن عيينة وجماعة، عن عطاء موقوفا على ابن عباس».

قلت: قوله: «وقد رواه سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، فأوقفه على ابن عباس».

وهو الراجح، وأخرجه الحاكم (٧٤٢٩)، والحسين في «الزهد لابن المبارك» (١٠٧٢)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٢/ ٢٩٦) من طريق الأحوص بن جواب الضبي: حدثنا عبد الجبار بن عباس الهمداني عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، رضي اللَّه عنهما موقوفا.

قلت: وهذا سند صحيح، وهو يشهد أن أصل الحديث موقوف كما رواه جرير وسفيان عن عطاء، وهو الصواب.

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٢/ ٣٥٢): «وهو أشبه بالصواب».

وأخرجه الطبري في «التاريخ» (١/ ٥٠٢)، وفي «التفسير» (١٩/ ٢٤١) حدثني موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو بن حماد، عن أسباط، عن السدي في حديث ذكره عن أبي مالك وعن أبي صالح، عن ابن عباس -وعن مرة الهمداني، عن ابن مسعود- وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ قال: فذكره موقوفا بنحوه.

وقال ابن كثير في «التفسير» (٦/ ٥٠٢): «وهكذا رواه ابن أبي حاتم، من حديث إبراهيم بن طهمان، به. وفي رفعه غرابة ونكارة، والأقرب أن يكون موقوفا، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني له غرابات، وفي بعض حديثه نكارة.

ثم ذكره موقوفا عن ابن عباس، وعن ابن مسعود الذي ذكرناه قريبا، ثم قال: «هذا الأثر -والله أعلم- إنما هو مما تُلُقِّيَ من علماء أهل الكتاب، وهي وقف، لا يصدق منه إلا ما وافق الحق، ولا يكذب منها إلا ما خالف الحق، والباقي لا يصدق ولا يكذب».

قلتُ: قوله: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وهو غريب بمرة من رواية عبيد اللَّه بن وهب...».

كذا قال الحاكم في التعليق عقب الحديث: «عبيد اللَّه بن وهب». كذا مصغرا، وذكره ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٧/ ١٧٥/ ٧٥٦٨) وقال: «ورواه الحاكم أيضا في الطب:... وقال: صحيح غريب بمرة من حديث: ابن وهب». فلم يذكر اسمه، لكن الظاهر أنه وهم، ففي ترجمة يحيى بن سليمان الجعفي الكوفي ذكروا في شيوخه: عبد اللَّه بن وهب، وهو معروف بالرواية عنه:

قال الباجي في «التعديل والتجريح» (٣/ ١٢٢٠): «يحيى بن سليمان بن يحيى أبو سعيد الجعفي الكوفي سكن مصر، أخرج البخاري في العلم والصلاة وغير موضع عنه عن عبد اللَّه بن وهب. قال أبو حاتم: هو شيخ».

قال ابن حجر في «مقدمة فتح الباري» (ص: ٤٥١): «يحيى بن سليمان الجعفي

الكوفي نزيل مصر، أكثر عن ابن وهب لقيه البخاري، وروى الترمذي عن رجل عنه، وكان النسائي سيء الرأي فيه، قال: إنه ليس بثقة. وأما الدارقطني والعقيلي فوثقاه، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: ربما أغرب. قلت: لم يكثر البخاري من تخريج حديثه، وإنما أخرج له أحاديث معروفة من حديث ابن وهب خاصة». انظر: تهذيب التهذيب (١١/ ٢٢٧)، التقريب (٧٥٦٤).

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وهو غريب...**».

الغرابة في رواية عبد اللَّه بن وهب عن إبراهيم بن طهمان، وهذا غير معروف عند أهل الصنعة.

أما الصحة فلا، وهو مُعَلٌّ بالوقف كما ذكر المصنف.

الحديث الرابع والثلاثون

٣٤- حديث (٧٦٩١) أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ بَالَوَيْهِ، ثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، ثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْحَارِثِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقَطِيعِيُّ، قَالَا: ثَنَا زِيَادُ بْنُ الرَّبِيعِ، ثَنَا الْحَضْرَمِيُّ بْنُ لَاحِقٍ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ رَجُلًا عَطَسَ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَأَنَا أَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، وَلَكِنْ لَيْسَ هَكَذَا عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَطَسَ أَحَدُنَا أَنْ يَقُولَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ».

*** «هذا حديث صحيح الإسناد، غريبٌ في ترجمة شيوخ نافع، ولم يخرجاه».**

ضعيف.

قلتُ: أخرجه الترمذي (٢٧٣٨)، والبزار في البحر الزخار (٥٨٩٠)، والحارث في «مسنده» (بغية الباحث ٨٠٧)، والبيهقي في «الشعب» (٨٨٨٤)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٦/ ٥٥٣) عن زياد بن الربيع اليحمدي، ثنا الحضرمي من آل

الجارود عن نافع أن رجلا عطس إلى جنب ابن عمر.

لفظ البزار مختصر، قال: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله».

وقع عند الحاكم: «الحضرمي بن لاحق»، وكذا هو في «إتحاف المهرة» (٩/ ٧٨) ـ وهو خطأ من الحاكم؛ قال الخطيب في «الموضح» (١/ ٢١٩): قال أبو علي صالح بن محمد: الحضرمي بن لاحق، لا أعلم أحدا روى عنه غير يحيى بن أبي كثير وعكرمة بن عمار.

والحضرمي الذي روى عنه التيمي غير هذا، وهو يروي عن أبي السوار وعن سعيد بن أبي الحسن.

والحضرمي الذي روى عنه زياد بن الربيع عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ في العطاس آخر».

وقال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث زياد بن الربيع».

وقال البيهقي: «الإسنادان الأولان أصح من رواية زياد بن الربيع وفيهما دلالة على خطأ رواية ابن الربيع، وقد قال البخاري: فيه نظر». سيأتي تخريجهما والكلام عليهما.

قلت: زياد بن الربيع ثقة كما قال أحمد وغيره، وعلقه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣/ ١٢٥) في ترجمة: حَضرمي، مولَى الجارود. عنْ نَافِعٍ، عنِ ابْنِ عُمَر، عن النبيِّ ﷺ، في العطاس.

والحضرمي بسكون المعجمة بلفظ النسبة بن عجلان مولى الجارود، رَوَى عنه: زياد بن الربيع اليحمدي، وسكين بن عبد العزيز، ونصر بن خزيمة. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال الذهبي: صدوق، وقال الحافظ: مقبول. انظر: تهذيب الكمال (٦/ ٥٥٢)، تهذيب التهذيب (٢/ ٣٩٤)، التقريب (١٣٩٥).

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث صحيح الإسناد غريب**»، ليس بصحيح لجهالة الحضرمي وتفرده عن نافع مما يستنكر.

وأورده الذهبي في «ميزان الاعتدال» (٢/ ٨٢) عن القواريري، حدثنا زياد بن الربيع، حدثني الحضرمي، عن نافع، عن ابن عمر: وقال: «قد احتج بزياد أبو عبد اللَّه في جامعه الصحيح».

قلتُ: العلة في الحضرمي، وليس زياد.

ورواه الوليد بن مسلم قال: ثنا سعيد بن عبد العزيز، عن سليمان بن موسى، عن نافع قال: رأيت ابن عمر، وقد عطس رجل إلى جنبه، فقال: الحمد للَّه وسلام على رسول الله، فقال ابن عمر: وأنا أقول: السلام على رسول الله، ولكن ليس هكذا أمرنا رسول اللَّه ﷺ، «أمرنا رسول اللَّه ﷺ، أن نقول إذا عطسنا: الحمد للَّه على كل حال».

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٦٩٨)، وفي «مسند الشاميين» (٣٢٣). وهذا سند منكر: الوليد بن مسلم يدلس ويسوي.

وسليمان بن موسى القرشي الدمشقي الأشدق، صدوق فقيه في حديثه بعض لين، وخولط قبل موته بقليل. فهذه المتابعة لا تثبت.

وله طريق آخر: عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعا: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد للَّه - أحسبه قال - على كل حال، وليقل له: يرحمك الله، وليقل هو: يغفر اللَّه لنا ولكم».

أخرجه البزار (٢٠١١- كشف)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢/ ٤١١/ ١٣٥١٦) من طريق إسرائيل، عن أسباط بن عزرة، عن جعفر بن أبي وحشية، عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: كنا جلوسا عند النبي ﷺ، فعطس فحمد الله، فقالوا: يرحمك الله، فقال رسول اللَّه ﷺ: «يهديكم الله، ويصلح بالكم».

وهذا سند منكر، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٥٧): «رواه الطبراني، وفيه أسباط بن عزرة ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلتُ: أما الإسنادان اللذان ذكرهما البيهقي، مستدلا بهما على خطأ رواية ابن الربيع:

١-فأخرج في «شعب الإيمان» (٨٨٨٢)، وقَوَّام السُّنَّة في «الترغيب والترهيب» (٥٤٤) من طريق زهير عن أبي إسحاق عن نافع قال عطس رجل عند ابن عمر فحمد اللَّه فقال له ابن عمر: «قد بخلت فهلا حيث حمدت اللَّه صليت على النبي ﷺ».

وهذا إسناد رجاله ثقات، إلا أن زُهيرًا سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط.

٢-وأخرج البيهقي في «شعب الإيمان» (٨٨٨٣) من طريق عمر بن حفص بن عمر قال: نا علي بن الجعد، أنا زهير عن أبي همام الوليد بن قيس عن الضحاك بن قيس اليشكري، قال: عطس رجل عند ابن عمر فقال: الحمد للَّه رب العالمين، فقال عبد الله: «لو تممتها: والسلام على رسول اللَّه ﷺ».

قلتُ: وهذا إسناد ضعيف؛ عمر بن حفص بن عمر، لم أجده، إلا أن يكون: هو عمر بن حفص بن عمر البغدادي. فهو من نفس الطبقة، حدَّث: عن عثمان بن أبي شيبة. روى عنه: أبو علي بن آدم الفزاري. انظر: تاريخ دمشق (٤٣/ ٥٦٥).

وقد خولف فيه فرواه زهير كما سبق، وهو الصواب.

والأصح أن يعارض بهذا المرفوع ما ثبت عن ابن عمر:

فأخرج مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٦٥)، ومن طريقه البخاري في «الأدب المفرد» (٩٣٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨٩٠٧) عن نافع، أن عبد اللَّه بن عمر كان إذا عطس فقيل له: يرحمك الله؟ قال: «يرحمنا اللَّه وإياكم، ويغفر لنا ولكم».

ورواه ابن عجلان، عن نافع، نحوه. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٥٩٩٩).

الحديث الخامس والثلاثون

٣٥- حديث (٨٠٧٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ قُتَيْبَةَ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَنْبَأَ أَبُو مُعَاوِيَةَ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ جُنْدُبِ الْخَيْرِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَدُّ السَّاحِرِ ضَرْبَةٌ بِالسَّيْفِ».

*** «هذا حديث صحيح الإسناد، وإن كان الشيخان تركا حديث إسماعيل بن مسلم؛ فإنه غريب صحيح، وله شاهد صحيح على شرطهما جميعا في ضد هذا».**

ضعيف.

قلتُ: أخرجه الترمذي (١٤٦٠)، وفي «العلل الكبير» (٤٣٠)، وابن أبي عاصم في «الديات» (ص: ٥٣)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٥٤٦)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١/ ١٤٤)، وابن عدي في الكامل (١/ ٤٦٢)، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» (ص: ٤٨٥)، والدارقطني في «السنن» (٤/ ١٢٠)، والجصاص في «أحكام القرآن» (١/ ٦٦)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٥٩٠)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٣٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٣١٠)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٣٦١)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٥/ ١٤٧) عن أبي معاوية محمد بن خازم الضرير.

والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/ ١٦١/ ١٦٦٥) عن مروان بن معاوية الفزاري.

كلاهما عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن جندب مرفوعا به.

ورواه ابن عيينة، عن إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، قال النبي ﷺ: «حد الساحر ضربة بالسيف».

أخرجه عبد الرزاق الصنعاني في «المصنف» (١٨٧٥٢) عن ابن عيينة.

وقال الترمذي: «هذا حديث، لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث من قبل حفظه... ويروي عن الحسن أيضا، والصحيح عن جندب».

وقال في «العلل»: «سألت البخاري عنه فقال: هو لا شيء، وإنما رواه إسماعيل بن مسلم، وضعف إسماعيل بن مسلم المكي جدا».

وقال ابن المنذر في «الإقناع» (٢/ ٦٨٧): «في إسناده مقال».

وقال البيهقي: «إسماعيل بن مسلم ضعيف».

وقال ابن عدي: «أحاديثه غير محفوظة عن أهل الحجاز والبصرة والكوفة، إلا أنه ممن يكتب حديثه».

وقال النووي في «المجموع» (١٩/ ٢٤٦): «وأما الأحاديث فلم يصح عن النبي ﷺ فيها شيء يقتضي القتل. وورد عنه أنه ﷺ قال: (حَدُّ الساحرِ ضربةٌ بالسَّيْفِ). وضعَّف الترمذيُّ إسناده وقال: الصحيح أنه عن جندب موقوف، يعنى فيكون قول صحابي. وأقول في إسناد هذا الحديث إسماعيل بن مكي، وهو ضعيف».

وجه الغرابة:

قوله: «**هذا حديث صحيح الإسناد...**». تعقبه ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٤/ ٩٢) وقال: «صحيح الإسناد. قلت: بل إسماعيل ضعيف جدا».

وقد خولف في رفعه ووصله مما يؤكد غرابته، وإن جاءت له متابعة فهي تالفة:

فرواه خالد بن عبيد الباهلي، مولى الباهلة، عن الحسن بن أبي الحسن، قال: جاء جندب وقوم يلعبون ويأخذون بأعين الناس يسحرون، قال: فضرب رجلا منهم ضربة بالسيف فقتله، فرفع إلى السلطان وقال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «حد الساحر ضربة بالسيف».

أخرجه الحسن بن سُفيان، كما في «جامع المسانيد والسنن» (٢/ ٢٣٤)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٥٨٩) عن سعيد بن محمد الوراق.

والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (٢/ ١٦١/ ١٦٦٦)، وأبو سهل القطان في «الرابع من حديثه» (١٠٩) عن أبي عبد اللَّه محمد بن أحمد بن سيار.

كلاهما عن خالد، ثنا الحسن، عن جندب بن عبد اللَّه به.

وخالد هذا جاء عند أبي نعيم: خالد بن عبيد الباهلي مولى الباهلة.

وجاء عند الحسن بن سُفيان: خالد بن عبد الوهاب الباهلي. ولم أجده أيضا.

وجاء عند الطبراني وأبي سهل القطان: «خالد العبد»، وجاء الراوي عنه عند الطبراني: محمد بن الحسن بن سيَّار. انظر: «تحفة الأشراف» (٢/ ٤٤٦). وكلاهما لم أجده.

وخالد هذا قال الألباني في «الضعيفة» (١٤٤٦): «فإن خالدا هذا، لم أجد من ترجمه، وكذلك الراوي عنه، فلا يعضد بها».

قلتُ: وخالد العبد، هو ابن عبد الرحمن بصري، متروك. ويخفى اسم أبيه. تركه غير واحد.

وقال ابن حبان: «شيخ كان بالبصرة، يروي عن ابن المنكدر والحسن، روى عنه إسرائيل. كان يسرق الحديث، ويحدِّث من كتب الناس من غير سماعٍ.

قال سلم بنُ قتيبة: أتيت خالد العبد فإذا معه درجٌ فيه: حدثنا الحسن، فأقلبت الدرج من يده، فإذا في أوله: حدثنا هشام بن حسان قد محاه، فقلت له: ما هذا؟ قال: كتبتُ أنا وهشام، عن الحسن. قلت: تكون مع هشام وتكتب فيه: حدثنا هشام؟ قال: ما أعرفني بك، أليس خرجت مع إبراهيم؟! وقال الذهبي: كذبه الدَّارَقُطْنِيّ.». انظر: الجرح والتعديل (٣/ ٣٦٣)، المجروحين (١/ ٢٨١)، الضعفاء الكبير (٢/ ١٢)،

الكامل (٤/ ٢٨٢)، ميزان الاعتدال (١/ ٦٣٣)، لسان الميزان (٣/ ٣٥٠).

وقال ابن الأثير في «أسد الغابة» (١/ ٣٦١): «قد اختلف في رفع هذا الحديث، فمنهم من رفعه بهذا الإسناد، ومنهم من وقفه على جندب».

فرواه سفيان بن عيينة عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن مرسلا مرفوعا: أخرجه عبد الرزاق (١٨٧٥٢)، ومن طريقه ابن حزم في «المحلى بالآثار» (١٢/ ٤١٢).

ولعل هذا من سوء حفظه فالرواة عنه ثقات.

- ورواه موقوفا: أشعث بن عبد الملك، عن الحسن، أن أميرا من أمراء الكوفة دعا ساحرا يلعب بين يدي الناس، فبلغ جندبا، فأقبل بسيفه واشتمل عليه فلما رآه ضربه بسيفه فتفرق الناس عنه، فقال: أيها الناس، لن تراعوا إنما أردت الساحر، فأخذه الأمير فحبسه فبلغ ذلك سلمان، فقال: «بئس ما صنعا لم يكن ينبغي لهذا وهو إمام يؤتم به يدعو ساحرا يلعب بين يديه، ولا ينبغي لهذا أن يعاتب أميره بالسيف».

أخرجه الحاكم (٨٠٧٥) عن محمد بن عبد اللَّه الأنصاري، ثنا أشعث بن عبد الملك. وهو الأصح، وقصة جندب في قتله الساحر جاءت بعدة أسانيد:

١-أخرجه البغوي في «معجم الصحابة» (١/ ٥٤٥)، والدارقطني في «السنن» (٤/ ١٢١)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١٥٨٨)، والبيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٣٤)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١١/ ٣٠٩) عن هشيم عن خالد عن أبي عثمان عن جندب أنه قتل ساحرا عند الوليد بن عقبة، ثم قال: أفتأتون السحر وأنتم تبصرون».

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢/ ٦٢٤): «إسناده صحيح».

٣-أخرجه البيهقي في «الكبرى» (٨/ ٢٣٤) عن ابن وهب، أخبرني ابن لهيعة، عن أبي الأسود، أن الوليد بن عقبة، كان بالعراق يلعب بين يديه ساحر...

٤-أخرجه أبو بكر الخلال، كما في «تفسير ابن كثير» (١/ ٣٦٥)، عن يحيى بن سعيد، حدثني أبو إسحاق، عن حارثة قال: كان عند بعض الأمراء رجل يلعب فجاء جندب مشتملا على سيفه فقتله، فقال: أراه كان ساحرا.

لذا قال الجصاص في «أحكام القرآن» (١/ ٦٦): «قصة جندب في قتله الساحر بالكوفة عند الوليد بن عقبة مشهورة».

الحديث السادس والثلاثون

٣٦- حديث (٨١٧٢) حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، ثَنَا بَحْرُ بْنُ نَصْرٍ الْخَوْلَانِيُّ، ثَنَا[1]، أَنْبَأَ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَطِيَّةَ، رَجُلٍ مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ أَخْبَرَهُ «أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَرَّدُوهُ يَوْمَ قُرَيْظَةَ فَلَمْ يَرَوِا الْمَوَاسِي جَرَتْ عَلَى شَعْرِهِ - يَعْنِي عَانَتَهُ - فَتَرَكُوهُ مِنَ الْقَتْلِ».

*** «هذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه، وإنما يعرف من حديث عبد الملك بن عمير، عن عطية القرظي».**

*** صحيح.**

قلتُ: أَبُو وَهْبٍ، صوابه: ابن وهب، والحديث؛ أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٥١٣٦) حدثنا يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: أخبرني ابن جريج، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، فذكره.

وسبق عند المصنف في رقم (٢٥٦٩) عن محمد بن عبد اللَّه بن عبد الملك أنبأ ابن وهب أخبرني ابن جريح وابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عطية رجل من بني قريظة أخبره، به.

---

(١) أَبُو وَهْبٍ كذا، وله طريق آخر: أخرجه في طبعة التأصيل (٨٣٨٤): ابن وهب.

وقال: «فصار الحديث بمتابعة مجاهد صحيحا على شرط الشيخين ولم يخرجاه».

وكذا أخرجه ابن قانع في «معجم الصحابة» (٢/ ٣٠٨) من طريق أبي طاهر بن السرح، والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ٩٧) من طريق محمد بن عبد اللَّه بن عبد الحكم المصري. كلاهما عن ابن وهب، عن ابن جريج، وابن عيينة عن ابن أبي نجيح.

وروي عن سفيان بن عيينة وحده: أخرجه الحميدي (٩١٣)، والنسائي في «الكبرى» (٨٥٦٥) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٥١٣٢)، وأبو عوانة في «المستخرج» (٦٤٧٦). جميعهم عن يونس بن عبد الأعلى.

والطبراني في «معجمه الكبير» (١٧/ ١٦٥/ ٤٣٩)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥٥٣٤) من طريق إسحاق بن إسماعيل الطالقاني. جميعهم عن سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن عطية، رجل من بني قريظة، أخبره.

رواية الحميدي وإسحاق بن إسماعيل الطالقاني بلفظ: «عن مجاهد، قال: سمعت رجلًا، في مسجد الكوفة يقول: «كنت يوم حكم سعد بن معاذ في بني قريظة غلاما...». والرجل المبهم هو عطية القرظي. وقال أبو نعيم: «رواه ابن وهب، عن ابن جريج، عن ابن أبي نجيح مثله، وسماه: عطية».

وعزاه البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٥/ ١٦٨) للحميدي، وقال: «هذا إسناد رواته ثقات».

وقال ابن حجر في «تلخيص الحبير» (٣/ ٤٩): «صحَّحه الترمذي، وابن حبان، والحاكم وقال: على شرط الصحيح، وهو كما قال إلا أنهما لم يخرجا لعطية، وما له إلا هذا الحديث الواحد». وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٦/ ٦٧٥): «لا نعرف لعطية غير هذا الحديث ولا يُعرف نسبه».

وعطية القرظي لا يُعرف اسم أبيه، كان من سبي بني قريظة. قال ابن حبان: «سكن الكوفة...». وقال ابن حجر: «صحابي صغير». انظر: التاريخ الكبير (٧/ ٨)، الثقات (٣/ ٣٠٨)، معرفة الصحابة (٤/ ٢٢١٣)، أسد الغابة (٣/ ٥٤٣)، تهذيب الكمال (٢٠/ ١٥٧)، الإصابة (٤/ ٤٢٢)، تهذيب التهذيب (٧/ ٢٢٩)، التقريب (٤٦٢٣).

وجه الغرابة:

قوله: «هذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه، وإنما يعرف من حديث عبد الملك بن عمير، عن عطية القرظي».

وليس كما قال، فلم ينفرد به الرواة فلهم متابعة في كل طبقة: فالصحابي عطية القرظي تابعه أخوه. وكذا التابعي فمن دونه: فمجاهد، تابعه كثير بن السائب، وعبد الملك بن عمير. وابن جريح، تابعه زياد بن سعد، وابن عيينة.

١-أما متابعة عطية القرظي:

وروي عن كثير بن السائب، قال: حدثني ابنا قريظة؛ أنهم عرضوا على رسول اللَّه ﷺ يوم قريظة، فمن كان محتلما، أو نبتتْ عانتُه قُتل، ومن لم يكن محتلما، أولم تنبت عانته تُرك.

أخرجه أحمد (١٩٠٠٢)، (٢٣١٦٢) عن حماد بن سلمة، قال: أخبرني أبو جعفر الخطمي، عن محمد بن كعب القرظي عن كثير بن السائب، فذكره.

٢-وأما متابعة مجاهد، فتابعه كثير بن السائب، وعبد الملك بن عمير:

وأما متابعة كثير بن السائب، فقد تقدم تخريجها.

وأما متابعة عبد الملك بن عمير وهي الطريق التي أشار إليها المصنف، فقد سبقت عنده في رقم (٤٣٣٣)، (٢٥٦٨)، (٨١٧٣) من طرق عن عبد الملك بن عمير قال: حدثني عطية القرظي قال: عرضنا على رسول اللَّه ﷺ زمن قريظة، فمن كان منا

محتلما أو نبتت عانته قتل، فنظروا إليَّ فلم تكن نبتت عانتي فتُركت. وصححه.

وأخرجه غيره: منهم الترمذي (١٥٨٤)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح».

٣-وأما متابعة ابن جريح، فتابعه ابن عيينة، وقد تقدم تخريجه.

وتابعه زياد بن سعد:

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (١٣٤١).

الحديث السابع والثلاثون

٣٧- حديث (٨٣٢٣) حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمْدَانَ الْجَلَّابُ، بِهَمْدَانَ وَأَنَا سَأَلْتُهُ، ثَنَا أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ، ثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصَ بْنِ غِيَاثٍ النَّخَعِيُّ، ثَنَا أَبِي، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الْأَغَرِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تَنْتَهِي الْبُعُوثُ عَنْ غَزْوِ بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى يُخْسَفَ بِجَيْشٍ مِنْهُمْ».

*** «هذا حديث غريب صحيح ولم يخرجاه، لا أعلم أحدا حدث به غير عمر بن حفص بن غياث يرويه عنه الإمام أبو حاتم».**

*** صحيح غريب.**

قلتُ: أخرجه الفاكهي في «أخبار مكة» (٧٥٣)، والنسائي في «المجتبى» (٥/ ٢٠٦)، وفي «الكبرى» (٣٨٦١)، ومن طريقه تمام في «الفوائد» (١/ ٢٨١)، وأبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٢٦٣)، وأبو طاهر المخلص في «المخلصيات» (٢/ ١٥١)، ومن طريقه ابن البخاري في «المشيخة» (٢/ ١٤٩٩) عن محمد بن إدريس أبي حاتم الرازي، قال: حدثنا عمر بن حفص بن غياث، قال: حدثنا أبي عن مسعر، قال: أخبرني طلحة بن مصرف عن أبي مسلم الأغر، فذكره.

وأخرجه أبو الشيخ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٤/ ٥)، وأبو طاهر المخلص

في «المخلصيات» (٢/ ١٥١)، ومن طريقه ابن البخاري في «المشيخة» (٢/ ١٤٩٩) عن إبراهيم بن عبد اللَّه أبي شيبة بن أبي شيبة، قال: ثنا عمر بن حفص بن غياث.

وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧/ ٢٤٤) حدثنا إبراهيم بن أحمد بن حصين، ثنا عبيد بن غنام بن حفص بن غياث، قال: وجدت في كتاب عمي عمر بن حفص بن غياث: ثنا أبي، عن مسعر.

وجه الغرابة:

قال أبو نعيم: «تفرد به حفص عن مسعر». وهذا أدق من كلام الحاكم. ويزاد عليه: ولم يروه عن حفص إلا عمر بن حفص بن غياث. فلم أجد له متابعا.

وقال أبو عبد الرحمن النسائي: «هذا حديث غريب».

وقال ابن حجر في «إتحاف المهرة» (١٤/ ٤٠٢/ ١٧٨٧٤): «وقال: حديث صحيح غريب، تفرد به أبو حاتم، عن عمر بن حفص». قلتُ: بل توبع عليه كما سبق.

الحديث الثامن والثلاثون

٣٨- حديث (٨٥٦٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْفَقِيهُ بِالرَّيِّ، ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْفَرَجِ الْأَزْرَقُ، ثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ قُدَامَةَ الْجُمَحِيُّ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سِنُونَ يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ، وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ، وَيُخَوَّنُ فِيهَا الْأَمِينُ، وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ، وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ» قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: «السَّفِيهُ يَتَكَلَّمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ». قَالَ ابْنُ قُدَامَةَ: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ، قَالَ: «وَتَشِيعُ فِيهَا الْفَاحِشَةُ».

*** «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه. وهو من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن المقبري، غريب جدا».**

ضعيف.

قلتُ: ما جاء في السند: «إسحاق بن أبي بكر» كذا بزيادة: «أبي»، غلط والصواب حذفها[١] كما سبق عنده (٨٤٣٩) عن سعيد بن مسعود، أنبأ يزيد بن هارون، أنبأ عبد الملك بن قدامة الجمحي، عن إسحاق بن بكر بن الفرات، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي اللَّه عنه، عن النبي ﷺ، به.

انظر: «إتحاف المهرة» (١٩٧٢٥). وسيأتي في ترجمته. وأخرجه أحمد (٧٩١٢). وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٣٣١)، والشجري في «الأمالي» (٢٧٧٧) عن موسى بن سهل بن كثير[٢].

جميعهم عن يزيد بن هارون، عن عبد الملك بن قدامة، عن إسحاق بن بكر، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، فذكره.

وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «مسنده» ، كما في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٩١)-، وعنه ابن ماجة (٤٠٣٦) عن محمد بن عبد الملك الدقيقي.

والشجري في «الأمالي» (٢٧٣١) عن أبي بحر محمد بن الحسن ابن كوثر البربهاري. كلاهما عن يزيد بن هارون، عن عبد الملك بن قدامة الجمحي، عن إسحاق ابن أبي الفرات، عن المقبري، عن أبي هريرة، فذكره.

ليس فيه (عن أبيه).

وكذلك أخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (١٨٥) حدثنا علي بن زيد الفرائضي، ثنا أبو يعقوب الحنيني، عن عبد الملك بن قدامة الجمحي. وسقط منه قوله: (عن أبيه).

---

(١) انظر: طبعة التأصيل (٨٧٨٩) فقد صححوها.

(٢) موسى بن سهل بن كثير، ضعيف الحديث، ولم يُذكر فيه: إسحاق بن بكر.

وأبو يعقوب الحنيني واسمه إسحاق بن إبراهيم، قال البخاري: في حديثه نظر، وقال النسائي: ليس بثقة، لكنه متابع. ولعل الاضطراب من إسحاق بن بكر بن أبي الفرات.

وجه الغرابة:

قلتُ: قوله: «**هذا حديث صحيح الإسناد**...» لا يصح، بل هو إسناد مدني ضعيف، لضعف عبد الملك بن قدامة بن إبراهيم بن محمد بن حاطب الجمحي القرشي المدني، قال ابن معين: «صالح». وقال البخاري: «يعرف وينكر». وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث، ليس بالقوي، يُحدِّث بالمناكير عن الثقات». وقال الدارقطني: «يُترك».

وقال الذهبي وابن حجر: «ضعيف». انظر: تهذيب الكمال (١٨/ ٣٨٠)، تهذيب التهذيب (٦/ ٤١٤)، التقريب (٤٢٠٤). وهو ممن روى عنه مالك.

وإسحاق بن أَبي الفرت، واسم أبي الفرات: بكر المدني، مجهول. روى عن سعيد المقبري. روى له ابنُ ماجه، عن أبي هريرة حديث: «سيأتي على الناس سنواتٌ خداعات».

روى عن عبد المَلك بن قدامة الجمحي. قال مسلمة بن قاسم: إنه مجهول. انظر: تهذيب الكمال (٢/ ٤٦٨)، تهذيب التهذيب (١/ ٢١٦)، التقريب (٣٧٨).

وقال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٤/ ١٩١): «هذا إسناد فيه مقال، إسحاق بن بكر بن أبي الفرات قال الذهبي في الكاشف: مجهول. وقال السليماني: منكر الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. ووقع عند ابن ماجة: عبد اللَّه بن قدامة، وصوابه: عبد الملك، وهو مختلف فيه».

لذا فقول الحاكم: «وهو من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن المقبري غريب جدا»، صحيح وليس له ناقة ولا جمل فيه.

ولعله صحَّحه لرواية يحيى بن سعيد الأنصاري، بل هو الظاهر؛ لأن السند الأول ظاهر الضعف، لكن السند غير محفوظ ليحيى؛ لتفرُّد عبد الملك بن قدامة به.

ووجه الغرابة في تركيبة السند من تفرُّد عبد الملك بن قدامة عن إسحاق بن بكر بن أبي الفرات عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وهو إمام مشهور يشتهي حديثه عن المقبري عن أبي هريرة، وهو سند الصحاح، فمجيئه من قبل هؤلاء الضعفاء لهو عين النكارة والشذوذ.

وله طريق أخرى عن أبي هريرة أحسن منها دون تعريف الرويبضة، يرويها سعيد بن عبيد بن السباق، عن أبي هريرة، قال رسول اللَّه ﷺ: «قبل الساعة سنون خداعة، يُكذَّب فيها الصادق، ويُصدَّق فيها الكاذب، ويخون فيها الأمين، ويؤتمن فيها الخائن، وينطق فيها الرويبضة».

أخرجه أحمد (٨٤٥٩) عن فليح بن سليمان، عن سعيد بن عبيد بن السباق، فذكره.

وتوبع فليح بن سليمان: فأخرج نعيم بن حماد في «الفتن» (١٤٧٠) حدثنا ابن وهب، عن يزيد بن عياض، عن سعيد بن عبيد بن السباق، قال: سمعت أبا هريرة، رضي اللَّه عنه.

قلتُ: لكن يزيد بن عياض متروك وكذَّبه غير واحد، فلا عبرة بروايته. فالاعتماد على رواية فليح بن سليمان، وهو أحسن المتون في هذا المعنى.

وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٩/ ٢٧٧): «وهذا إسناد جيد، ولم يخرجوه من هذا الوجه».

وسعيد بن عبيد بن السباق أبو السباق المدني، ثقة. انظر: التقريب (٢٣٦٠)، تهذيب التهذيب (٤/ ٦١).

لكن لا يُعرف له سماع من أبي هريرة، بل جزم البعض بأنه أرسل عنه، قال

السخاوي في «التحفة اللطيفة» (١/ ٤٠٢): «يروي عن أبيه ومحمد بن أسامة بن زيد وأرسل عن أبي هريرة. ولكن ذكره ابن حبان في ثانية ثقاته وقال: يروي عن أبي هريرة والسائب بن يزيد، ثم ذكره في التي تليها مقتصرًا على روايته عن أبيه».

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣/ ٢٣٩): «وأرسل عن أبي هريرة».

ومن عجيب الوهم عَزْوُ البعض هذا الحديثَ للبخاري في «صحيحه»، فعزاه الطرطوشي في «الحوادث والبدع» (ص: ٧٧)، والشاطبي في «الاعتصام» (٣/ ٩٩).

الخاتمة

١- الغريب عند الحاكم ثلاثة أنواع: غرائب الصحاح، وغرائب الشيوخ، وغرائب المتون.

٢- الصحة تجامع الغرابة، فلا يختلف أهل العلم بالحديث أنه لا تلازم بين الغرابة وبين الضعف، ويجوز أن يكون الحديث صحيحا غريبا بأن يكون كل واحد من رجاله ثقة.

٣- إذا قال الناقد في حديث: «صحيح غريب»، فمعناه أن الحديث قد جمع بين الصحة والغرابة، أي تفرَّد الراوي به، والحاكمُ يقول بهذا، ومن قبله الترمذيُّ.

٤- أن أحكام المصنف كانت على النحو التالي:

أ-ما وجدته قد أصاب فيه وعددها: خمسة أحاديث، وصفها بالصحة وهي كذلك.

ب-ما وجدته قد أصاب فيه وعددها: خمسة أحاديث، وصفها بالصحة وهي حسنة.

ت-ما وجدته قد أخطأ فيه وعددها: ٢٨ حديثا، وصفها بالصحة وهي ليست كذلك

٥- أن الحاكم قد يصحح للمجهول كما في الحديث الأول، فلم يجعل جهالة محمد بن عبد العزيز الزهري علة للحديث.

٦- أن الحاكم قد يصحح للضعفاء كما في الحديث العاشر، والخامس والثلاثين.

٧- يُكْثر الحاكم من وصف الرواة بالتفرد وقبول ذلك منهم، فعنده تفرد الثقة صحيح مقبول.

٨- تحصل من خلال البحث أن الحاكم قد أصاب في القليل، بينما غلط في الأكثر، ولعل ذلك سببه كما قال ابنُ حجر، لكونه لم يُنقِّح الكتاب، وذكر بعضُهم أنه حصل له تغيُّر وغفلة في آخر عمره.

المصادر والمراجع

أ- المطبوع:

١- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: البوصيري أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٢- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: مركز خدمة السنة والسيرة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٣- إثبات صفة العلو: أبو محمد موفق الدين عبد اللَّه بن أحمد بن محمد، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، تحقيق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية ط١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

٤- الأحاديث المختارة: ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ) تحقيق:عبد الملك بن عبد اللَّه بن دهيش، دار خضر، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م.

٥- الأحكام الشرعية الكبرى: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد اللَّه بن الحسين بن سعيد إبراهيم، الأندلسي الإشبيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد اللَّه حسين بن عكاشة، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٦- أحكام العيدين: أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي (ت ٣٠١هـ): تحقيق: مساعد سليمان راشد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٧- أحكام القرآن: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٨- الأحكام الوسطى: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله، الأندلسي الأشبيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد، السعودية، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

٩- أخبار أصبهان: أبو نعيم أحمد بن عبد اللَّه بن أحمد الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

١٠- أخبار مكة: أبو عبد اللَّه محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (ت ٢٧٢هـ)، تحقيق:عبد الملك عبد اللَّه دهيش، دار خضر، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.

١١- أخلاق النبي وآدابه: أبو محمد عبد اللَّه بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم، ط١، ١٩٩٨م.

١٢- الآداب: أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي الخراساني (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: أبي عبد اللَّه السعيد المندُوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

١٣- الأدب المفرد: للبخاري، أبي عبد اللَّه محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: علي عبد الباسط، وعلي عبد المقصود، مكتبة الخانجي، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

١٤- الإرشاد في معرفة علماء الحديث: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد اللَّه بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت ٤٤٦هـ)، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٥- الاستذكار: أبو عمر يوسف بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

١٦- أُسْد الغابة: عز الدين ابن الأثير محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري (ت ٦٣٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

١٧- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط٣، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

١٨- الإشراف في منازل الأشراف: أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: نجم عبد الرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض ، السعودية، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

١٩- الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث، دار هجر، مصر، ط١، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

٢٠- أطراف الغرائب والأفراد: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي، المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: محمود محمد، والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

٢١- الاعتصام: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٢٢- الإقناع: لابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٩هـ)، تحقيق: عبد اللَّه بن عبد العزيز الجبرين، دون ناشر، ط١، ١٤٠٨هـ.

٢٣- الإلمام بأحاديث الأحكام: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب، المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، دار المعراج الدولية، دار ابن حزم، السعودية؛ بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٢٤- الأنساب: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٢م.

٢٥- الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، لبنان، ط٢.

٢٦- البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

٢٧- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: أبو حفص ابن الملقن سراج الدين عمر بن علي الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد اللَّه ابن سليمان، وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م.

٢٨- البر والصلة: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، مؤسسة الكتب الثقافية، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٢٩- البعث والنشور: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٣٠- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: أبو الحسن ابن القطان علي بن محمد بن عبد الملك الفاسي، (ت ٦٢٨هـ) تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

٣١- تاريخ ابن يونس المصري: عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (ت ٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤٢١هـ.

٣٢- تاريخ الإسلام ووفَيَات المشاهير والأعلام: شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

٣٣- التاريخ الأوسط: أبو عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب؛ مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٣٩٧ه = ١٩٧٧م.

٣٤- تاريخ الرسل والملوك: محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، دار التراث، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ.

٣٥- التاريخ الكبير: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

٣٦- التاريخ الكبير: أبو عبد اللَّه محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، دار المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت، ط١.

٣٧- تاريخ المدينة: عمر بن شبة بن عبيدة النميري البصري، أبو زيد (ت ٢٦٢هـ) تحقيق: فهيم محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد، جدة، ١٣٩٩هـ.

٣٨- تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٣٩- تاريخ مدينة دمشق: الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة اللَّه المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، ط١، ١٤١٥هـ.

٤٠- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ) تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيمة، ط١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

٤١- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة: أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٤٢- ترتيب الأمالي الخميسية: يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني (ت ٤٩٩ هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، لبنان ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٤٣- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف: أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، زكي الدين المنذري (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧ه.

٤٤- الترغيب والترهيب: إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقَوَّام السُّنَّة (ت ٥٣٥هـ)، تحقيق: أيمن بن صالح بن شعبان، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

٤٥- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: إكرام اللَّه إمداد الحق، دار البشائر ـ بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٤٦- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد القرطبي الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٤٧- تعظيم قدر الصلاة: أبو عبد اللَّه محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (ت ٢٩٤هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٦هـ.

٤٨- تعليقات الدارقطني على المجروحين: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

٤٩- تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن: محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: عبد اللَّه بن عبد المحسن التركي، دار هجر ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

٥٠- تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٥١- التقريب: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد عوَّامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٥٢- التلخيص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد اللَّه هاشم اليماني، المدينة المنورة، ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م.

٥٣- تلخيص المتشابه في الرسم: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سكينة الشهابي، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ط١، ١٩٨٥م.

٥٤- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: أبو عمر يوسف بن عبد اللَّه بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٥٥- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٥٦- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، عبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م.

٥٧- تهذيب الآثار: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.

٥٨- تهذيب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

٥٩- تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٦٠- تهذيب اللغة: أبو منصور، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

٦١- التوحيد ومعرفة أسماء اللَّه عز وجل وصفاته: أبو عبد اللَّه محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي بن محمد ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٦٢- الثقات: لأبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمد عبد المعين خان، دائرة المعارف، الهند، ط١، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.

٦٣- جامع التحصيل في أحكام المراسيل: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد اللَّه الدمشقي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٦م.

٦٤- جامع المسانيد والسنن لهادي لأقوم سنن: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الملك بن عبد اللَّه الدهيش، دار خضر بيروت - لبنان، ط٢، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٦٥- الجرح والتعديل: الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار الكتب العلمية.

٦٦- جزء ابن غطريف: أبو أحمد محمد بن أحمد بن حسين بن الغطريف الجرجاني (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري: دار البشائر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

٦٧- جزء فيه المنظوم والمنثور من الحديث النبوي: أبو الحسين عفيف بن محمد الخطيب البوشنجي (ت في القرن ٥هـ) تحقيق: محمد صباح منصور، دار البشائر الإسلامية، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٦٨- جزء من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي (ت ٣٤٣هـ) تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، لبنان، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٦٩- الجوع: أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن عبيد البغدادي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

٧٠- حديث الزهري: عبيد اللَّه بن عبد الرحمن بن العوفي، القرشي، أبو الفضل البغدادي (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: حسن بن محمد، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م.

٧١- حُسْن الظنِّ بالله: أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن عبيد البغدادي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: مخلص محمد، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٧٢- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد اللَّه الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مصورة عن طبعة مكتبة السعادة، مصر، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.

٧٣- الحوادث والبدع: محمد بن الوليد الأندلسي، أبو بكر الطرطوشي المالكي (ت ٥٢٠هـ)، تحقيق: علي بن حسن الحلبي، دار ابن الجوزي، ط٣، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٧٤- الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه: أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، القاهرة، ط١، ١٤٣٦هـ = ٢٠١٥م.

٧٥- الدر المنثور: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت.

٧٦- الدعاء: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

٧٧- الدعوات الكبير: أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: بدر بن عبد اللَّه البدر، غراس للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٢٠٠٩م.

٧٨- دلائل النبوة: أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: عبد المعطي قلعجي: دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٧٩- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ) تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، ط٢، ١٣٨٧هـ = ١٩٦٧م.

٨٠- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق: أبو عبد اللَّه شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير، مكتبة المنار، الزرقاء، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٨١- ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا: أبو محمد عبد اللَّه بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م.

٨٢- ذيل تاريخ بغداد: محب الدين أبو عبد اللَّه محمد بن محمود ابن الحسن المعروف بابن النجار البغدادي (ت ٦٤٣ه)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان ط١، ١٤١٧ه = ١٩٩٧م.

٨٣- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية، بيروت.

٨٤- الزهد: أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، دار ابن كثير، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٨٥- الزهد: عبد اللَّه بن المبارك المروزي، أبو عبد اللَّه (ت ١٨١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٨٦هـ.

٨٦- الزيادات على كتاب المزني: أبو بكر، عبد اللَّه بن محمد بن زياد النيسابوري (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: خالد بن هايف، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

٨٧- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض، ط١، جـ ١ - ٤: ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م، جـ ٦: ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م، جـ ٧: ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٨٨- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: محمد ناصر الدين الألباني (ت ١٤٢٠هـ)، دار المعارف، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٨٩- السُّنَّة: أبو بكر بن أبي عاصم أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ.

٩٠- السُّنَّة: أبو عبد الرحمن عبد اللَّه بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (ت ٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد بن سعيد بن سالم القحطاني: دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

٩١- سنن ابن ماجه: أبو عبد اللَّه محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م.

٩٢- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

٩٣- سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر (جـ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣)، وإبراهيم عطوة عوض (جـ ٤، ٥)، مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.

٩٤- السنن الصغير: أبو بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٨٩م.

٩٥- السنن الكبرى: أبو بكر البيهقي أحمد بن الحسين بن علي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤هـ.

٩٦- سؤالات مسعود بن علي السجزي: أبو عبد اللَّه الحاكم محمد بن عبد اللَّه بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ) تحقيق: موفق بن عبد اللَّه بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

٩٧- سير أعلام النبلاء: أبو عبد اللَّه شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

٩٨- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: أبو القاسم هبة اللَّه بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت ٤١٨هـ) تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط٨، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

٩٩- شرح التبصرة والتذكرة: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، لبنان ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

١٠٠- شرح السُّنَّة: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٠١- شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٥هـ = ١٤٩٤م.

١٠٢- شرح معاني الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد زهري النجار، محمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١٠٣- شُعَب الإيمان: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد بالتعاون مع الدار السلفية في بومباي بالهند، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م.

١٠٤- الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية: محمد بن عيسى بن سورة، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: سيد بن عباس الجليمي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

١٠٥- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد البستي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.

١٠٦- صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللَّه ﷺ وسننه وأيامه: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٠٧- صحيح مسلم: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول اللَّه ﷺ: أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٨- الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢ه)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٠٩- الضعفاء والمتروكون: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦ه.

١١٠- الضعفاء: أبو زرعة الرازي، تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

١١١- الطب النبوي: أبو نعيم أحمد بن عبد اللَّه بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: مصطفى خضر دونمز التركي، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٦م.

١١٢- طبقات الصوفية: محمد بن الحسين بن محمد بن موسى النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (ت ٤١٢هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩ه =- ١٩٩٨م.

١١٣- الطبقات الكبرى: القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، محمد بن سعد بن منيع البصري (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٠٨هـ.

١١٤- الطبقات الكبرى: محمد بن سعد بن منيع البصري (ت ٢٣٠هـ)، بيروت، طبعة دار صادر، تصوير دار الفكر، ط١، ١٩٦٨م.

١١٥- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: أبو محمد عبد اللَّه بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

١١٦- العبر في خبر من غبر: شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية.

١١٧- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، باكستان، ط٢، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

١١٨- العلل الواردة في الأحاديث النبوية: أبو الحسن الدارقطني علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين اللَّه السلفي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١١٩- العلل لابن أبي حاتم: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر، الرازي (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين، بإشراف سعد بن عبد اللَّه الحميد، خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م.

١٢٠- العلل ومعرفة الرجال: أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي اللَّه بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

١٢١- العلو للعلي الغفار: شمس الدين أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: أشرف بن عبد المقصود، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م.

١٢٢- عمل اليوم والليلة: أحمد بن محمد بن إسحاق بن بديح، الدينوري، المعروف بابن السني (ت ٣٦٤هـ)، تحقيق: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، بيروت.

١٢٣- العيال: أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، تحقيق: د نجم عبد الرحمن خلف، دار ابن القيم، السعودية، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

١٢٤- عيون الأخبار: أبو محمد عبد اللَّه بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

١٢٥- غريب الحديث: أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥ه)، تحقيق: د سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥ه.

١٢٦- غريب الحديث: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م.

١٢٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ه)، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، مصورة عن طبعة السلفية، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ه.

١٢٨- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين، مكتبة السنة، ط١، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

١٢٩- الفتن: أبو عبد اللَّه نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (ت ٢٢٨هـ)، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ.

١٣٠- فضائل الصحابة: أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي اللَّه محمد عباس، الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٣١- فضائل القرآن وما أنزل من القرآن بمكة وما أنزل بالمدينة: أبو عبد اللَّه محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس بن يسار الرازي (ت ٢٩٤هـ)، تحقيق: غزوة بدير، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م.

١٣٢- فنون العجائب في أخبار الماضين: أبو سعيد محمد بن علي بن عمر الأصبهاني النقاش (ت ٤١٤هـ)، تحقيق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، القاهرة.

١٣٣- فوائد أبي بكر القاسم المطرز وأماليه: أبو بكر القاسم بن زكريا بن يحيى البغدادي، المعروف بالمطرز (ت ٣٠٥هـ)، تحقيق: ناصر بن محمد المنيع، دار الوطن، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

١٣٤- الفوائد الشهير بالغيلانيات: أبو بكر محمد بن عبد اللَّه بن إبراهيم بن عبدويه البغدادي الشافعي البزاز (ت ٣٥٤هـ) تحقيق: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

١٣٥- الفوائد: أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد اللَّه بن جعفر الرازي ثم الدمشقي (ت ٤١٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٢ه.

١٣٦- الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد عبد اللَّه بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

١٣٧- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل: أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط٥، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١٣٨- كشف الأستار عن زوائد البزار: نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.

١٣٩- الكفاية في علم الرواية: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، أبو عبد اللَّه السورقي، إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.

١٤٠- الكنى والأسماء: أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي الرازي (ت ٣١٠هـ) تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

١٤١- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

١٤٢- لسان الميزان: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠٠٢م.

١٤٣- المتفق والمفترق: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تحقيق: الدكتور محمد صادق الحامدي، دار القادري، دمشق، ط١، ١٤١٧هـ = ١٩٩٧م.

١٤٤- مجالسة وجواهر العلم: أبو بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (ت ٣٣٣هـ) تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩هـ.

١٤٥- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان، أبو حاتم البستي (ت ٣٥٤هـ) تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦هـ.

١٤٦- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م.

١٤٧- المجموع شرح المهذب: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، مكتبة الإرشاد، جدة، السعودية ، [د. ت] ..

١٤٨- المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي: أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد الرامهرمزي الفارسي (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

١٤٩- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

١٥٠- المحلى بالآثار: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، دار الفكر، بيروت، دون طبعة ودون تاريخ.

١٥١- مختصر الأحكام على جامع الترمذي: أبو علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي (ت ٣١٢هـ)، تحقيق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونيسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٥هـ.

١٥٢- المخلصيات وأجزاء أخرى: أبو طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، ط١، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.

١٥٣- المراسيل: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٨ه.

١٥٤- المرض والكفارات: أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن عبيد البغدادي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ) تحقيق: عبد الوكيل الندوي، الدار السلفية، بومباي، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩١م.

١٥٥- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني: سليمان بن الأشعث بن إسحاق (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

١٥٦- المستخرج: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

١٥٧- المستدرك على الصحيحين: أبو عبد اللَّه الحاكم محمد بن عبد اللَّه بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م.

١٥٨- المستدرك على الصحيحين: أبو عبد اللَّه الحاكم محمد بن عبد اللَّه بن محمد النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥هـ = ٢٠١٤م.

١٥٩- مسند ابن الجعد: علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م.

١٦٠- مسند أبي بكر بن أبي شيبة: عبد اللَّه بن محمد (ت ٢٣٥)، تحقيق: عادل بن يوسف الفزاري وآخر، دار الوطن، ط١، ١٤١٨هـ.

١٦١- مسند أبي داود الطيالسي: سليمان بن داود بن الجارود (ت ٢٠٤)، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط١، ١٤١٩هـ.

١٦٢- مسند أبي يعلى: أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١٦٣- مسند أحمد: أبو عبد اللَّه أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م.

١٦٤- مسند إسحاق بن راهويه المروزي (ت ٢٣٨هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٢هـ.

١٦٥- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق المعروف بالبزار (ت ٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (الجزء ١٨)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٩٨٨م - ٢٠٠٩م.

١٦٦- مسند الروياني: الإمام الحافظ أبي بكر محمد بن هارون، تحقيق: أيمن علي أبو يماني، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٦هـ.

١٦٧- المسند للشاشي: أبو سعيد الهيثم بن كليب بن سريج (ت ٣٣٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين اللَّه الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠هـ.

١٦٨- مشيخة ابن البخاري: أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو العباس، الحنفي (ت ٦٩٦هـ)، تحقيق: عوض الحازمي، دار عالم الفؤاد، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

١٦٩- مشيخة ابن طهمان: أبو سعيد إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني (ت ١٦٨هـ)، تحقيق: محمد طاهر مالك، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م.

١٧٠- مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي: أبو يوسف (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: محمد بن عبد اللَّه السريع، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٣١هـ.

١٧١- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٧٢- المصنف في الأحاديث والآثار: الحافظ أبو بكر عبد اللَّه بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٧٣- المصنف: الحافظ أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ه)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي، الهند، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٧٤- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، حُقِّق في سبع عشرة رسالة علمية قُدِّمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، دار العاصمة، دار الغيث، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ.

١٧٥- معالم السنن: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٥١هـ = ١٩٣٢م.

١٧٦- معجم ابن الأعرابي: أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، السعودية، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

١٧٧- المعجم الأوسط: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: طارق بن عوض اللَّه بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة.

١٧٨- معجم الشيوخ: أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جميع الغساني الصيداوي (ت ٤٠٢هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، بيروت، طرابلس، ط١، ١٤٠٥هـ.

١٧٩- معجم الصحابة: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ.

١٨٠- معجم الصحابة: أبو القاسم عبد اللَّه بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (ت ٣١٧هـ)، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط١، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

١٨١- المعجم الكبير: أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، دون تاريخ.

١٨٢- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي: أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الجرجاني (ت ٣٧١هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠ه.

١٨٣- المعجم: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

١٨٤- معرفة الرجال عن يحيى بن معين رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون المري بالولاء البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

١٨٥- معرفة الصحابة: أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، ط١، ١٤١٩هـ.

١٨٦- معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح): أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا؛ دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م.

١٨٧- معرفة علوم الحديث: أبو عبد اللَّه الحاكم محمد بن عبد اللَّه بن محمد بن حمدويه النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.

١٨٨- المعرفة والتاريخ: يعقوب بن سفيان الفسوي، أبو يوسف (ت ٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ = ١٩٨١م.

١٨٩- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن العراقي (ت ٨٠٦هـ)، (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م.

١٩٠- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها: أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: أيمن عبد الجابر البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٩م.

١٩١- مكارم الأخلاق: سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م.

١٩٢- مناقب الأسد الغالب أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: طارق الطنطاوي، مكتبة القرآن، ط١، ١٩٩٤م.

١٩٣- المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور: تقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الأزهر بن أحمد بن محمد العراقي، الصريفيني، الحنبلي (ت ٦٤١هـ)، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر، ١٤١٤هـ.

١٩٤- المنتخب من مسند عبد بن حميد الإمام الحافظ (ت ٢٤٩هـ)، تحقيق: مصطفى العدوي، دار بلنسية، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

١٩٥- المهذب في اختصار السنن الكبير: أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الشافعي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، دار الوطن، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.

١٩٦- موجبات الجنة: معمر بن عبد الواحد بن رجاء بن الفاخر، أبو أحمد الأصبهاني (ت ٥٦٤هـ)، تحقيق: ناصر بن أحمد، مكتبة عباد الرحمن، ط١، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

١٩٧- موضح أوهام الجمع والتفريق: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧ه.

١٩٨- موطأ الإمام مالك: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م.

١٩٩- الميزان في نقد الرجال: أبو عبد اللَّه محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

٢٠٠- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير، ط٢، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

٢٠١- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، ط٣، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٢٠٢- نسخة أبي صالح عبد اللَّه بن صالح بن محمد المصري، كاتب الليث بن سعد (ت ٢٢٣هـ): تحقيق: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.

٢٠٣- نصب الراية لأحاديث الهداية: جمال الدين أبو محمد عبد اللَّه بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت، دار القبلة، جدة، ط١، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م.

- النكت الظراف: انظر: تحفة الأشراف.

٢٠٤- النكت على كتاب ابن الصلاح: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٢٠٥- الوسيط في تفسير القرآن المجيد: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، النيسابوري الشافعي (ت ٤٦٨هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م.

٢٠٦- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر: عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، تحقيق: المرتضى الزين أحمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٩٩م.

ب- المخطوط:

٢٠٧- الأول من حديث أبي علي بن شاذان، الحسن بن أحمد بن إبراهيم البزاز (ت: ٤٢٥هـ)، برنامج جوامع الكلم الإلكتروني.

٢٠٨- الأول والثاني من حديث أبي بكر محمد بن العباس بن نجيح البزاز (ت: ٣٤٥ هـ) - رواية: أبي علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن شاذان، برنامج جوامع الكلم الإلكتروني.

٢٠٩- الثاني من الفوائد: أبو عثمان سعيد بن محمد بن أبي الحسين أحمد بن محمد بن جعفر بن محمد بن بحير البحيري، النيسابوري (ت: ٤٥١هـ)، برنامج جوامع الكلم الإلكتروني.

٢١٠- الجزء الأول من الرابع من حديث ابن السماك: أبو عمرو عثمان بن أحمد بن عبد اللَّه بن يزيد الدقاق المعروف بابن السماك (ت ٣٤٤ه)، المكتبة الأزهرية.

٢١١- الرابع من حديث أبي سهل أحمد بن عبد اللَّه بن زياد القطان (ت ٣٥٠ه): ضمن مجموع رقم ٣٨٢١ - مجاميع العمرية ٨٥.

٢١٢- الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح والغرائب (الخلعيات): علي بن الحسن بن الحسين بن محمد، أبو الحسن الخلعي الشافعي (ت ٤٩٢هـ).

٢١٣- فوائد أبي علي أحمد بن علي بن شعيب المدائني (ت بعد ٣١٠هـ)، برنامج جوامع الكلم الإلكتروني.

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

الحشر : ٧

وقف السنة والتراث النبوي

المملكة العربية السعودية
جدة، حي الخالدية تقاطع التحلية مع الأمير سلطان
مركز صباح، مبنى رقم ٦٣٧٤ الدور الثاني
ص.ب ٢١٤١٤ الرمز البريدي ١٣٩٢١

+966544179454
c4sunan@gmail.com
c4sunah
@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الالكتروني
waqf.journal@gmail.com